

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD تخصص مالية

أثر سعر صرف الدولار - الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر

إشراف:

أ.د. بوثلجة عبد الناصر

إعداد الطالبة:

موسليم مريم

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
مشرفاً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوثلجة عبد الناصر
ممتحناً	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن سعيد محمد
ممتحناً	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. باشوندا رفيق

السنة الجامعية: 2016 / 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى

وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ

فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

صدق الله العظيم

الآية 19 من سورة النمل

الإهداء

إلى الغاليين، أمي وأبي

إلى شريك حياتي ورفيق دربي، زوجي، و إلى قرّة عيني، ابنتي لينة

إلى جدّي و جدّتيّ، حفظهم الله وأطال في عمرهم

إلي روح جدي، محمد ديب، رحمه الله

إلى أخي العزيز، زكرياء

إلى كل عائلة موسليم وعائلة ديب

وكل من أحبني في الله

موسليم مريم

كلمة شكر وتقدير

أحمد الله تعالى وأشكره عز وجل على توفيقه لإتمام هذا العمل الذي أدعو الله أن يجعله مقبولا وخالصا لوجهه الكريم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف البروفيسور بوثلجة عبد الناصر الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

ثم لا يفوتني إلا أن أسجل شكري وتقديري إلى أستاذي، البروفيسور بن بوزيان محمد، على قبوله رئاسة لجنة المناقشة، وعلى حسن رعايته و توجيهاته القيمة وفائق اهتمامه، مند أن وطأت رجلاي الجامعة.
من دون أن أنسى شكري للأستاذين المتحنيين عضوي اللجنة الموقرة البروفيسور بن سعيد محمد والبروفيسور باشوندا رفيق، اللذين وافقا على مناقشة وتقييم هذه الرسالة.

أتقدم بالشكر أيضا إلى أبي الثاني، عمي الدكتور موسليم حسين الذي شجعني على اختيار هذا الطريق، وكذلك أشكر من ساعد على إتمام هذا العمل، وقدم لي العون ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة، الدكتور سي محمد كمال.

وكل تقديري وشكري إلي جميع عمال المكتبة جامعة تلمسان على حسن تعاونهم، وإلى أختي طالب فضيلة التي كان لها الفضل الكبير في مساعدتي على مستوى الكتابة على الحاسوب والطباعة وترتيب المراجع، وتحليلها بالصبر طوال إنجاز هذا العمل.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات، من دون أن يشعروا بدورهم في ذلك، فلهم مني كل الشكر.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أسأل الله الأجر والثواب.

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
54	معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية	(1-1)
101	تطور الميزان التجاري والتركيبية السلعية للصادرات والواردات خلال الفترة (1969-1963)	(1-2)
103	تطور الميزان التجاري والتركيبية السلعية للصادرات والواردات خلال الفترة (1989-1970)	(2-2)
107	تطور الصادرات، الواردات، والميزان التجاري خلال الفترة (2014-1990)	(3-2)
111	التركيبية السلعية للصادرات خلال الفترة (2011-1990)	(4-2)
113	الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2011-1990)	(5-2)
115	التركيبية السلعية للواردات خلال الفترة (2011-1990)	(6-2)
119	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-1990)	(7-2)
122	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2011-1990)	(8-2)

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
136	الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين الدولار والنفط	(1-3)
157	اختبار ADF و PP لمتغيرات دالة الصادرات	(2-3)
158	اختبار الأثر Trace Test (λ_{trace})	(3-3)
158	اختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues (λ_{max}) Test	(4-3)
159	اختبار السببية لدالة الصادرات	(5-3)
163	مكونات التباين لدالة الصادرات	(6-3)
164	اختبار ADF و PP لمتغيرات لدالة الواردات	(7-3)
165	اختبار الأثر Trace Test	(8-3)
166	اختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigen Values Test	(9-3)
167	اختبار السببية لدالة الواردات	(10-3)
171	تحليل مكونات التباين لدالة الواردات	(11-3)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	التخفيض وخطر التضخم	(1-1)
14	الحلقة الفاضلة للعملة القوية	(2-1)
86	الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	(1-2)
160	دوال استجابة النبضة للمتغيرات المتعلقة بدالة الصادرات	(1-3)
169	دوال استجابة النبضة للمتغيرات المتعلقة بدالة الواردات	(2-3)

حقائق

علمية

مقدمة عامة

يحتل الدولار مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي، فبعد مؤتمر بريتن وودز أخذ محل الذهب والجنيه الإسترليني كوسيلة دفع وكملة احتياط رئيسية في المعاملات الدولية، فهو يعتبر العملة المحورية والمؤثر الأساسي في النظام النقدي الدولي والمؤسسات النقدية العالمية وفي درجة السيولة العالمية، حيث تربط العديد من الدول عملاتها بالدولار أو بسلة عملات دول صناعية يمثل الدولار فيها وزناً نسبياً كبيراً، كذلك يعد الارتباط بين النفط والدولار من المسلمات في الاقتصاد العالمي، وقد ساعد ما يعرف بالبترو دولار والعائدات المتحققة من أسعار النفط العالية للولايات المتحدة على التعاطي مع حالات العجز التجارية الكبيرة، التي أصابت اقتصادها، وذلك عبر تدوير رؤوس الأموال المتحققة من الصادرات النفطية للدول النامية وتوظيفها في استثمارات جديدة.

ونظراً للمكانة التي يحتلها الدولار كعملة تسعير لأكبر المبادلات التجارية العالمية، فمن الطبيعي أن يحتل الأورو المرتبة الثانية من حيث الاستخدام الدولي كعملة احتياط، أو في المعاملات التجارية، ليمتثل التأثير الذي سيحدثه الأورو على مناطق العالم حسب حجم المعاملات بين الدول المختلفة والإتحاد الأوروبي، وبالنسبة للمبادلات التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط، فمن المنتظر أن يتوسع استخدام الأورو في الميدان التجاري على حساب الدولار، وذلك لارتباط اقتصاد هذه الدول بنسبة أكبر مع دول منطقة الأورو على مناطق العالم، حسب حجم المعاملات بين الدول المختلفة والإتحاد الأوروبي.

وقد تتذبذب العملة تحت تأثير عوامل تجارية ومالية وسياسية، ترتفع أو تنخفض تبعاً لتغير تلك العوامل، وإذا استمر التذبذب باتجاه واحد كأن تنخفض باستمرار دون وجود مؤشرات لارتفاعها يصبح الوضع خطيراً، خاصة عندما يتعلق الأمر بأهم عملة دولية كالدولار الأمريكي.

وباعتبار أن نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية هي عبارة عن محروقات، وهي مسعرة بالدولار الأمريكي، ونظراً لطبيعة وحجم المعاملات التجارية والمالية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي خاصة

مقدمة عامة

الاستيراد، فإن هذه الدراسة تستهدف بحث أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو على التجارة الخارجية في الجزائر نظرا لتأثر هذه الأخيرة بالتقلبات المستمرة لسعر الصرف بين هاتين العملتين.

لبلوغ هذا الهدف قمنا باستعراض نموذج عام لدراسة أثر سعر الصرف الدولار مقابل الأورو على الصادرات والواردات الجزائرية من خلال نموذج قياسي اعتمدنا فيه على بيانات سنوية من 1981 إلى 2014، وذلك باستخدام دوال استجابة النبضة ومكونات التباين المقدرة من نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM)، وهذا بعد القيام باختبار جذر الوحدة، وتحليل التكامل المشترك ثم تحليل العلاقة السببية (Granger Causality).

إشكالية الدراسة:

نظرا للحضور القوي لكل من الدولار والأورو في التجارة الخارجية الجزائرية بحكم أن العائدات البترولية تسوى بالعملة الأمريكية الدولار بينما تدفع الاحتياجات من الواردات بالعملة الأوروبية الموحدة الأورو، يثور التساؤل حول علاقة تقلبات سعر صرف الدولار والأورو بالتجارة الخارجية، وهذا ما يجعلنا نبحث في مضمون هذه العلاقة وصياغة إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثير التقلبات أو التغيرات الحاصلة بين الدولار والأورو على التجارة الخارجية

الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

يمكن أن نلخص أهم النقاط التي تخص موضوع دراستنا، والتي يمكن اعتبارها مجموعة من الفرضيات المبدئية، فيما يلي:

- اعتماد الجزائر على مداخل الصادرات المتمثلة في 97% من النفط المسعر بالدولار، له آثار سلبية على الإيرادات النفطية عند انخفاض سعر صرف الدولار.

- تمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي 50% من الواردات الكلية، وهذا يضحم قيمة الواردات الأوروبية إلى الجزائر في حالة ارتفاع سعر صرف الأورو.

- في ظل صراع الدولار والأورو في المحافل الدولية بين صعود وهبوط وترقبا لعملات دول صاعدة كالصين تبقى الجزائر دولة تتأثر إيجابا وسلبا لهذه التقلبات.
- انخفاض سعر صرف الدولار يهدد احتياطي الصرف المستثمر بالدولار.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة، والتي تدور حولها النقاشات باستمرار.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر، رغم كوننا معنيون بالتقلبات في أسعار العملات على مستوى العالم والتي تلعب دورا مهما في قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.
- يحظى هذا الموضوع باهتمام بالغ في الوسط الجزائري كما يعرف جدلا واسعا خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر بصفة عامة وقطاع التجارة بصفة خاصة في تحرير التجارة الخارجية.
- الاهتمام بالمواضيع ذات الصلة بالمالية الدولية والاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

تشغل تقلبات أسعار الصرف في العالم، خاصة الثنائي المكون من الدولار الأمريكي والأورو بالرجال الساسة ورأي الإعلام الدولي والمضاربين وكل السماسرة والمستثمرين، في الأسهم والسندات والمشتقات المالية في البورصات، بحيث لا يخلو يوم من الأسبوع إلا وتدخل رجل سياسي أو خبير اقتصادي ليبدلي بتصريح أو يكشف عن تقرير من المؤسسات النقدية والمالية، في مختلف دول العالم إلا وصاحبه بعد ذلك حركة واسعة على مستوى هذا الثنائي في أسواق المال، سواء كانت حركة صعودية أو هبوطية أو حركة مستقرة، ناهيك عن الأحداث الأخرى التي تؤثر في هذا الزوج من العملات، سواء كان حدثا سياسيا أو بيئيا أو جغرافيا أو غير ذلك من العوامل التي تلعب دورا في هذه التقلبات.

هذا الاهتمام على الصعيد الدولي يوازيه اهتمام آخر على المستوى الوطني باعتبار أن هذه التقلبات تؤثر على هذا الاقتصاد، وفي دراستنا هذه سوف نهتم أساسا بدراسة وتحليل هذه العلاقة الثلاثية بين كل من تقلبات الأورو والدولار على الاقتصاد الجزائري.

الهدف من الدراسة:

من المعروف جيدا أن للتجارة تأثير قوي، بالسلب أو الإيجاب، على الاقتصاد الوطني، ومن ثم على متغيرات الاقتصاد الكلي، ونظريات التجارة كفيلة بشرح هذا المنطق، خاصة إن لم تكن هناك سياسة اقتصادية متينة مجابهة للمتغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي، فبعض الدول لم تصل لحد الآن إلى تنوع هيكله مبادلاتها الخارجية خاصة من صادراتها السلعية، وهذا ما ينطبق على الجزائر ومشكلة ارتباط اقتصادها بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية التي تحدث في السوق العالمي.

ولذلك تهدف هذه دراسة إلى معرفة مدى تأثير التجارة الخارجية الجزائرية بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية والمتمثلة في تغيرات أسعار النفط، تغيرات أسعار صرف العملات، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية عن مداخيل النفط.

المنهج المستخدم في الدراسة:

محاولة منا للإجابة على إشكالية الدراسة وبغية اختبار صحة الفرضيات التي صغناها، فإننا سنعتمد في الجانب النظري على كل من المنهج الوصفي بغية التطرق إلى المفاهيم والنظريات المتعلقة بسعر الصرف والتجارة الخارجية.

الذي يساعدنا على وصف الظاهرة وربط الأسباب بالنتائج، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لسرد أهم الأحداث التاريخية التي عرفها تطور كل من عملي الدولار والأورو وتطور مراحل التجارة الخارجية في الجزائر، كذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي لغرض تقييم وتحليل طبيعة الصراع القائم بين الدولار والأورو، وأيضا في عرضنا لواقع الاقتصاد الجزائري ومدى تأثيره بالدولار والأورو.

مقدمة عامة

أما في الجانب التطبيقي فسنعتمد على المنهج الإحصائي القياسي باستعمال برنامج EVIEWS للوقوف على مدى صحة فرضيات الدراسة من عدمها، كما استندنا إلى تطبيق المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية من خلال ربط الإطار النظري للبحث مع التحليل القياسي له، عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية أثناء استقراءنا للمعلومات والإحصائيات المتعلقة بموضوع بحثنا.

تقسيمات البحث:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع، إضافة إلى المقدمة والخاتمة، على خطة مكونة من ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والنظريات المفسرة له، إضافة إلى التطور التاريخي لعمليتي الدولار والأورو وطبيعة العلاقة بينهما، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية، نظرياتها، ثم واقعها في الجزائر، بينما استعرضنا في بداية الفصل الثالث الدراسات السابقة المتعلقة بموضوعنا، ثم أهم الأساليب القياسية المستخدمة من أجل تفسير وتحليل الظاهرة المدروسة، وفي الأخير سلطنا الضوء على الإطار القياسي للدراسة وذلك باستعراض النموذج العام لدراسة أثر الأورو والدولار على الصادرات والواردات الجزائرية من خلال نموذج قياسي اعتمدنا فيه على بيانات سنوية من 1981 إلى 2014، مع توضيح أهم النتائج وتحليلها.

الفصل الأول

سعر الصرف وعمليتي

الدولار والأورو

مقدمة الفصل الأول

تعتمد التجارة الخارجية لدى أي دولة في العالم على شقين هامين هما الصادرات والواردات، فللمصدر حقوق لدى المستورد مقومة بعملة أجنبية، وللمستورد واجبات بدفع ثمن البضائع المستوردة من الخارج، فكيف يتم قياس معادلة هذه القيم النقدية؟ من هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة مسائل تعدد العملات، وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تجري بين الدول.

ويعتبر الدولار الأمريكي العملة الارتكازية الأولى في العالم ويرجع ذلك إلى أنه أكثر العملات استعمالاً في تمويل التجارة والمدفوعات الخارجية، كما أنه عملة الدفع في تجارة النفط الدولية، بالإضافة إلى أنه عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى، ومع ظهور عملة الأورو سنة 1999 كمنافس جديد للدولار الأمريكي، شكل نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق الدولية، سمحت لمنطقة الأورو بامتلاك مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً وتجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله.

ونظراً لما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى سعر الصرف (مفاهيم عامة ونظريات)، ثم إلى عمليتي

الدولار والأورو وطبيعة العلاقة بينهما.

المبحث الأول: سعر الصرف

1. مفاهيم عامة حول سعر الصرف

1.1. ماهية سعر الصرف (تسعير العملات)

يمكن أن نذكر عدة تعاريف لسعر الصرف تجتمع في مفهوم واحد:

* يعرف سعر الصرف على أنه عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.¹

* هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين.²

وبصفة عامة، يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، والسؤال الذي يطرح نفسه هو على أي أساس تتم عملية صرف العملات؟ أو كيف يتحدد سعر الصرف؟

في الواقع يتم ذلك كأى سلعة أخرى بناءً على عرض العملات والطلب عليها، وكما هو واضح فإن الطلب والعرض الخاص بالعملات هما عمليتان مشتقتان إلى حدٍ ما، ويعني ذلك أن الطلب مثلاً على العملات الأجنبية هو تابع للطلب على السلع الأجنبية، ونفس الشيء بالنسبة للعرض.

ولكن هذا لا يجعلنا ننفي إمكانية اعتبار الطلب والعرض الخاصين بالعملات الأجنبية كعملتين مستقلتين عن إجراء الصفقات التجارية، ويحدث هذا الأمر بصفة أساسية أثناء القيام بعملية المضاربة.

وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات هما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر:³

¹ موسى سعيد مطر، شيقري نوري موسى، ياسر المومني، "التمويل الدولي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 43.

² زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008، القاهرة، ص 44.

³ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 96.

1.1.1. التسعير المباشر (التسعير المؤكد)

هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر، إذ أهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى، وفي المركز المالي في لندن يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي:

$$1 \text{ جنيه إسترليني (GPD)} = 121,214 \text{ دج (DZD)}$$

2.1.1. التسعير غير المباشر

هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، حيث يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار الجزائري كما يلي:

$$1 \text{ دولار أمريكي} = 59,67 \text{ دينار جزائري}$$

وفي الواقع أن عملية الصرف الأجنبي لا تقتصر بعملتين فقط، فإلى جانب سعر الصرف ما بين الدولار والدينار مثلا، هناك سعر صرف ما بين الدولار والمارك أيضا وما بين الدولار والأورو... الخ، ولهذا سنتطرق كذلك في هذه الحالة لسعر الصرف التقاطعي أو التسعير المتقاطع:¹

3.1.1. الأسعار المتقاطعة

عند تبادل العملات في مركز مالي معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضها البعض غير متوفر، ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلها، ويتم ذلك بناءً على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

مثلاً: إن تسعير الأورو مقابل الين ينتج عن تسعيرات الأورو والين مقابل الدولار الأمريكي

$$\text{حسب العلاقة التالية: } EUR/JPY = EUR/USD \times USD/JPY$$

¹ J.Peyrard, "Risque de change", Librairie Vuibert, Paris, 1986, P 35.

2.1. أنواع سعر الصرف

يمكننا الحديث على عدة أنواع للصرف، يتميز كل نوع منها بخصائص أساسية، وستنطلق إلى سعر الصرف الآجل وسعر الصرف العاجل.

1.2.1. سعر الصرف العاجل

سعر الصرف العاجل أو ما يسمى بـ "Spot" هو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية (بين الزبون وبنكه) شريطة أن تكون عملية دفع واستلام ثمن العمليتين فورية أو في خلال يومي عمل بعد اليوم الذي تمت فيه المعاملة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعاً لعرض العملات والطلب عليها، ويقوم وكلاء الصرف بإعلام زبائنهم بهذه الأسعار والسهر على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراء عمليات الصرف، ومن المهم أن نفرق هنا بين نوعين من الصرف: سعر الشراء وسعر البيع،¹ فسعر الشراء هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، بينما سعر البيع هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويكون سعر البيع دوماً أكبر من سعر الشراء، ويمثل الفرق بينهما هامش البنك.

2.2.1. سعر الصرف الآجل

تعتبر عملية الصرف لأجل إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعراً للصرف يحسب بناءً على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، ونكون بصدد عملية الصرف لأجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد.²

¹ Michel Jura, "Techniques financières internationales", ed Dunod, Paris 2003, 2^{ème} édition, P 82.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 105.

3.1. أشكال سعر الصرف

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى، تكسب سعر الصرف أشكالاً عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي معناها الخاص:¹

1.3.1. سعر الصرف الاسمي

يقاس سعر العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى على نقاط مختلفة عبر الزمن، فهو السعر النسبي لعملتين مختلفتين بغض النظر عن ما يمثله هذا السعر من قوة شرائية، وبالتالي فهو لا يبين حقيقة قيمة العملة، إذ لا يعتبر معياراً ميدانياً يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية، نظراً لإهماله عنصر التضخم.

2.3.1. سعر الصرف الحقيقي

يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه لا يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{سعر الصرف الاسمي} \times (\text{مؤشر الأسعار المحلية} / \text{مؤشر الأسعار الأجنبية})$$

وتمثل هذه العلاقة عن طريق الرموز تكون كالتالي:

$$TCR = TCN \times IP_{loc} / IP_{etr}$$

وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسيين، فهي إذن تعبر عن مدى تغير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس، كما تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة

¹ Larbi Dohni, Carol Hainaut, "Les taux de change", de Boeck, Bruxelles, 2004, P 16.

مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الأخيرة والعكس بالعكس.

3.3.1. سعر الصرف الفعلي

يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية... الخ.¹ ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.²

إن حدوث أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون من السلة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية، فقد يرتفع الدولار مقارنة بالمارك الألماني وتنخفض قيمته بدلالة الأورو، ويبقى ثابتاً بالنسبة للين الياباني، فيأتي سعر الصرف الفعلي ليقاس متوسط التغيرات التي حدثت في قيمة الدولار، ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:

- عدد العملات الأجنبية التي تدخل في سلة العملات.
- الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة.

ويمكن قياسه باستخدام مؤشر "LASPEYRES" للأرقام القياسية.³

$$EN^i_{t/t_0} = 100 \times \pi_j \left(S^i_{j.t/t_0} \right)^{\alpha_j}$$

¹ محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76.

² محمود حسن حسني، "النظرية النقدية"، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص 66.

³ عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية-"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 105-106.

$$S^{i.j.t}/t. = \frac{S^{i.j.t}}{S^{i.j.t_0}} \text{ حيث:}$$

- EN^i_{t/t_0} : سعر الصرف الفعلي لعملة البلد i في التاريخ t ، مع الأخذ كأساس التاريخ t_0 .
- $S^{i.j.t}$: سعر الصرف الثنائي للعملة المحلية (التسعير غير المؤكد) مقابل عملة البلد j في التاريخ t .
- α_j : معامل الترجيح للبلد j .

4.3.1. سعر الصرف الفعلي الحقيقي

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية،¹ أي مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية.

4.1. وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة، سنوجزها بالآتي:²

1.4.1. وظيفة قياسية

حيث يعتمد المنتجين المحليين على لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2.4.1. وظيفة تطويرية

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 106.

² عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة 2، 2002، ص 149-150.

معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، فقد أحدث الارتفاع لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكيان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية، علاوة على ما تحتويه من تقنيات، مما قاد ذلك إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بصفة عامة وإلى الولايات المتحدة بصفة خاصة.

3.4.1. وظيفة توزيعية

أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم، ولتوضيح ذلك نعود إلى مثالنا السابق، ففي حالة ارتفاع القيمة الخارجية للدولار الأمريكي، وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة فهنا ستضطر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على استيرادها توازي نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية، في حين سترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات، وينطبق ذلك أيضاً في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني... وهكذا.

إذن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة، أي التغير في سعر صرفها سيؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى، وتنسحب هذه الآلية لسعر الصرف إلى حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلباً للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضاً.

5.1. سياسات سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر أهميتها من يوم إلى يوم عبر كثير من الاستخدامات حيث تلجأ إليها السلطات النقدية لبلدان العالم في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها: تنمية الصناعة المحلية، تخصيص الموارد، توزيع الدخل أو مقاومة التضخم، وستتطرق هنا إلى سياستين فقط لسعر الصرف

1.5.1. تخفيض القيمة الخارجية للعملة

يقصد بتخفيض قيمة العملة (*dévaluation*) أي تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحد النقد (بالنسبة لقاعدة الذهب)، وبصفة أخرى إن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية،¹ فإذا كان لدينا: $DA10=\$1$ وخفضنا قيمة الدينار بـ 20%، فسعر الصرف الجديد يكون $DA12=\$1$.

أما الأسباب التي تدعو البلد بتخفيض القيمة الخارجية لعملة المحلية هي:²

✓ معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

✓ ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة: أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار ومنطقة الفرنك... الخ، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات.

✓ تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية، بحيث يمكن للمواطن شراء بضائع وخدمات في البلد الأجنبي مساويا لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية.³

¹ عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 151.

² نفس المرجع، ص 151.

³ أمين رشيد كنوننة، "الاقتصاد الدولي"، مطبعة الجامعة، بغداد، الطبعة الأولى، 1980، ص 243.

✓ ويمكن أن تكون هناك أهداف أو أسباب أخرى للتخفيض (كما ذكرنا سابقا) تتمثل في تنمية

وتشجيع الصناعة الوطنية، تخفيض الموارد، وتوزيع الدخل

وحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:

✓ وجود طلب على السلع والخدمات الوطنية من الخارج، أي اتسام الطلب العالمي على منتجات

الدولة بقدر كاف من المرونة.

✓ وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي، أي اتسام العرض المحلي لسلع التصدير

بقدر كاف من المرونة.

✓ ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع

على تكلفة المنتجات المحلية.

✓ عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بتخفيض قيمة عملتها أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل.

✓ استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.¹

✓ الاستجابة لشروط مارشال - ليرنر - روبنسن والقاضي بأن تكون: $e^2 + e_m > 1$ أي أن

مجموع المرونة السعرية لكل من طلب الواردات وطلب الصادرات كقيمة مطلقة أكبر من واحد.

كما يجب أن ترافق قياسات التخفيض وسائل مقاومة التضخم، حيث في غياب هذه الوسائل

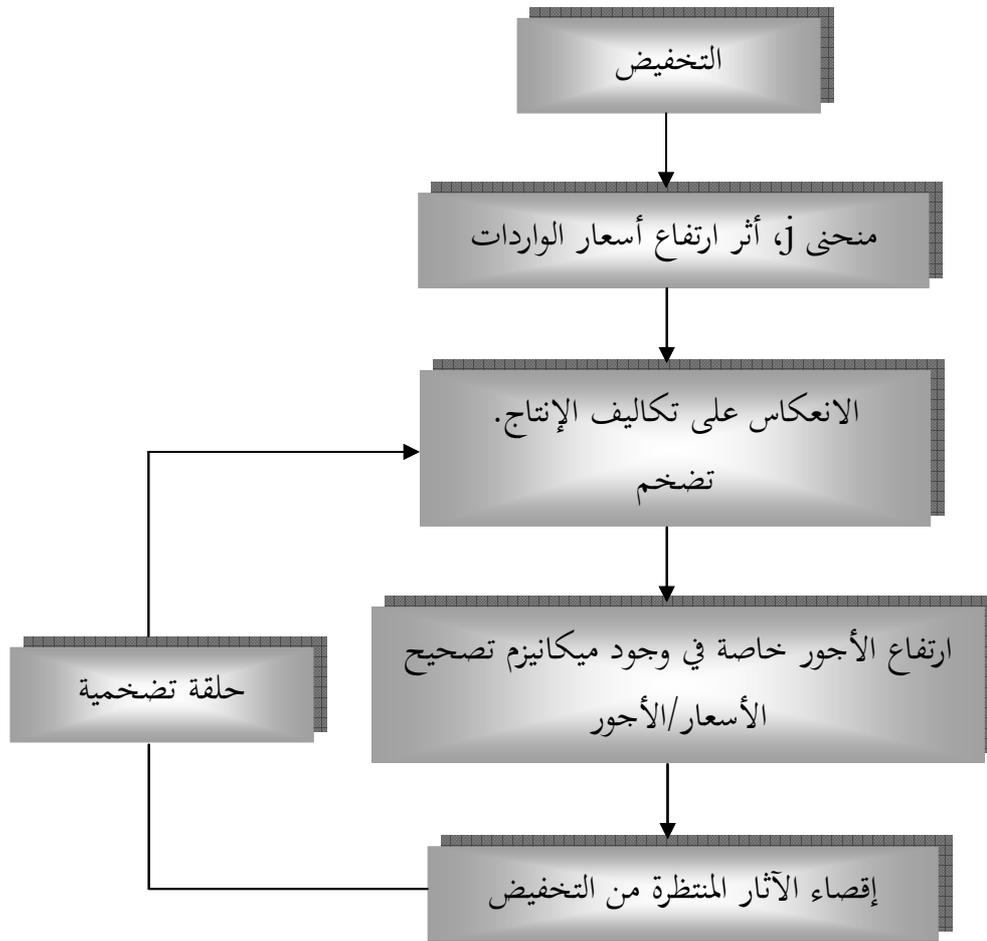
المستهدفة محاربة التضخم، يمكن أن ينتج عن عملية التخفيض إقصاء للآثار الإيجابية المنتظرة حسب

الميكانيزم التالي:²

¹ Jean bourget, Arcangelo figlinzzi, Yves Zenou "Monnaies et systèmes monétaires", Bréal, 9^{ème} édition, 2002, P 32-34.

² Ibid.

الشكل (1-1): التخفيض وخطر التضخم



Source: Jean Bourget et all, Op.cit, p34

2.5.1. استعمال سعر الصرف في محاربة التضخم

تعاني الكثير من دول العالم وخاصة الدول النامية من ظاهرة التضخم التي تضر باقتصادياتها، إذ تحاول بعضها استخدام سياسة سعر الصرف لمحاربة هذا الخطر.

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق

المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (*vertueux*) للعملة القوية.¹

يتعلق الأمر هنا بسياسة طموحة تؤثر على الهياكل بدلا من الظروف الراهنة، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من 1983 والتي أدت إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري في خلال السنوات 1994-2001.²

وتعتبر كذلك برامج التثبيت باستعمال سعر الصرف كمثبت، بمثابة برامج لمحاربة التضخم والتي تحتوي على مسار معن على حدود تغيرات أسعار الصرف الاسمية، تم تطبيق أهم هذه البرامج في الكثير من الدول خاصة ذات الاقتصاديات المتحولة والتي شهدت موجة تضخم بعد انهيار أنظمة الاقتصاد المخطط.³

حيث أكد *Guérineau. S et Guillaumont Jeanneney. S*: "سياسة الصرف والتضخم في الصين"، الدور الأساسي الذي لعبته سياسة سعر الصرف إلى جانب السياسة النقدية في تفسير الدورة الاقتصادية في الصين خاصة في السنوات 1986 إلى 1989، فقد أثبتت النتائج أثر ذا معنى لسياسة التثبيت باستعمال سعر الصرف على التضخم، وليس فقط منذ 1994 والتثبيت مع الدولار، لكن كذلك قبل هذا التاريخ أين تم تطبيق سياسة تثبيت جزئية.⁴

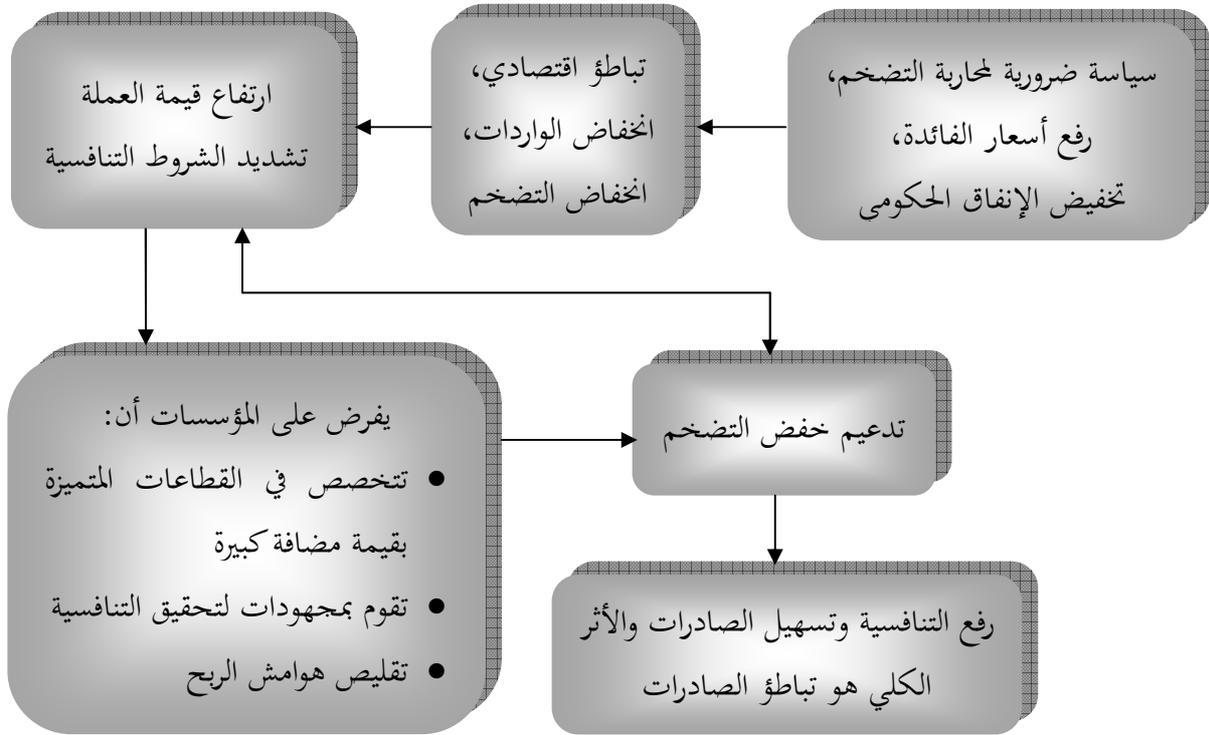
¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 131-132.

² Jean Bourget, Arcangelo figlinzzi, Yves Zenou, Op.cot, p 33-34.

³ هادف حيزية، "العوامل المحددة لاختيار أنظمة سعر الصرف فب الدول النامية"، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2006، ص 42.

⁴ Guérineau. S et Guillaumont Jeanneney. S, "Politique de change et inflation en chine", revue d'économie politique, février 2003, p 33-34.

الشكل (1-2): الحلقة الفاضلة للعملة القوية



Source: Jean Bourget, Op.cit, p: 33

6.1. العوامل المؤثرة في سعر الصرف

مما لا شك فيه أن أسعار صرف العملات تتأثر بالعوامل والسياسات الاقتصادية المحيطة بها ولذلك سيتم التطرق إلى العوامل الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف.

1.6.1. العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

أ. ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات:

أي وضع الصادرات والواردات من السلع والخدمات، فالعجز في ميزان المدفوعات يزيد من الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية في السوق بينما الفائض فيه يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية.

ب. ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات:

ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها، فانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى يزيد حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال، وبالتالي ترتفع قيمتها وينخفض سعر صرفها.¹

ج. المضاربة:²

تؤدي المضاربة في الأسواق الدولية للعملات إلى التأثير في صرف العملات النقدية وخاصة على المدى القصير، فإذا توقع المضاربون أن قيمة العملة لدولة ما سترتفع، فإنهم سيلجئون إلى اقتناء هذه العملة ومن ثم يزداد الطلب عليها ويرتفع قيمتها، أما إذا توقع المضاربون أن قيمة هذه العملة ستتناقص في المستقبل فإنهم سيلجئون إلى بيعها ومن ثم تنخفض قيمتها، وهذا إضافة إلى تأثير بعض السياسات الاقتصادية في سعر صرف العملة:³

* أثر السياسة النقدية على سعر العملة: * الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير

على عرض النقد وبالتالي على التأثير على سعر العملة هي عديدة.

* نسبة الاحتياطي النقدي: * زيادة نسبة الاحتياطي النقدي يؤثر على قدرة البنوك التجارية على

الإقراض ومنح الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود، وبالتالي نقص في عرض العملة تترتب عليها زيادة قيمتها، أما تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي تؤدي إلى زيادة عرض النقد، ومنه انخفاض قيمة العملة.

¹ حلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 125.

² سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، نظرية وتطبيق، دار زهوان، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 150.

³ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالمعاملات، الأردن، دار الصفاء، 2009، ص 88-99.

* السياسة النقدية: هي الطريقة التي تدار بها النقود والمؤسسات النقدية في الدولة، فهي الطريقة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد القومي.

* نسبة الاحتياطي النقدي: هي عبارة عن نسبة من الودائع لدى البنوك التجارية، ويتوجب على البنوك الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي.

* تغيير سعر إعادة الخصم: * رفع سعر الخصم يؤدي إلى نقص مقدرة البنوك التجارية على الإقراض ويؤدي أيضا إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي ارتفاع قيمة العملة وانخفاض سعر صرفها، والعكس في حالة خفض سعر الخصم

* عمليات السوق المفتوحة: وهي عبارة عن قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية، وذلك إما لزيادة عرض النقد من العملة المحلية، وبالتالي انخفاض قيمة الأوراق المالية، وذلك إما لزيادة عرض النقد من العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمة العملة، أو بشراء الأوراق المالية أي امتصاص عرض العملة المحلية وبالتالي رفع قيمة العملة.

* سعر الفائدة: يعتبر الاقتصاديين أن تغيرات الطلب على الأصول المالية، من أهم الأسباب التي تقف وراء التقلبات قصيرة الأجل في أسعار صرف العملات.

إن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية سوف تجذب رأسمال الأجنبي، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

* التضخم: إن التضخم يؤثر على سعر الصرف، فالتضخم هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات وهو يمثل انخفاض القوى الشرائية للنقود مما يعني ضعف وحدة النقد (تدهور قيمة العملة).

د. تأثير السياسة المالية: *

* أثر زيادة معدلات الضريبة على سعر الصرف: الزيادة في الضريبة تؤثر على سعر الصرف بطريقة مباشرة، أي من خلال تأثيرها على الأنشطة الأخرى في الاقتصاد، فزيادة الضريبة تؤثر على قدرة الأفراد في المجتمع على الإنفاق، وهذا من خلال تأثيرها على انخفاض دخولهم، وبالتالي انخفاض عرض العملة وكذلك انخفاض الأسعار يترتب عليه زيادة في الطلب الأجنبي

* سعر إعادة الخصم: هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية والأذن الحكومية للبنوك التجارية.

* تعني السياسة المالية كافة أوجه النشاط والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي المالي الذي يتجسد في الإنفاق الحكومي والإيراد الحكومي والموازنة العامة للدولة.

على السلع المحلية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة مع الدول الأخرى، التي تكون فيها الأسعار مرتفعة وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية.

2.6.1. العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف¹

هناك عوامل أخرى تؤثر في سعر الصرف

أ. الإضرابات والحروب:

إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا في المدى البعيد هي الإضرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال والتي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف

ب. الإشاعات والأخبار:

تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، فأحيانا تصدر بعض الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها

ج. خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله، بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وبناء عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم.

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية: نظرية وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 81-83.

2. نظريات سعر الصرف

1.2. نظرية الأرصدة أو نظرية ميزان المدفوعات

تمثل المعلومات المستمرة عن ميزان المدفوعات فائدة مهمة في تفسير مستوى سعر الصرف، ويقوم ميزان المدفوعات بإحصاء الصفقات الاقتصادية بصفة شاملة بين دولة وباقي دول العالم، إثر هذا فهو يسجل منهجيا كل الأسباب أو الدواعي التي من أجلها يصبح كل من العرض والطلب على الصرف قابل للتطور في سوق الصرف.¹

حسب هذه النظرية يمكن أن نحدد القيمة الخارجية للعملة، أو مستوى سعر الصرف، على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير (عاجز أو فائض) فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما عجز فذلك يعني زيادة الطلب على العملات الأجنبية (الصرف) وهو ما يقود إلى، انخفاض قيمة العملية الوطنية في سوق الصرف، ويحدث العكس عند حدوث فائض في ميزان المدفوعات أي ارتفاع قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف.²

ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، والسبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها، بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.³

¹ Yves Simon, Samir Mannai, "Techniques financière internationales", Ed.Economica, 7^{eme} édition, 2002 , p 173.

² Yves Simon, **op.cit**, p 72.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 123-124.

ومع ذلك فقد أغفلت هذه النظرية عدة جوانب هي:¹

⇐ من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي كما يحدث في ميزان المدفوعات، لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف وإدارته

⇐ إن ادعاء النظرية أن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى أسعار صرف العملة مسألة لا تخلو من المبالغة، وذلك لوجود تأثير متبادل بين الاثنين، كما أن ميزان المدفوعات يؤثر في أسعار صرف العملات، فإن سعر الصرف نفسه يؤثر هو الآخر في هذا الميزان وذلك من خلال تأثير كل من الاستيراد والتصدير بشكل حاسم بوضع سعر صرف العملة، فرفع القيمة الخارجية للعملة أو تخفيض القيمة الخارجية لها يؤثر بشكل واضح في الاستيراد والتصدير.

⇐ هناك انتقاد تطبيقي ونظري لهذه النظرية، وهو أن ميزان المدفوعات متوازن دائماً من الناحية الحسابية والتالي فإن التحليل يجب أن يقتصر على العمليات المستقلة التي تحدث في ميزان المدفوعات.

2.2. نظرية تعادل القوة الشرائية

1.2.2. ماهية نظرية تعادل القوة الشرائية

يعود تقديم أو نشأت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى "ريكاردو RICARDO" (1817)، حيث تدافع هذه النظرية عن فكرة مفادها أن: "قيمة العملة هي نفسها في كل مكان"،² وجاء بعده الاقتصادي السويدي جوستاف كاسيل GUSTAF CASSEL في عام 1916 وهذا في أولى المحاولات للإجابة على التساؤل المتعلق بدراسة العوامل المحددة لتغيرات سعر الصرف، إذ حاول هذا الاقتصادي في هذه النظرية أن يحدد العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية بين البلاد المختلفة،³

¹ هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 280.

² Mondher Chérif, "les taux de change", Revue Banque edition, Paris, juin 2002, p 45.

³ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

وبالفعل قد أثبت أن سعر الصرف يخفض بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، حيث إذا تضاعفت الأسعار في بريطانيا في حين أن الأسعار الأجنبية تبقى ثابتة، فإن قيمة الجنيه الإسترليني ستقسم على اثنان مقارنة بقيمته الابتدائية،¹ وينسب أغلبية الكتاب ظهور هذه النظرية إلى جوستاف كاسيل.

تؤسس هذه النظرية علاقة بين الفرق في معادلات التضخم لبلدين والتطور الخاص بأسعار عملاتهما في سوق الصرف. فهي تؤكد أن سعر الصرف يتطور تبعاً للتغيرات الحاصلة في القوة الشرائية الخاصة بالعملتين.

إذا انخفضت القوة الشرائية للدولار مقارنة بالأورو (أي معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر من التضخم في أوروبا)، فإن قيمة الدولار مقابل الأورو في سوق الصرف ستصحح (تعديل) عاجلاً أم آجلاً من أجل أن تصبح القوة الشرائية لكلا العملتين هي نفسها. نظرياً، هذا التصحيح يساوي الفرق في معدلات التضخم. وبالنسبة لنظرية تعادل القوة الشرائية، فإن الفرق بين معدلات التضخم لبلدين اثنين هو الذي يفسر تطور سعر الصرف.²

2.2.2. صور نظرية تعادل القوة الشرائية

أ. الصورة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

إن النظرية المطلقة لتعادل القوة الشرائية تفترض أنه من أجل بلد معطى، فإن سعر الصرف التوازني إنما يكون مساوياً للنسبة بين مستوى الأسعار الداخلية (P) ومستوى الأسعار الأجنبية (P^e).³ ويمكن التعبير عن هذه الصورة المطلقة لنظرية PPA كما يلي:⁴ $S = \frac{P}{P^e}$ ، حيث S إنما ترمز إلى سعر الصرف بين عملة البلد الأجنبي وأن P و P^e كما قد أشرنا سابقاً تشير على التوالي إلى مستوى الأسعار في كل من البلد المحلي والأجنبي.

¹ Richard Baillie, Patrick Mc Mahon, "Le Marché des changes", Edition ESKA, Paris, 1997, p 26.

² Yves Simon, Samir Mannai, op.cit, p 160.

³ Mondher Chérif, op.cit, p 45.

⁴ Ibid.

ومنطق هذه النظرية هو أن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار الأجنبية، حيث أن سعر الصرف لنظرية تعادل القوة الشرائية هو سعر الصرف الذي يساوي بين القوة الشرائية لعملة وطنية في كل من السوق الداخلي والأجنبي.¹

ب. الصورة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية:

تعتبر تعادل القوة الشرائية النسبية أكثر تهادياً، فهي تفترض أن التغيير في سعر الصرف عبر فترة من الزمن يجب أن يكون متناسباً مع التغيرات النسبية في الأسعار في كل من الدولتين عبر نفس الفترة من الزمن.²

أي أن حسب هذه الصورة النسبية، عندما تكون عملتين اثنتين معنيتين بالتضخم فإن سعر الصرف سيساوي سعر الصرف القديم مضروباً في حاصل قسمة درجة التضخم في بلد ما على درجة التضخم في البلد الآخر. فنظرية *PPA* النسبية تقتضي أن العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والأسعار لا تتحقق على أساس مستوى معين وإنما على أساس وجود تغير.³

وعلى وجه التحديد إذا فرضنا أن (0) ترمز إلى فترة الأساس و (1) ترمز إلى فترة لاحقة، فإن

$$S_{ab1} = \frac{P_{a1}/P_{a0}}{P_{b1}/P_{b0}} S_{ab0} \quad \text{حيث } S_{ab1}$$

و S_{ab0} إنما هما سعري الصرف في الفترة (1) وفي فترة الأساس (0) على التوالي.

فإذا فرضنا أن المستوى العام للأسعار لم يتغير في الدولة *b* من فترة الأساس (0) إلى الفترة (1)

$$\left(\frac{P_{b1}}{P_{b0}} = 1 \right) \text{ بينما المستوى العام للأسعار في الدولة } (a) \text{ زاد بنسبة } 50\% \text{ فإن نظرية } PPA$$

¹ Larbi Dohni, Carol Hainaut, op.cit, p 174.

² سامي خليل، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 970-971.

³ Larbi Dohni, Carol Hainaut, op.cit, p 153.

⁴ سامي خليل، مرجع سابق، ص 970-971.

تقضي بأن سعر الصرف بين عملة الدولة (a) وعملة الدولة (b) (معرفاً على أساس أنه سعر الدولة الأخيرة مقوماً بعملة الدولة الأولى) يجب أن يكون 50% أعلى (عملة الدولة a يجب أن تتدهور بمقدار 50% في الفترة (1) مقارنةً بفترة الأساس).

في سياق الأخذ بعين الاعتبار التغييرات الحاصلة في سعر الصرف ومؤشر الأسعار يلاحظ أنه لو أن الصيغة المطلقة لنظرية PPA انطبقت فإن الصيغة النسبية تنطبق أيضاً، ولكن إذا انطبقت الصيغة النسبية فليس من الضروري أن تنطبق الصيغة المطلقة، أي يمكن أن تتحقق الصيغة النسبية حتى لو لم تتحقق الصيغة المطلقة، ويكفي لحدوث هذا أن تبقى العوامل المعيقة لتتحقق الصيغة المطلقة ثابتة عبر الزمن، فمثلاً وجود تكاليف النقل وتدفقات رأس المال والمعوقات الأخرى لحرية تدفق التجارة الدولية يؤدي ذلك كله إلى رفض نظرية PPA في شكلها المطلق ولكن فقط التغيير في هذه المتغيرات يجعل الصيغة النسبية مخطئة.

3.2.2. الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية مهمة في تفسير تطور سعر الصرف في المدى المتوسط والبعيد، لكنها لم تبقى بعيدة عن الانتقادات لما تتميز به من حدود وعجز في بعض الحالات فيشرح تغييرات سعر الصرف أثناء القيام باختبارها على الواقع:¹

✓ إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية، في حين أن هذا الأخير لا يمثل إلا جزءاً من ميزان المدفوعات، وسعر الصرف يتأثر كذلك بمكونات أخرى بميزان المدفوعات، فهذه النظرية أهملت كل العمليات المتعلقة بالأصول المالية وهو ما يفسر عجزها في إعطاء توقعات لتغييرات سعر الصرف في المدى القصير.

✓ تجهل نظرية تعادل القوة الشرائية أنه بإمكان عملة أن تكون بمثابة عملة متحركة وتصبح مستعملة كعملة احتياط لدول العالم الثالث (أو كعملة تحويل بين دولتين من العالم الثالث). في هذه

¹ Yves Simon, «Marché des changes et gestion du risque de change», Edition Dalloz, Paris, 1995, p 69-70.

الشروط يمكن أن يتحدد تطور قيمة عملة بواسطة اعتبارات ليست لها صلة بمعدلات تضخم الدول، تفسر هذه الظاهرة جانب من التذبذبات التي يمكن أن يعرفها الدولار مثلاً.

✓ تتأثر الاختبارات الميدانية لنظرية تعادل القوة الشرائية بفترة (سنة) الأساس مأخوذة. نظرياً، يفترض أخذ فترة توازن يكون بها سعر صرف السوق يساوي قيمة السعر المستنتج من نظرية *PPA*، لكن في الحقيقة أنه من غير الأكيد أن يكون سعر الصرف المأخوذ كأساس للانطلاق هو سعر التوازن، إذ يمكن أن يكون مقوماً أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية، وهذا ما يستطيع أن يغير النتائج، أي أن هذه النظرية تنقل إلى سعر الصرف الجديد كل العيوب والخطأ الكامنة في السعر القديم.

✓ تمثل نقد الاقتصاديين "كثير" لهذه النظرية بأنها تجاهلت تماماً نفقات نقل البضائع وشحنها من دولة لأخرى وتجاهلت أيضاً وجود أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات والواردات.¹

✓ إن سعر الصرف لا يتحدد فقط على أساس التغير في القوة الشرائية للنقد، بل تتدخل عوامل أخرى تؤثر على تغيرات أسعار الصرف ومنها أذواق المستهلكين، ظهور السلع البديلة.²

✓ هناك مشكل في التمييز ما بين المتغير التابع والمستقبل بحيث يفترض Cassel أن المتغير المستقل يتمثل في مستوى الأسعار والمتغير التابع هو سعر الصرف ولكن لوحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف لها تأثير على مستويات الأسعار.³

✓ تتأثر الاختبارات الميدانية لنظرية تعادل القوة الشرائية بنوع دليل الأسعار المستعمل، إذ نستعمل بصفة عامة دليل أسعار الاستهلاك بسبب عموميته وتوفره، لكن استعمال دلائل أسعار عامة هو

¹ مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997، ص 131.

² Jean louis Mucchielli, Thierry moyer «economies international» dalloz, 2005 ,p 78-80.

³ مدحت صادق، مرجع سابق، ص 132.

أمر متنازع فيه بسبب أنها تضم سلع وخدمات لا يتم الاتجار فيها. إضافة إلى ذلك، إن تقدير تعادل القوة الشرائية بواسطة دليل أسعار الاستهلاك يمكن أن ينجز عنه انحرافات بسبب الفروقات الموجودة بين القطاعات فيما يخص الإنتاجية والتضخم، بصفة عامة تتعرض نظرية *PPA* لكل النواقص التي تكمن في حساب هذه الأرقام.

✓ تتأثر الاختبارات الميدانية لنظرية تعادل القوة الشرائية بالدول المأخوذة، حيث كثيراً ما تتحقق فرضيات نظرية *PPA* مع الدول المصنعة التي تتميز بنفس مستوى التطور وبنية اقتصادية متماثلة.

✓ تجتمع آخر نقطتين فيما يسمى بأثر الفروقات الإنتاجية

إن المثال الأكثر دلالة من الناحية التجريبية على ظاهرة حقيقية تنصب على عدم تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية هو أثر *Balassa*.

المشكل لنظرية *PPA* يتمثل فيما لاحظته *Balassa*، والذي يرى وجود اختلافات في أسعار السلع المتبادلة (التي يتم الاتجار فيها) وغير المتبادلة، وبأن مستويات الأسعار في الدول الفقيرة (غير المتطورة) منخفضة مقارنة بمستويات أسعار الدول المتطورة.

يمكن أن نتكلم في هذا الإطار عن مساهمة التغيرات الدولية في أسعار السلع والخدمات غير المتاجر فيها في الاختلافات الحاصلة في مستويات الأسعار بين الدول الفقيرة والدول الغنية، حيث قد ساهم الارتفاع الكبير في أسعار السلع غير المتاجر فيها في الدول الغنية في وجود ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار لهذه الدول.¹

ولما كان الرقم القياسي العام للأسعار إنما يشمل أسعار كلا من السلع والخدمات المتاجر فيها والسلع والخدمات غير المتاجر فيها، والأسعار الخاصة بالأخيرة لا تتعادل بواسطة التجارة الدولية

¹ Paul Krugman, Maurice Obstfeld, "Economies international", de Boeck et Larcier.s.a, 3ème edition, 2001, p 482.

ولكنها نسبياً مرتفعة في الدول المتقدمة، فنظرية *PPA* سوف تنبأ بسعر صرف أقل من قيمته بالنسبة للدول المتقدمة وسعر صرف أعلى من قيمته بالنسبة للدول النامية (الفقيرة).¹

3.2. نظرية تعادل معدلات الفائدة

تتجه رؤوس الأموال الباحثة عن أجر، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، نحو المراكز المالية المتميزة بأسعار الفائدة أكثر ارتفاعاً، فلو افترضنا في زمن ما أن مردود أذونات الخزانة الأمريكية هو 4% ومردود أذونات الخزانة الفرنسية هو 6%، ففي هذه الحالة سيرتفع طلب المستثمرين الأمريكيين على الأورو (وبالتالي يزيد عرض الدولار) من أجل الاستثمار في باريس. وفي نفس الوقت، يتخلص المستثمرين الفرنسيين من استثماراتهم بالدولار من أجل امتلاك أذونات خزانة فرنسية، إن هذا التصحيح أو التغيير في تشكيلة المحفظة المالية يؤدي إلى زيادة عرض الدولار في أسواق الصرف من جانب المستثمرين الأمريكيين (وكل المستثمرين في العالم بصفة عامة) وإلى انخفاض الطلب على الدولار من جانب المستثمرين الفرنسيين (وكل المستثمرين في العالم كذلك)، وينتج عن هذا كله تحسن في قيمة الأورو.²

ومن بين الأمثلة المعاشة تلك التقلبات في قيمة الدولار بالنسبة للعملة الأخرى في الثمانينات، التي كانت ترجع بصفة أساسية إلى التقلبات في أسعار الفائدة.

وبهذا يتبين أن الفرق في معدلات الفائدة يعتبر كأحد المحددات المهمة لسعر الصرف، حيث أن أي فارق في المردود لاستثمارات تتميز بنفس درجة المخاطرة وفي مركزين ماليين، سينتج عنه تحركات لرؤوس الأموال وبالمثل تغيرات في سعر الصرف.³

¹ سامي خليل، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 92.

² Bernard Bernier, Yves Simon, "Initiation à la Macroéconomie", Dunod, Paris, 8^{ème} edition, 2001, P 395-396.

³ Bernard Bernier, Yves Simon, op.cit ,P 398.

في هذا السياق سنتطرق إلى نظرية تعادل معدلات الفائدة *PTI* التي قد فسرت من طرف "كيتز" 1923 في كتابه "*Tract on monetary reform*" فحسب هذا الكاتب، تؤدي حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل بين المراكز المالية إلى الحد من الفوارق الموجودة بين أسعار الصرف العاجلة والأجلة، وينتج عن تعريف علاقات تعادل معدلات الفائدة وجود عمليات تحكيم في أسواق الأصول، يقوم بها المتعاملون في هذه الأسواق.¹

والفكرة العامة لنظرية تعادل معدلات الفائدة هي أنه لا يمكن أن يكون سوق الصرف في حالة توازن إلا إذا نتج عن توظيف مختلف العملات الدولية نفس معدل المردود.

1.3.2. فرضيات النظرية²

✓ تعتبر الأصول المعنية (*titres*) المحلية والأجنبية متماثلة من حيث درجة المخاطرة وتاريخ الاستحقاق.

✓ غياب تكاليف المعاملات.

✓ حركة تامة لرؤوس الأموال (لا توجد مراقبة لحركة رؤوس الأموال)، وتفرض كذلك هذه النظرية عدم وجود أي مشوه لصفة السوق بأنها تامة.

2.3.2. نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة³

بعد مقارنة مردودات الأصول المالية المراد امتلاكها، وبعد تقييم درجات أخطار الصرف المتعلقة بكل واحد منها، يصب المتعاملون انشغالاً في أسواق الصرف الآجلة من أجل التغطية من هذا الخطر. تؤدي عمليات التحكيم هذه إلى تحديد توازن معرف بتبادل معدلات الفائدة المغطاة.

¹ Xavier Bruckert, et autre "le marché des changes et la zone FEAN" EDICEF, 1989, P 55.

² Richard Baillie, op.cit, p 145-146.

³ Gilbert Hoenig, "Analyse monétaire et financière", centre national d'enseignement à distance, éditions ECONOMICA, 2000, p 209-211.

أ. طبيعة التحكيمات:

نفترض أنه يريدون المقيمون في أوروبا أن يوظفوا أو يستثمروا مبلغ مالي قدره Y أورو في سندات أوروبية أو أمريكية مقومة بالأورو أو الدولار على التوالي، كما أنهم يعرفون أن شراء أصول أوروبية سيمنحهم سعر فائدة قدره i مما سيضمن لهم في المستقبل، أي بعد سنة، رأسمال بقيمة $Y(1+i)$ أورو. أما إذا أرادوا امتلاك أصول أمريكية لها نفس المميزات الموجودة لدى السندات الأوروبية، فهم يعرفون أنه يجب عليهم أولاً تحويل المبلغ Y أورو إلى ما يعادله بالدولار وبسعر الصرف العاجل E ، ويمكنهم بعد ذلك توظيف المبلغ Y/E في الأصول الأمريكية والتي ستمنحهم معدل فائدة i_e ، (فيما يخص سعر الصرف، يتم التعبير عن 1 دولار بعدد وحدات من الأورو).

إذن فهم يأملون أن يحصلوا في نهاية المدة على رأسمال قدره $Y(1+i_e)/E$ دولار، ولكن بما أنهم لا يعرفون بصفة مؤكدة سعر الصرف المستقبلي الذي يسمح لهم بتحويل دولاراتهم التي حصلوها جراء استثماراتهم في أمريكا إلى شكل مبلغ نقدي بالأورو، فهم معرضون لخطر خسارة رأسمالية في حالة تغير غير موالي في سعر الصرف، ومن أجل التغطية ضد هذا الخطر، يستطيع الأعوان الرجوع إلى سوق الصرف الآجل.

ب. التغطية ضد خطر الصرف:

يفضل الأفراد الذين لديهم نشوز اتجاه الخطر (الذين لا يفضلون المخاطرة) مكسب أكيد بدلاً من دخل غير مؤكد، إثر هذا فهم يستطيعون إقامة عقد يمكنهم من الالتزام ببيع قيمة استثماراتهم بالدولار في نهاية مدة استحقاق استثمارهم الأجنبي هذا، مقابل الأورو وبسعر الصرف الآجل E_T (شراء العملة الأجنبية شراء حاضراً للقيام بالاستثمار، والقيام بعملية بيع عكسية آجلة للعملة الأجنبية في نفس الوقت - مباداة $swap$ - وذلك لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي)، إذن هم متأكدون من أنهم سيحصلون في نهاية مدة استحقاق استثماراتهم (في وقت تصفية الأصول الأمريكية) على مبلغ قدره $Y(1+i_e)E_T/E$ أورو، إذن سيتفادون خطر الصرف عن طريق التغطية بواسطة عمليات آجلة.

من أجل تنفيذ الاختيار، يقارن المتعاملون قيم الاستثمارين الاثنین (لنهاية المدة)، ويتوجهون نحو أفضل أصل مالي والمحقق لقيمة أكبر، وتنتهي عمليات التحكيم هذه لما يتحقق التوازن التالي:

$$(1 + i) = \frac{(1 + i_e)E_T}{E} \dots \dots \dots 6$$

ج. الصياغة والمدلول لشرط تعادل معدلات الفائدة:

نعوض في العلاقة 6 قيمة E_T/E ب $(E + \delta)/E$ مع أن $\delta > 0$ أو $\delta < 0$ ، ونعبر عن المعادلة التالية بإدخال اللوغاريتم:

$$1n(1 + i) = 1n(1 + i_e) + 1n(1 + \delta/E) \dots \dots \dots 7$$

يمكننا أن نستخرج من 7 التقدير التقريبي التالي من أجل قيم صغيرة لـ i و i_e و δ/E :

$$i = i_e + \frac{E_T - E}{E} \dots \dots \dots 8$$

مع:

$$1n(1 + i) \cong i, 1n(1 + i_e) \cong i_e, 1n(1 + \delta/E) \cong \delta/E = (E_T - E)/E$$

إن العلاقة (8) التي تعرف شرط تعادل معدلات الفائدة المغطاة هي تعبر عن التساوي بين الفوارق في معدلات الفائدة $(i - i_e)$ وفي الصرف $((E_T - E)/E)$ طالما أن هذا الشرط لم يتحقق، فالمتعاملون هم محفزون ومدفوعون إلى امتلاك أصول أوروبية أو أمريكية، وإذا تحقق فلا يوجد اختلاف لدى المتعاملون في حيازة أصول أوروبية أو أمريكية (طالما أنهم سيحققون نفس الأرباح من كلا الاستثمارات سواء في أوروبا أو أمريكا).

3.3.2. نظرية تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة

إن مصطلح غير المغطاة يستعمل لتبيين أن المتعاملين في سوق الصرف لا يقومون بالتغطية ضد الأخطار التي تتولد بتغيرات فجائية لسعر الصرف وإنه لمن المهم معرفة أن هذه العلاقة تحدث فقط إذا كانوا محايدين للأخطار.¹

فبعض المتعاملين هم محايدون تجاه الخطر، إذ بالنسبة لهم لا اختلاف في قبض مكسب مستقبلي أكيد أو ربح غير مؤكد، بينون هؤلاء المتعاملين قراراتهم على أساس المردود المتوسط المأمول لمخاطهم المالية، وهذا بدون القلق أو الاهتمام بتشتت المردودات حول هذا المتوسط والذي يترجم الخطر الذي سيتكبدونه، إذ يتم إدارة عملية اختيارهم للأصول عن طريق التنبؤات التي يقومون بها في خصوص تغير سعر الصرف وعن طريق أيضاً معدلات المردود الخاصة بالأصول المالية.²

نفترض (كما هو الحال سابقاً) أنه يرغب المقيمون بأوروبا في توظيف مبلغ مالي قدره Y أورو لمدة سنة على شكل سندات أوروبية أو توظيف نفس المبلغ بالدولار (أي Y/E دولار) على شكل سندات أمريكية لها نفس المميزات لنظيرتها الأوروبية، ففي الحالة الأولى، هم يعرفون أنهم سيحصلون على $y(1+i)$ أورو في نهاية المدة، وفي الحالة الثانية، هم يتوقعون تحصيل مبلغ $y(1+i_e)E^a/E$ أورو.³

حيث يتم حساب هذا المبلغ على أساس سعر الصرف المتوقع E^a عندما تصبح السندات الأمريكية مستحقة.

¹ بن عيني رحيمة، "سياسة الصرف في الجزائر - نموذج قياسية للدينار الجزائري-"، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2005-2006، ص98.

² Gilbert Hoenig, op, cit, p. 211.

³ Gilbert Hoenig, op, cit, p. 212.

من أجل اختيار نوع الاستثمار، يقوم الأعوان (المتعاملين) بمقارنة المبالغ التي يمكن أن يحصلوها بالأورو في نهاية مدة بيع السندات الأوروبية والأمريكية، وعلى أساس هذه القاعدة، يقومون بعملية التحكيم إلى غاية أن تصبح المساواة التالية محققة:

$$(1 + i) = \frac{(1 + i_e)E^a}{E} \dots \dots \dots 9$$

يتم التوصل إلى التقدير التقريبي التالي للعلاقة 9 بنفس الطريقة التي اتبعناها للوصول إلى العبارة 8:

$$i = i_e + \frac{E^a - E}{E} \dots \dots \dots 10$$

تقتضي العلاقة 10 التي تظهر شرط تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة أنه يجب أن يكون الفرق في معدلات الفائدة مساوي إلى معدل التغيير المتوقع لسعر الصرف.

إذا كان هذا الشرط مستوفى، فإنه يجب أن يكون سعر الصرف المتوقع والمحدد في العلاقة 10 مساوي إلى سعر الصرف الآجل المعروف في العلاقة 8، في هذه الحالة، يعتبر سعر الصرف الآجل مقدر جيد لسعر الصرف المتوقع.

لكن إدخال عنصر علاوة المخاطرة (*La prime de risque*) التي يمكن أن يطالب بها بعض المتعاملين، يضع هذه النتيجة أمام مشاكل، وفعالاً يمكن للأعوان الذين لديهم نفور تجاه المخاطرة والذين لم يستعملوا سوق الصرف الآجل، أن يعتبروا أن مشترياتهم المزعومة للسندات ترفع درجة المخاطرة لمخاطرتهم المالية، إثر هذا ومن أجل الدفع بهم إلى شراء السندات الأمريكية، يجب أن يكون الفرق في معدلات الفائدة أعلى من الفرق في الصرف، هذا الفرق يتوافق مع العلاوة *La prime* التي يطالب بها الأعوان من أجل تعويض الخطر الذي يتعرضون إليه جراء شراء السندات الأمريكية.

إن علاوة المخاطرة هذه تساوي الفرق بين المكسب المتوقع والمكسب الأكيد، ويمكن أن يتم قياسها عن طريق الفرق بين سعر الصرف المتوقع وسعر الصرف الآجل، في هذه الحالة، هذا الأخير لا يسمح بتقدير وبصفة كافية سعر الصرف المتوقع.

إذن في حالة ما إذا كانت علاوة المخاطر تساوي صفر، يتحقق شرط تعادل معدلات الفائدة غير المعطاة 10، وفي هذه الحالة تعتبر الأصول المالية المحلية والأجنبية كبدايل تامة في المحافظ المالية للمتعاملين، أما إذا كانت موجبة لا تتحقق العلاقة 10 وتكون المبادلة بين هذين الصنفين من الأصول غير تامة، "و فقط بافتراض وجود لدى المضاربين درجة حساسية كبيرة جداً اتجاه الفرق في معدلات الفائدة، يمكننا أن نعتبر غياب علاوة المخاطرة"¹.

4.3.2. نقد نظرية تعادل معدلات الفائدة²

يؤدي تقبل نظرية تعادل معدلات الفائدة إلى قبول فكرة أن الأسواق المالية تتميز بالمنافسة التامة والعمل بحرية وبدون قيود.

لكن يظهر الواقع اختلاف دقيق عما سبق:

أ. تصطدم عمليات التحكيم التي تعتبر أساس هذه النظرية بعائقين اثنين:

✓ يعتبر توفر الأموال القابلة للاستعمال في عمليات التحكيم محدودة، ومن جهة أخرى، تعتمد

أهمية حركة رؤوس الأموال (إن كانت متوفرة) على حرية كبيرة في نشاط المتعاملين والمحكمين.

✓ لا ترتبط حركة رؤوس الأموال فقط بمعدلات الفائدة، حيث لا تشكل هذه الأخيرة إلا عاملاً

(حتى وإن كانت هي الأهم) مفسراً لسلوك المحكمين، فالسيولة تعتبر كعامل مؤثر في

إستراتيجية المحكمين، إذ يمكن أن لا يدفع فارق مهم في معدل الفائدة إلى القيام بعملية

تحكيم إذا لم يوفر سوق الصرف وكذا سوق الودائع قدر كافي من السيولة.

ب. يمكن أن يتجسد وجود عمليات مضاربة مكثفة في شكل خصومات آجلة وعلاوات آجلة غير

عادية، ومبتعدة كثيراً عما ينتج عن نظرية تعادل معدلات الفائدة، ولا يظهر حقيقة هذا الشر

المثير للاضطراب إلا في فترة وجود أزمة ثقة فيما يخص المستقبل القريب للعملة.

¹ Jean-Marc Siroen, « finances internationales », Armand colin éditeur, Paris, 1993,p 99.

² Yves Simon, Samir Mannai, op.cit, p 189-190.

ج. تشكل عملية مراقبة الصرف عائق أمام نظرية تعادل معدلات الفائدة، إذ يعتبر مراقبة الصرف بمثابة حصر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لحركة رؤوس الأموال في المدى القريب

وكخلاصة، تُعتبر نظرية تعادل معدلات الفائدة كمرجع مهم ومفيد لتفسير الفارق بين سعر الصرف العاجل والآجل وكذا الحركات الدولية لرؤوس الأموال، وبالتالي تمثل هذه النظرية إطار مرجعي، كما أنها لم تتحقق بصفة تامة أبداً في الواقع.

4.2. نظرية كفاءة الأسواق

حسب نظرية كفاءة السوق، يجب أن تعكس الأسعار جميع المعلومات المتاحة وبالتالي لا يمكن تحقيق أرباح غير عادية، حيث تقوم السوق الكفاء على افتراض أن جميع المتعاملين والمشاركين في السوق قد حصلوا على المعلومات، التي تشمل المعلومات الاقتصادية الحالية والمتاحة مثل الإفصاح عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، عجز الموازنات ومعدل التضخم الاقتصادي وغيرها، وتتميز السوق الكفاء ببعض المميزات والخصائص الملازمة لها وهي أن تتضمن الأخبار الجديدة مباشرة سعر الصرف الفوري والآجل، وأن تكون تكاليف المعاملات منخفضة، وأن تكون تغيرات الأسعار محتملة وغير أكيدة، ويمكن أن تقود هذه الخواص إلى بعض النتائج التي تتمثل في عدم التمكن من إجراء التنبؤ، وعدم تمكن المضارب من تحقيق أرباح على المدى الطويل.¹

إلا أن هناك جدلاً قائماً اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبياً، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (اختبارات "Giddy" و "Dufey" على التوالي في عام 1975 و 1976) كفاءة السوق، في حين أن البعض الآخر (دراسات "Hunt" 1986، ودراسات "Curney et Mac-Donald" 1989) يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبياً، أما الممارسون فيرون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.²

¹ سعود جايد مشكور العامري، "المالية الدولية: نظرية وتطبيق"، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 167.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 123.

5.2. النظرية الكمية

إن ارتفاع المعروض النقدي وسرعة تداوله في اقتصاد دولة ما، يؤثر في تحديد سعر الصرف من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية، وبالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من سلع وخدمات الدول المنافسة

باعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد انخفض، وزيادة إقبال المقيمين على اقتناء هذه السلع من الخارج، وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية، ويحدث العكس تماماً في حالة نقص كمية النقود، إذن تغيرات حجم الكتلة النقدية ذات تأثير كبير على معدلات الصرف، وتجدر الإشارة إلى أن المبالغة في العرض النقدي، تؤدي إلى التضخم المحلي المتسبب الرئيسي في إحداث الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات، ويتجلى هذا التضخم من خلال زيادة في أسعار السلع والخدمات، مما يستدعي تغيير سعر الصرف بما يتوافق ومستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد¹

6.2. النظرية الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية.²

فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية يرتفع، وبالتالي تحسن سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماماً في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال

¹ إبراهيم محمد الفار، "سعر الصرف بين التنظير والتطبيق"، دار النهضة العربية - القاهرة - 1992، ص 111.

² نفس المرجع، ص 111.

الأجنبية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، وإلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود. ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية بسبب انخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي عرفتتها ألمانيا سنة 1924، ويحدث هذا الآن في معظم الدول النامية، أما في حالة تحسن المستوى الإنتاجي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وحدوث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي، على هذه الأخيرة وهي الوضعية التي عرفتتها الهند بعد الحرب العالمية الثانية، أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر صرف "الروبية" على أساس الجنيه الإسترليني¹

7.2. نظرية فقاعات المضاربة

إن تحسن سعر الدولار بين عام 1980 وعام 1985 وأزمة البورصة في عام 1987، كل هذه التغيرات ساهمت في وضع أسس وتحليلات جديدة لعدم الاستقرار في أسعار الصرف

الفكرة الأساسية لهذا التيار تقوم على أنه يمكن أن يوجد اختلافات دائمة بين: سعر الصرف (أو سعر الموجودات المالية) الملاحظ في السوق وقيمه التوازنية التي تتلاءم مع المؤشرات الاقتصادية الأساسية (ميزان المدفوعات، التضخم، أسعار الفائدة،...) هذا الفارق يسمى (فقاعة مضاربة)، لأنه يملك نزعة إلى الانتفاخ في مرحلة أولى، ومن ثم يمتص نفسه في مرحلة لاحقة وبشكل عنيف وشديد.²

¹ صبحي تادرس قريضة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان 1983، ص 349-348.

² لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 133-134.

ما آلية عمل فقاعة الصرف؟

أكثر الوحدات الاقتصادية تنبئ بحدوث تحسن في سعر عملة صعبة دون الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الاقتصادية الأساسية (ميزان المدفوعات، تضخم، أسعار الفائدة،...)، هذا التنبؤ يؤدي إلى الإفراط في الطلب على هذه العملة، التي معدل صرفها يتحسن مبتعداً عن قيمتها الاقتصادية الأساسية، التوقعات (التنبؤات) تحقق نفسها ذاتياً والسوق يكون فعالاً عندما يتنبأ وبشكل صحيح بتطور سعر الصرف، ولكون الشائعات تقود السوق في النهاية نحو الاعتماد على حسابات عقلانية، إذا يتم التراجع عن التوقعات والفقاعة المضاربة تنتهي بالانفجار والتلاشي.

إن دراسة ظواهر فقاعات المضاربة لمعدل الصرف تبين أن الوحدات الاقتصادية العاملة في هذا السوق لم تأخذ بعين الاعتبار كل المعلومات المتاحة، حيث أن فقاعة المضاربة التي عرفها الدولار الأميركي في بداية الثمانينيات يتم تفسيرها بالقول أن (السوق لم يقم وبشكل جيد في إجراء حساباته)، أي إن الوحدات الاقتصادية العاملة في هذا السوق التي راهنت على دولار مرتفع لم تستعمل المعلومات المتاحة حول ميزة عدم الاستمرار في تحسن الدولار بشكل دائم، بشكل خاص مع زيادة العجز سواء في الموازنة أو في التعامل مع الخارج للولايات المتحدة الأميركية.

وتعتبر بعض الأعمال أنه يمكن أن تكون فقاعات المضاربة منسجمة مع فرضية كفاءة الأسواق وبالأخص مع رشادة التوقعات، ومن بين هذه الأعمال نجد إسهامات *Watson et al* (1984) و *Blanchard* اللذان وضحا الميكانيزم التالي: "يتوقع أغلبية المتعاملين تحسن قيمة عملة بدون الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الأساسية، مما ينتج عن هذا فائض طلب على هذه العملة، وبالتالي يتحسن سعر الصرف وبيتعد عن قيمته الاقتصادية الأساسية. إذن فالتوقعات تحقق نفسها (*auto réalisées*)، ويبقى السوق كفى لأنه يتوقع بصحة تطور سعر الصرف، ولكن طالما أن الإشاعات المتقلبة تنصدر على الحسابات الرشيدة، فالتوقعات ستتقلب وتنفجر الفقاعة"¹.

¹ Larbi Dohni, Carol Hainaut, op.cit, p.159.

غير أنه يوجد تفسير آخر للفقاعات وتقلبات أسعار الصرف وهو عدم تجانس الأعوان، إن هذا التفسير يستند إلى الاستراتيجيات المختلفة للعاملين في السوق من جهة وإلى تطور التنبؤ المنسجم مع منطق سوق الصرف.

يوجد نوعان من العاملين في هذا السوق، النوع الأول من العاملين هم الذين يأخذون قراراتهم اعتمادا على المؤشرات الاقتصادية الأساسية (عجز الموازين، معدلات التضخم، الفائدة...) أما النوع الثاني من العاملين على هذا السوق فهم المضاربون الذين يملكون أفق نظر قصير باحثين عن أدنى وأقل فرصة للربح، أهمية هؤلاء من حيث الحجم هي في نمو وارتفاع، يبدو لهم (لهؤلاء المضاربين) من الرشد تجاهل المؤشرات الاقتصادية الأساسية على المدى القصير انطلاقا من كونهم يحددون التعادلات (تعادل القوة الشرائية، تعادل سعر الفائدة) وفق استراتيجيات يكون فيها القرار متخذا ساعة بساعة.

هؤلاء المتخصصون يشكلون وسطا متجانسا حيث فيه جميع الأفراد يفكرون بالطريقة نفسها وبالشيء نفسه بنفس اللحظة، بسبب قصر نظر هؤلاء العاملين، فإن توافر أي معلومة مهما كانت يأخذ بعدها مهما ضمن هذا الوضع، فإن التوقعات تتشكل بآلية أن تقليد وحدة اقتصادية ووحدة اقتصادية أخرى عاملة في السوق نفسه، كل وحدة اقتصادية تكون توقعاتها، ليس على قاعدة القيمة الاقتصادية لمعدل الصرف، ولكن على قاعدة الرأي السائد (المسيطر) في السوق.¹

¹ Michel Dupuy, Jean Marie Cardebat, Yves Jegourel, "Finance internationale", Dunod, Paris, 2006, p130-132.

المبحث الثاني: عمليتي الدولار والأورو

جاءت اتفاقية برون وودز لتعبر عن مصالح القوة الاقتصادية الدولية الصاعدة وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية باعتبارها قائد العالم الرأسمالي المتقدم، واحتل الدولار الأمريكي مكانة بارزة في السوق الدولية، وبالتدرج حل الدولار محل الذهب والجنه الإسترليني كعملة الارتكاز التي يركز إليها النظام النقدي الدولي، وكوسيلة الدفع الرئيسية في المعاملات الدولية وكعملة احتياط ارتكازية تحتفظ بها السلطات النقدية في معظم بلدان العالم.

وبحلول عام 1999 ظهر منافس جديد للدولار وهو الأورو، العملة الأوروبية، وبظهور المنافس الجديد شكل نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق الدولية سمحت لدول منطقة الأورو بامتلاك مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وتجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله، وتضاربت الآراء واختلفت بشأن العملة التي ستفوز بمركز الصدارة في النظام النقدي الدولي والوضعية التي سيؤول إليها النظام بوجود عمليتين متنافستين.

1. الدولار

1.1. التطور التاريخي للدولار

إن كلمة الدولار Dollar هي تحريف باللغة الإنجليزية لكلمة تالير Thaler التي هي عملة نمساوية قديمة من الفضة شغلت مكانة هامة منذ سكها في بوهيميا عام 1519. ومع ظهور القانون المصرفي في الولايات المتحدة تم لأول مرة إصدار عملة ورقية نقدية موحدة المواصفات في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولار التي ستصبح عملة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة، والعملة الأكثر تداولاً ورواجاً في جميع أنحاء العالم. و من حيث النشأة التاريخية وتطوره التاريخي يمكن أن نقول أن الدولار مُر بعدة مراحل و التي سيأتي ذكرها فيما يلي:

1.1.1. المرحلة الأولى: من القرن 18 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

في القرن 18 كانت النقود الأجنبية هي التي تقوم بالتداول النقدي حيث لم يكن بعد قد تم إصدار الوحدة النقدية الأمريكية، وكانت هذه النقود تتألف أساساً من الإسترليني والدولار الأسباني آنذاك، وفي عام 1785 أعلن الكونغرس الأمريكي عن إنشاء وحدة نقدية وطنية هي الدولار الأمريكي، وقد اتسع تداول الدولار بعد قانون 1900 - القانون الذي ينظم النقود والمؤسسات النقدية -، أين تم الإعلان رسمياً عن إتباع المعدن الذهبي فحددت قيمة الدولار بـ 1,50463 غ ذهب وبالتالي كان إصدار النقود يخضع للتغطية الإلزامية إلى غاية سنة 1913.

وقد شهدت السنة السابقة الذكر إحداث النظام الاحتياطي الفيدرالي حيث قسمت الو.م.أ إلى 12 منطقة جغرافية كل منها تحوي بنكا مركزيا تقوم بإصدار النقود وفقا لتغطية التالية 40% من الذهب، و60% من السندات التجارية، وقد استمر الوضع على ما هو عليه حتى الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929 - 1933)، أين تم تخفيض قيمة الدولار بمقدار 40% في الوقت الذي انتقل فيه الاحتياطي الذهبي إلى البنوك المركزية الأمريكية مما أدى إلا حضر الإبدال الداخلي للدولار بالذهب، فكانت أول خطوة لبدء الأزمات العالمية التي شهدها العالم قبل الحرب العالمية الثانية.²

2.1.1. المرحلة الثانية: من 1944 إلى 1971

باستثناء الو.م.أ أو بعض الدول المحلية المحاذية خرجت معظم الدول من الحرب العالمية الثانية باقتصاديات منهارة، وتوافق ذلك بانتشار التضخم في كل الدول بمعدلات مرتفعة، ولإعادة بناء اقتصاديات بلدان هذه الدول تطلب ذلك مبالغ ضخمة من العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار، وقد حصلت أوروبا على قسم هام من هذه المبالغ طبقا لمشروع مارشال أين وجهت 60% من هذه القيمة إلى شراء السلع والتجهيزات الأمريكية، مما ساهم في تطور الاقتصاد الأمريكي ومن ورائه

¹ هشام متولي، "الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي 1945-1977"، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، طبعة 1989، ص39-41.

² Michelle de Mourgues "La Monnaie, Système Financier et Théorie Monétaire" 3ème édition, composé par Economica, Paris, p 285.

الدولار، الشيء الذي يعد نقطة تحول بارزة في النظام المالي الدولي خاصة بعد اشتداد الصراع في اكتساب الأسواق الخارجية من أجل تنمية وتطوير المبادلات الدولية، مما استوجب التفكير في إيجاد أطر المؤسسة لنظام نقدي عالمي جديد فكان بذلك اجتماع بريتون وردز عام 1944، الذي اعتبر اللبنة الأولى والدستور المنظم للعلاقات المالية الدولية، مما جعل الدولار يستحوذ على مكانة مرموقة في هرم بريتون وردز ومعه هيمنة الدولار إلى سنة 1971.

كما شهدت هذه المرحلة ولادة سوق الأورو- دولار (الدولار الأوربي)، حيث أن التمييزات المباشرة للولايات المتحدة في أوروبا زادت وتوسعت اعتباراً من عام 1955 سواء عن طريق شراء شركات ومؤسسات قائمة، أو عن طريق إحداث شركات ومؤسسات جديدة، وفي غالب الأحيان كانت الشركات الجديدة من الشركات العابرة للقارات، فشكلت هذه العملية ولادة عالم اقتصادي جديد بلا حدود، سمي بسوق الدولار الأوربي، ومنذ ولادة هذه السوق لعبت فيها دوراً هاماً كل من المصارف الكندية، اليابانية والأسترالية، وتنقسم هذه الأسواق إلى فئتين متميزتين هما: سوق السندات الأوروبية وسوق الدولارات الأوروبية النقدية، الأولى: هي سوق سندات محرة بالدولارات تصدرها شركة أو مؤسسة تديرها مصرفياً جهات غير أمريكية، وليس في هذا أي جديد وعلى العكس من ذلك، فإن السوق الثانية المسماة سوق الدولار الأوربي هي الابتكار بكل معنى الكلمة.

فما هي هذه السوق؟ ما مفهومها؟ وما هي دوافع إنشائها؟

يراد بالدولارات الأوروبية بمعناها الضيق الأصول والخصوم - الموجبات والمطلوبات - المالية الواردة بالدولار الأمريكي ويجري التعامل بها في أوروبا وقد أستخدم مصطلح الدولار الأوربي لأن السوق بدأت في الأصل بالتعامل بالدولار في أسواق النقد الأوروبية، وبالرغم من ظهور عملات أخرى وامتداد السوق إلى مناطق أخرى، فإن كلمة أوروبا وكلمة دولار مازالتا هما الأساس في هذه السوق. إذن يعتبر نمو سوق الدولار الأوربي أحد التطورات المهمة في مجال الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وتمثل السيمات المهمة لهذه السوق في ما يلي:

* أنها سوق دولية ولا تخضع للرقابة القطرية: إذ أنها تجمع وتنشر الأموال على نطاق دولي، ولا تدخل في حدود الرقابة لأية سلطة قطرية.

* أنها سوق نقدية قصيرة الأجل: ودائع هذه السوق يتراوح ميعاد استحقاقها من يوم واحد إلى بضعة أيام، وتدفع عنها الفائدة في جميع الأحوال، ومع أن بعض ودايع الدولار الأوروبي يزيد زمن استحقاقها على السنة، فإن ودايع الدولار الأوروبي تعد في الغالب الأعم - أداة قصيرة المدى-.

* أنها سوق على جانب كبير من المنافسة والحسابية: إن مظاهر الفعالية والمنافسة لتنعكس في نمو هذه السوق وتوسعها الكبيرين.

* أنها سوق الجملة: بمعنى أن الدولار الأوروبي هو عملة يقتصر التعامل بها على الوحدات الكبيرة فقط وحجم المعاملة الواحدة يزيد في الغالب على مليون دولار.

3.1.1. المرحلة الثالثة: بعد سنة 1971

تمثل سنة 1971 تاريخ توقيف إبدال الدولار بالذهب، وذلك لما أنجز عنه من عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض احتياطها من الذهب، حيث بعدما كان 70% عام 1948 وصل نحو 28% عام 1971، مما أدى إلى ازدياد الشكوك حول إمكانية الولايات المتحدة الأمريكية على إبدال كل الأرصدة بالذهب، وتسبب في ضعف الثقة بالدولار وتراجعها في المعاملات الدولية وتعرضه لتقلبات حادة، خاصة بعد تخفيض قيمته بنسبة 8% كل هذا أدى إلى انهيار نظام برنتون وودز وحدوث تقلبات كبيرة في أسعار العملات الدولية، مما أثر سلباً على الأداء التجاري العالمي وعدم استقرار الأسواق والسياسات النقدية والمالية داخل كل دولة.

إضافة إلى تناقص السيولة العالمية التي كانت بذلك نقطة البدء في استخدام حقوق السحب DTS، مما أدى فيما بعد إلى حدوث إفراط السيولة الدولية وعدم وجود كيفية عادلة لتوزيعها، الشيء الذي وضع الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى على رأس مصف الدول والتعامل العالمي الذي ظل يعاني من عيوب كثيرة أسهمت في تفاقم الاضطرابات العالمية، خاصة عنصر المديونية، وما له من أثر في

حالة تقلب أسعار صرف الدولار، إذا اعتبرنا أن نسبة كبيرة من الديون الدولية المهيكلة بهذه العملة إضافة إلى الأزمات المالية الحديثة التي نتجت عن السياسات النقدية والمالية الأمريكية، خاصة منها أزمة 1986 التي انعكست سلبا على الأداء الاقتصادي العالمي باعتبار أنه قبل هذا التاريخ ومن جراء تخفيض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها حصلت على مزايا تنافسية أمام الدول الصناعية على الخصوص الدول الأوروبية واليابان، ولاسيما فيما يتعلق بانسياب رؤوس الأموال التي اتجهت في مجملها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليشهد الدولار تغييرات جذرية جديدة تميزت بالخصوص بالارتفاع مقابل العملات الأخرى حتى منتصف الثمانينات،¹ والذي يرجع مرده إلى ارتفاع في أسعار الفائدة الأمريكية، وما نجم عنه من اتساع في استثماراتها.

هذا الوضع الذي أثار الكثير من الاعتراض في كل الدول الصناعية باعتباره أن ذلك يضطر الدول إلى الرفع من أسعار الفائدة لديها مما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، ليعرف الدولار بذلك انخفاضاً اعتباراً من النصف الثاني في سنة 1985 إثر اجتماع الدول الخمس الأكثر تصنيعاً (الو.م.أ، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا)، مما أدى إلى تراجع الأداء المالي العالمي، لكن وبدءاً من عام 1988 اتجه سعر صرف الدولار نحو الارتفاع لكن الإجراءات الاقتصادية النقدية التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لم تكن كافية لضمان استقرار هذا الارتفاع، غير أن الانخفاض لم يستدعي حدوث أي هزات أو اضطرابات في أسواق صرف العملات، مما ضمن للدولار استقراراً حتى بداية عقد التسعينات هذه العشرية التي تميزت بأحداث وتغيرات دولية نشطتها الاتجاهات الجديدة لدول الاتحاد الأوروبي، الذي عبر عن رغبته في إيجاد عملة موحدة، وكذا تحول الدول النامية نحو النظام الرأسمالي، مما يمكن الأسواق المالية العالمية من أن تتقرب وتتميز بالتغيرات المتسارعة والتأثير المتبادل، وهذا ما جعل بحق هذا العقد عقداً للعملات.

¹ هشام متولي، مرجع سبق ذكره، ص 82-86.

لقد استطاع الدولار أن يبني لنفسه وجودا ضمن المعاملات الاقتصادية الدولية، فكان بذلك عملة القرن 20، ولا يزال يلعب الدور الرئيسي في المعاملات التجارية الدولية خلال الألفية الثالثة، باعتبار أن أزماته تؤثر على أسواق المال العالمية وبورصاتها واقتصاديات الدول.¹

2.1. الدور الدولي للدولار

1.2.1. الدولة والاستخدام العالمي للدولار

يحتل الدولار مكانة مرموقة ومهمة في الاقتصاد العالمي بالرغم من تعرضه للأزمات مختلفة ومتعددة ومرور الاقتصاد الأمريكي بفترات اقتصادية حرجة، إلا أنه لا يزال يهيمن على التعامل في سوق الصرف الأجنبي، ومختلف المعاملات الدولية وكذا على النظام المالي الدولي، فعموماً الدولار يحتل ما بين 40% و80% من مختلف أنواع استخدام العملة الدولية، ويعرف الاستخدام العالمي للدولار بالدولة التي نعرفها كالأتي:²

أ. مفهوم الدولة:

حسب تعريف صندوق النقد الدولي فإن الدولة هي: الأخذ بنظام الدولار وهي حيازة المقيمين لجزء كبير من أصولهم في شكل أدوات مقومة بالدولار، وحسب andrew berg et eduardo borensz tein فإن الدولة هي: الاستخدام التلقائي في بلد ما للدولار الأمريكي إلى جانب عملته المحلية في معاملاته المالية، والدولة ظاهرة شائعة في البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي حيث أن نصف البلدان المنفذة لبرامج التصحيح التي دعمها صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1988-1998) أصبحت بلدانا تنتهج نظام الدولة، زيادة على ذلك فإن كثيرا منها يعتبر مدولرا بدرجة كبيرة، وينظر إلى الدولة على أنها نظام جيد يعمل على حل مشاكل عدم الاستقرار النقدي في البلدان النامية، وكأي نظام نقدي فالدولة لها فوائد وتكاليف تنعكس على اقتصاد البلد المدولر.

¹ مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي"، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 23.

² علة محمد، "الدولار وأثره على الاقتصاد الجزائري" مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف براق محمد، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 119.

ب. فوائد الدولار:

للدولة فوائد عديدة يمكن إنجازها فيما يلي:

- يترتب عنها تكامل اقتصاد البلد الذي يتبع الدولة مع الاقتصاد الأمريكي بشقيه المالي والتجاري.
- تشجيع عمليات الاستثمار انطلاقاً من الثقة التي تميز الدولار.
- وضع حد لكل المخاطر المترتبة عن عملية تخفيض قيمة العملة والتي تتمثل أساساً في التوقف عن سداد الديون
- الحد من التهافت على سحب الودائع من المصارف ما لم يوجد في المراكز المالية للمصارف اختلالاً كبيراً في موازنة أرصدة العملات.
- يمكن أن تكون الدولة بديلاً لضوابط رؤوس الأموال قابلاً للبقاء.
- تعمل على تحقيق أهداف النمو والتضخم.

ج. تكاليف الدولار:

أما تكاليف الدولار فتتوقف على درجة دولة الاقتصاد وهي عموماً كما يلي:

- يفقد البلد المدولر كثيراً من الفوائد إذا كان استخدام الدولار الأمريكي في سلعه وأسواقه المالية المحلية واسع النطاق لكن الارتباط في الجانب المالي والتجاري مع الولايات المتحدة يتميز بالضعف.
- فقدان البلد إيرادات ضخمة جراء عملية سك العملة إذا لم يتم الاتفاق على صيغة ما بين الولايات المتحدة وهذا البلد الأخير.
- يمكن أن تزداد مخاطر التوقف عن سداد الديون مع تخفيض قيمة العملة نتيجة لارتفاع خدمات الديون المقومة بالدولار.

استخدم الدولار الأمريكي خلال النصف الثاني من القرن الماضي، بصفته العملة الدولية الأولى في العالم، وتغلب على المنافسة التي واجهها من طرف عدد من العملات حيث نافسه الجنيه الإسترليني مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما أنه تزايد استخدام المارك الألماني والين الياباني في الثمانينات حتى اعتبر نظام النقد الدولي ثلاثي الأقطاب (ين- دولار- مارك)، ومع فترة التسعينات

تراجع استخدام الين والمارك واقتصرا على مستويات متواضعة وبقيت السيطرة للدولار إلى تاريخ إنشاء العملة الأوروبية الموحدة الأورو في 1999/01/01، الأمر الذي أدى إلى فتح الصراع على مصراعيه بين العملتين الأورو والدولار.

ولقد استند الدولار في هيمنته على وظيفتي التبادل والحساب وعلى دوره في نقل المعلومات المتعلقة بأسعار النسبية، زيادة على هذا فقد بقيت هيمنته نتيجة للتكلفة التي تترتب في حالة التحول إلى عملة أخرى، كما أن سيطرته بقيت بشكل كبير على ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من أسواق مالية كبيرة ومتطورة، فاستخدام الدولار كعملة احتياط لدى غالبية دول العام هو الأمر الذي يزيد من الطلب عليه دائما، ويدعمه بشكل كبير مقابل العملات الأخرى.¹

2.2.1. عوامل نجاح الدولار

إن المكانة التي بلغها الدولار لم تكن بين عشية وضحاها، وإنما جاءت بعد تجارب عدة واجتهاد مستمر للخبراء الأمريكيين وتوضيحات شعبهم، ودعم ذلك سيطرة الو.م.أ على الأجهزة المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الشيء الذي يضمن للدولار الاستمرار في فرض هيمنته مستقبلا، لكن القوة الحقيقية التي تقدم له الدعم الكافي لتستمر جاذبيته وهيمنته مستمدة أساسا من²:

1) الحجم الاقتصادي للولايات المتحدة:

الطانية كأكبر قوة اقتصادية مهيمنة على الاقتصاد العالمي بفضل ضخامة إنتاجها وحجم استثماراتها في الخارج، وهذا رغم ظهور قوى اقتصادية جديدة منافسة لها كالاتحاد السوفيتي سابقا واليابان والمجموعة الأوروبية، فالصناعة الأمريكية فرضت نفسها على العالم بسبب تفوق تقنياتها التي مكنتها من احتكار صناعات عديدة كالإلكترونيات، والصناعة النووية والفضائية، أما زراعيها فهي أول دولة منتجة ومصدرة للمواد الغذائية في العالم، أما إذا أخرجنا على القوة المالية لأمريكا فإن شريكاتها تتوفر

¹ علة محمد، مرجع سبق ذكره. ص 120.

² ريفقة صباغ، "أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية" مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف شريف شكيب أنوار، تخصص تحليل اقتصادي، تلمسان الجزائر 2006-2007، ص 57 - 58.

على إمكانيات كبيرة بسبب الأرباح الطائلة وامتلاكها لمؤسسات مالية متقدمة في ظل الثورة المعلوماتية وعالم الاتصال، فكل هذه القطاعات جعلت للو.م.أ مكانة مرموقة في التعاملات العالمية.

2) الأسواق المالية المتطورة: لقد بسطت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها على الاقتصاد العالمي بأدواتها المالية المتطورة، فالبنوك الأمريكية أصبحت تمول معظم المشاريع الاستثمارية العالمية مما جعلها في موضع تفاوضي قوي، وزيادة عن البنوك فإن الولايات المتحدة تتوفر على أسواق للأوراق المالية جد متقدمة، مما سمح لها بتسهيل عملية الاستثمار وتوزيع المال على مختلف القطاعات، تأمين جو المنافسة الضروري، تعيين الفعالية الاقتصادية المثمرة ذلك عن طريق الإطلاع على تقلبات الأسعار وتموجاتها.

إذن فهذه الأسواق المالية شكلت سندا قويا للورقة الخضراء فمن خلال البورصات ومن ورائها الشركات العملاقة أصبح الدولار أكثر طلب عليه لاقتناء الأسهم والسندات التي في معظمها هي ذات عائد وبنفس الشيء فإن المصارف الأمريكية وما تتوفر عليه من تكنولوجيا معلوماتية وسهولة في الاتصال، أعطت للدولار الصبغة المالية والطابع الاحتكاري.

3) الميراث التاريخي: إن ما نعني به من الميراث التاريخي ليس التاريخ الأمريكي في حد ذاته، وإنما نقطة تكوين قوتها الاقتصادية التي ترجع أساسا إلى بداية القرن العشرين، هذه القوة التي غذتها تحولات هذا القرن، فبينما كانت الدول العملاقة آنذاك تتصارع حول التوسع العالمي، انشغلت أمريكا ببناء عرشها الاقتصادي لأزيد من أربع عقود لتثبت هذه القوة بعد الحرب العالمية الثانية أين خرجت بوجه المنتصر الظافر لتكون على كرسي قيادة النظام الاقتصادي العالمي، فراحت بذلك تعزز هذا المكتسب بإيجاد الأجهزة التي تدير النظام الدولي بغاية توفير الحصانة اللازمة لعمليتها ومن ثم تعزيزها وتقويتها.

4) القوة العسكرية: لقد أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية قوتها العسكرية من خلال الإنتاج الهائل والضخم للأسلحة المتطورة سواء في ميدان الاتصالات والصناعة الذرية، أو حتى في مجال الكيمياء

والبيوكيمياء، هذه القوة التي استعملتها أمريكا في أكثر من مناسبة لحماية مصالحها الاقتصادية وفي مقدمتها الدولار.

5) غياب المنافسة: لقد استطاع الدولار أن يفرض نفسه كعملة عالمية قوية لمدة تزيد عن النصف

قرن من الزمن، وهذا رغم الأزمات المالية والهزات النقدية التي عصفت به في أكثر من مرة، ورغم ذلك ظل العملة الأولى في المبادلات التجارية الدولية تتقبله كل الدول بإيجابياته وسلبياته، وهنا يطرح السؤال عن أسباب هذا التقبل للدولار؟ وما هي العوامل التي جعلته يحتفظ بدوره الكبير؟

فبشيء من التمعن يمكن القول بكل بساطة أنها غياب المنافسة، فرغم وجود اقتصاديات متطورة كدول أوروبا الغربية واليابان ودول جنوب وشرق آسيا، إلا أن هذه البلدان لم تستطع أن تفرض عملتها على الدولار، وهذه العوامل التي تختلف وتأخذ عدة أوجه ولكنها تصب في مجملها في قاع واحد وهو التبعية للاقتصاد الأمريكي صاحب العصا الدولارية.

6) الحجم الضخم لتدفق الاستثمارات والأموال الأجنبية إلى الأسواق الأمريكية: الولايات

المتحدة الأمريكية على رأس الدول التي تستقطب بقيم كبير الأموال والاستثمارات الأجنبية، فمثلا استقطبت دولة الدولار حوالي 20% من تدفقات رؤوس الأموال في العالم عام 1992، وهو ما دفع الدولار للاتجاه نحو الصعود أمام معظم العملات المنافسة

7) استخدام الدولار كعملة احتياط دولية لدى غالبية دول العالم: وهو الأمر الذي يزيد الطلب

دائمًا على الدولار، ويدعم استقراره أمام العملات الأخرى، مثل الأورو والين، هذا إلى جانب دور الدولار كعملة للودائع، أو لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

كانت هذه أغلب العناصر التي جعلت من الدولار عملة مهيمنة لفترة معتبرة، حيث تداخلت هذه العناصر سواء كانت اقتصادية، تاريخية، عسكرية وحتى عالمية لتجعل العملة الأمريكية عملة القرن العشرين،¹ إلا أنه ومع بداية السبعينات وخلال عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، بدأت

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 125 - 127.

تظهر مؤشرات ودلالات تنبؤ بأن الاقتصاد الأمريكي سيتراجع دوره في النظام الاقتصادي العالمي الجديد خلال القرن الحالي،¹ وظهرت عوامل ضعف في الاقتصاد الأمريكي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر تمثلت في:

أ. زيادة نسبة معدلات البطالة التي أدت إليها أحداث 11 سبتمبر إلى نحو 4.5%، حيث وصل عدد من فقدوا مناصب عملهم إلى نحو 700 ألف فرد خلال شهري أكتوبر ونوفمبر اللذان تليا الأحداث فانخفض الاستهلاك والإنتاج إلى أدنى مستوياته.

ب. انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي إزاء الأورو والفرنك السويسري والين الياباني إلى أدنى مستوى له بعد الهجمات، ما أدى إلى تصاعد حدة القلق إزاء أداء الاقتصاد الأمريكي.

ج. ارتفاع حجم الخسائر التي تكبدتها البورصة من جراء التوقف عن العمل لمدة أسبوع تقريباً، حيث وصلت خسارتها إلى نحو 4 مليارات دولار، إضافة إلى انخفاض مؤشرات البورصة (انخفض مؤشر الداوجونز للشركات الصناعية بنسبة 7%) بالرغم من إجراءات بنك الاحتياطي الأمريكي بخفض سعر الفائدة لمحاولة دعم الثقة في أسواق المال العالمية.

د. تدهور الناتج الإجمالي في الولايات المتحدة بنسبة 1.1% خلال شهر أكتوبر 2001 وهي أعلى نسبة تدهور منذ سنة 1990، كما تأثر قطاع السياحة، الطيران وتعرضت كبرى الشركات لأزمات مالية.

ولقد شكلت أحداث 11 سبتمبر في مجموعها معالم أزمة للاقتصاد الأمريكي في بداية الألفية الثالثة، فمنذ سنة 2002 شهد الدولار الأمريكي انخفاضات متتالية أمام العملات الرئيسية إذ فقد بين 2002-2004 ما يقارب 20% من قيمته أمام الأورو ما يجعل واقع الدولار نتاج تضافر عوامل عديدة متشابكة ومعقدة

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 167.

3.2.1. أسباب انخفاض الدولار

1) الأسباب الداخلية لانخفاض قيمة الدولار:¹

إن الانخفاض المتتالي للدور منذ 2002 راجع لعدة أسباب داخلية تتمثل في:

- أ. عجز الميزانية العامة: أدت السياسة الخارجية المنتهجة من الإدارة الأمريكية إلى إجهاد الاقتصاد الأمريكي من حيث هياكله واستنزاف موارده من خلال الإنفاق على الحروب على الحروب وسباق التسلح النووي وسباق الفضاء، فأصبح الاقتصاد الأمريكي يعاني من اختلالات هيكلية انعكست بصورة واضحة في تزايد العجز في الميزانية العامة، فخلال سنة 2003 بلغت قيمة العجز في الميزانية العامة الأمريكية ما قيمته 377,6 مليار دولار لترتفع سنة 2003 إلى 412,7 مليار دولار بسبب الحرب على العراق وارتفاع نفقات التسلح، لتشهد تراجعاً ملحوظاً سنة 2006 إلى 248,2 مليار دولار ثم 160,7 مليار دولار سن 2007.
- ب. عجز ميزان المدفوعات الأمريكي: يعاني ميزان المدفوعات الأمريكي من تدهور نتيجة لارتفاع مستوى الاستهلاك المحلي من السلع المستوردة خاصة من الأسواق الآسيوية، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، كل ذلك أدى إلى تدهور الميزان التجاري الأمريكي، غير أن ذلك يقابله نسبة كبيرة من التحويلات الرأسمالية على شكل استثمارات مباشرة أو مالية في أسواق الأسهم أو في أدوات الخزانة الأمريكية، واستمرار العجز يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.
- ج. ارتفاع حجم المديونية: أدت العجزات المالية للميزانية الأمريكية إلى زيادة حجم الديون بهدف سد العجز القائم، فقد بلغ حجم الدين الأمريكي حوالي 6,22 ترليون دولار سنة 2002 ليرتفع سنة 2005 إلى 7,93 ترليون دولار ثم إلى 9,01 ترليون دولار سنة 2007.
- د. انخفاض أسعار الفائدة: أدى التراجع في سعر الفائدة إلى التراجع في قيمة الدولار، الأمر الذي جعل المستثمرون يجدون عائداً أفضل لاستثماراتهم خارج الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الأسواق الأوروبية.

¹ موري سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر". مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف أ. د. محمد بن بوزيان، تخصص مالية دولية، تلمسان الجزائر 2009-2010، ص 131-132.

هـ. دور الإدارة الأمريكية:¹ تشجع الإدارة الأمريكية انخفاض الدولار من أجل زيادة الصادرات الأمريكية وتقليل عجز الميزان التجاري، مما يعني تقليل المديونية الخارجية المتصاعدة للولايات المتحدة الأمريكية، فسياسة الدولار الأمريكي الضعيف مفيدة لأكثر مصلحة أمريكية سياسياً واقتصادياً في الفترة القريبة، إذ أصبح تخفيض قيمة الدولار إحدى سياسات الولايات المتحدة للتوسع المالي بحفز التصدير وزيادة فرص العمل وزيادة العرض ودفع الطلب الفعال ودفع ارتفاع سوق الأوراق المالية لتحقيق النمو الاقتصادي.

(2) الأسباب الخارجية لانخفاض قيمة الدولار:

أدت سياسة الدولار القوي التي انتهجتها إدارة كلينتون إلى جذب تدفقات ضخمة من الرأسمال الدولي بلغت 2300 مليار دولار من عام 1991 إلى عام 2000، جاء 70% منها من أوروبا، لكن بعد عام 2001، انخفض الرأسمال الدولي الخاص الذي تدفق إلى الولايات والسبب الرئيسي هو عودة الرأسمال الأوروبي من الولايات المتحدة بنسبة 99%، الأمر الذي شكل الخلفية الدولية لانخفاض قيمة الدولار أمام الأورو. ولقد أضحت منطقة الأورو تحدياً للدولار الأمريكي، حيث تضم المنطقة المؤسسات الأوروبية التي كانت تنقل أموالها إلى الولايات المتحدة في السابق، وحولت بعض الممتلكات بالدولار الأمريكي إلى ممتلكات بالأورو، وقد توسعت سوق السندات المالية الأوروبية، فبلغت 9400 مليار دولار أمريكي عام 2002، أي نصف حجم السوق الأمريكية.²

ولعل الدور الذي تلعبه الصين خاصة في ممارستها لضغوط على الدولار من خلال تدخلاتها في سوق الصرف لمحاولة منع عملتها من الارتفاع مخافة على تنافسية صادراتها شجع تدخلات البنوك المركزية الآسيوية خاصة اليابانية في سوق الصرف بهدف دعم منافسة الصادرات اليابانية، وجلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية بصفة خاصة اليابانية بشراء الدولار للحفاظ على الين عند مستويات منخفضة.³

¹ رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² المرجع نفسه، ص 69.

³ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 132-133.

2. الأورو1.2. التطور التاريخي للعملة الأوروبية الموحدة

سنتطرق إلى مراحل إنشاء الإتحاد الاقتصادي الأوروبي، الذي تطور به الأمر ليصل إلى إتحاد نقدي، ثم إلى عملة أوروبية موحدة.

1.1.2. مراحل تشكل الإتحاد الأوروبي

بدأت فكرة إقامة نوع من الإتحاد بين بعض الدول الأوروبية بالتبلور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لمنع حدوث أية حروب جديدة أو دمار كبير كالذي عانت منه القارة الأوروبية في تلك الفترة، وتم طرح هذه الفكرة لأول مرة بكلمة ألقبت من قبل وزير الخارجية الفرنسي آنذاك في 9 ماي من عام 1950، وفي 18 أبريل من عام 1951 وقعت ستة دول هي فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ في باريس على اتفاقية الحديد والفحم، وتم دخول الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في 23 من جويلية عام 1952، إذ اعتبرت هذه الاتفاقية اللبنة الأساسية لقيام الإتحاد، أتبعته اتفاقية باريس باتفاقية روما في العام 1957 واتفق على إنشاء اللجنة الاقتصادية الأوروبية.¹

تم دخول هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في العام التالي، كما وتم بنفس الوقت التوقيع على إنشاء اللجنة الأوروبية للطاقة الذرية، واستمر تطور المسيرة الأوروبية إلى أن تم التوقيع على إنشاء الإتحاد الأوروبي في ماسترخت- هولندا في 07 من فيفري من عام 1992، ودخلت هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في 01 نوفمبر عام 1993، وقد اصطلح على تسميتها باتفاقية ماسترخت. وقد وقعت على هذه الاتفاقية الدول الست المؤسسة في باريس في العام 1951 بالإضافة إلى البرتغال، الدانمارك، اليونان، إسبانيا، أيرلندا، والمملكة المتحدة.

¹ صلاح الدين حسن السيسي، "الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو - السوق العربية المشتركة الواقع والطموح"، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2003، ص 12-13.

لقد توسع الاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي خلال ما يقارب النصف قرن، حيث بدء بفرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ في العام 1951، لتتضم إليهم الدانمرك، أيرلندا، والمملكة المتحدة في العام 1973، ثم اليونان في العام 1981، ثم إسبانيا والبرتغال في العام 1986، وفنلندا، السويد، والنمسا في العام 1995، ليستقر العدد على خمسة عشرة دولة، ثم انضمت عشر دول جديدة إلى الاتحاد أغلبها من أوروبا الشرقية، وهي التشيك، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، لتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بالإضافة إلى قبرص ومالطة من دول حوض البحر المتوسط، وبانضمام هذه الدول توسع الاتحاد ليصبح عدد أعضائه 25 دولة.

تشكل الاتفاقيات الأربعة آنفة الذكر (باريس، روما، ماسترخت) الأعمدة الأساسية لقيام الاتحاد حيث عاجلت مواضيع القوانين والسياسات المحلية، والسياسة الخارجية والأمن، أضف إلى ذلك الأمور التي تتعلق بالقضاء والتعاون في مكافحة الجريمة.¹

2.1.2. مراحل إنشاء النظام النقدي الأوروبي

لقد بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي أواخر الستينات، حيث تم تشكيل لجنة أوروبية عام 1969 مكلفة بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بينها بصورة تدريجية، وقد أودعت تقريرها إلى المجلس الأوروبي عام 1971 متضمنا ضرورة إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية على عدة مراحل خلال فترة تتراوح من 7 إلى 10 سنوات، مع تطبيق هامش أسعار الصرف بين العملات الأوروبية يتراوح بين 6%، ولكن قبل البدء في تنفيذ توصيات اللجنة وفي نفس السنة 1971 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها الخاص بوقف تحويل الدولار إلى ذهب وما أحدثه هذا القرار من أزمة على النظام النقدي العالمي، وسارعت عندئذ الدول الأوروبية من خلال الإتحاد الأوروبي باتخاذ قرار الالتزام بتطبيق هامش 2.25% بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار، وبهامش 1.25% بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض، وقد أطلق على هذا النظام (نظام الثعبان داخل النفق).

¹ ريفقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 71.

خلال سنة 1972 أعلنت بريطانيا عن تعويم عملتها (الجنية الإسترليني) بسبب التدهور الشديد في قيمتها لعمليات المضاربة الواسعة على هذه العملة، أعقب ذلك انخفاض في أسعار صرف الليرة الإيطالية والكرون الدانمركي، وحدث اضطراب واسع في أسواق المال الأوروبية إيدانا باختيار نظام الثعبان داخل النفق ابتداء من سنة 1973، الأمر الذي استدعى التفكير من جديد للاتفاق بين دول المجموعة الأوروبية على إنشاء نظام نقدي أوروبي جديد من خلال اجتماع بروكسل عام 1979 يتحاشى عيوب نظام الثعبان الأوروبي.

وقد تم الاتفاق على السياسة المالية والنقدية المشتركة التي تهدف إلى إقامة منطقة نقدية في أوروبا، وتم كذلك إنشاء وحدة النقد الحسابية (الإيكو) التي بدأ العمل بها خلال نفس السنة (1979) كوحدة للموازنة العامة للإتحاد الأوروبي والمكونة من سلة عملات دول الإتحاد، وضبطت قيمتها على أساس مساهمة كل عملة من عملات دول الإتحاد على أساس أوزان ترجيحية تتناسب مع حجم الناتج القومي لكل بلد وحصته في التجارة الخارجية لدول الإتحاد، ثم جاءت اتفاقية ماستريخت عام 1991 ليتفق من خلالها الأوروبيون على وضع إستراتيجية للوصول إلى عملة أوروبية واحدة وتحديد المعايير الكمية للتقارب والتجانس الاقتصادي والنقدي، وكذلك المراحل والخطوات التفصيلية للوصول إلى الإتحاد النقدي.

ففي عام 1998 تم تحديد الدول التي ستدخل الأورو وتتعامل به وتحديد سعر الصرف ما بين الأورو والعملات الأوروبية الأخرى، واستبدال مؤسسة النقد الأوروبية بالبنك المركزي الأوروبي، فكانت إحدى عشرة (11) دولة أوروبية التي قررت العمل بالأورو، وثلاث دول (بريطانيا، الدانمرك، السويد) قررت الدخول لاحقاً رغم تحقيقها للشروط، ودولة واحدة (اليونان) لم تستوف الشروط الكمية آنذاك.

إن الخطط والسياسات التي سبقت اتفاقية ماستريخت لم تكن مستوفية للشروط اللازمة والكافية لإطلاق عملة أوروبية واحدة إلى أن اقتنع الأوروبيون بضرورة وضع معايير محددة للتقارب بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ولذلك تم تحديد معايير للتجانس على شكل شروط كمية ملزمة

تتعلق بمعدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والعجز في الميزانية الحكومية والدين الحكومي،¹ وقد أظهرت الدول الأعضاء درجة عالية من التقارب الاقتصادي في السياسة المالية والنقدية بعد تطبيق اتفاقية ماستريخت التي حددت مجموعة من المعايير الاقتصادية كشرط للانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي والعملة النقدية الموحدة، بحيث تقوم كل الدول بتحقيقها قبل الانخراط في هذا النظام، وتتلخص هذه المعايير في الآتي:

- تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة.
- عدم تجاوز معدل التضخم للدولة الراغبة في الانضمام في حدود 1,5% وتحقيق الاستقرار في الأسعار.
- ألا يتجاوز عجز الميزانية للدولة الراغبة في الانضمام حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي لها.
- ألا يتجاوز معدل الفائدة طويل الأجل للدولة الراغبة في الانضمام حدود 2% من متوسط هذا المعدل في أكثر ثلاث دول من الاتحاد تمتعا بالاستقرار في الأسعار.
- ألا تكون الدولة الراغبة في الانضمام قد قامت بتخفيض عملتها خلال العامين السابقين بالنسبة لعملة أو عملات الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي.

وقد نجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق هذه المعايير ما عدا دولة اليونان حيث بلغ معدل التضخم بها 5,2% وبلغ معدل عجز ميزانيتها إلى ناتجها المحلي حوالي 4%، وبلغ معدل الفائدة 9,8%، أما بالنسبة لمؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي فقد زادت في معظم الدول الأعضاء عن النسبة المتفق عليها، وبالرغم من ذلك تمت الموافقة على دخول الإتحاد الأوروبي إلى النظام النقدي الأوروبي استناداً إلى النجاح الذي حققته هذه الدول على مستوى بقية المؤشرات والشروط التي حددتها اتفاقية ماستريخت² مثلما يوضحه الجدول التالي:

¹ صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² فريد راغب النجار ، " اليورو والعملة الأوروبية الموحدة - الحقائق ، الآثار التجارية والمصرفية، التوقعات "مؤسسة شباب الجامعة 2004 ص 27.

الجدول رقم (1-1): معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية

معدلات الفوائد الطويلة الأجل (%)	نسبة الدين إلى الناتج المحلي (%)	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي (%)	نسبة التضخم (%)	المؤشر البلد
7.8	60	3	2.7	المعايير المتفق عليها
5.7	<u>122.2</u>	2.1	1.4	بلجيكا
6.2	<u>65.1</u>	0.7+	1.9	الدانمرك
5.6	<u>61.3</u>	2.7	1.4	ألمانيا
5.9	55.8	0.9	1.3	فنلندا
5.5	58.0	3	1.2	فرنسا
<u>9.8</u>	<u>108.7</u>	<u>4</u>	<u>5.2</u>	اليونان
7	35.4	1.9	1.8	بريطانيا
6.2	<u>66.3</u>	0.9+	1.2	ايرلندا
6.7	<u>121.6</u>	2.7	1.8	إيطاليا
5.6	6.7	1.7+	1.4	لوكسمبورغ
5.5	<u>72.1</u>	1.4	1.8	هولندا
5.6	<u>66.1</u>	2.5	1.1	النمسا
6.2	<u>62</u>	2.5	1.8	البرتغال
6.5	<u>76.6</u>	0.8	1.9	السويد
6.3	<u>68.8</u>	2.6	1.8	إسبانيا

المصدر: سمير صارم "اليورو"، دار دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1999، ص 102

يتضح مما سبق أن النظام النقدي الأوروبي يعتبر آلية لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والتي تعتبر بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي، حيث أن وجود نظام نقدي موحد سيؤكد هذه الوحدة الاقتصادية وسيحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء خاصة في المجال النقدي والمالي.¹

¹ سمير صارم "اليورو"، دار دمشق، سوريا، الطبعة الأولى 1999، ص 94-98.

3.1.2. مراحل إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية

إن المتبعين لمسيرة الوحدة النقدية الأوروبية يلاحظون بأنها انطلقت منذ توقيع اتفاقية ماستريخت في فبراير 1992، أين حددت مراحل تجسيد العملة الموحدة لتنتهي هذه الأخيرة بإصدار الأورو عام 1999.

أ. المرحلة الأولى (1990-1993):

شهدت هذه المرحلة إرادة أكبر للدول الأوروبية في تكملة التعاون والتنسيق الاقتصادي للتوصل إلى السوق المشتركة بنهاية عام 1992، والمشاركة الكاملة لجميع عملات دول المجموعة في النطاق-الهامش-الضيق لآية سعر الصرف، وجسد ذلك أكثر اتفاقية ماستريخت التي كانت تهدف إلى زيادة التعاون الاقتصادي النقدي والمالي بين دول المجموعة والعمل أكثر على تحرير انتقال رؤوس الأموال، وذلك بغية تحقيق تقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها مع تجنب حدوث عجز كبير في الموازنة العامة لأي بلد عضو في الاتحاد، حيث تقوم اللجنة الأوربية كهيئة تتولى متابعة تطورات الميزانية والمديونية العمومية وذلك باستخدام معايير محددة سلفاً.¹

ب. المرحلة الثانية (1994-1995):

يعتبر المختصون الاقتصاديون هذه المرحلة على أنها فترة تمهيدية لمبادئ الاتحاد الأوربي، حيث تم تأسيس هيئة النقد الأوربية التي شرعت في عملها رسمياً منذ 1994 واتخذت فرانكفورت مقراً لها أين كفلت هذه الهيئة باستكمال التجهيزات الفنية والتنظيمية للعملة الموحدة تمهيداً لمرحلة حيث تم تحديد الأسس التي لا بد من انتهاجها لتحقيق نجاح الاتحاد وتمثل في:

✓ التقريب بين السياسات النقدية لدول الأعضاء بغية تحقيق استقرار في الأسعار، وقد كانت دول المجموعة تتبع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، وخصوصاً فيما يتعلق بالمؤشرات الأربعة وهي: معدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى

¹ رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة طويلة الأجل.

✓ وضع إستراتيجية جديدة وتوفير أدوات مناسبة لذلك بهدف التوصل إلى إطار عمل منسق لمستقبل السياسة النقدية الموحدة للنظام الأوربي للمصارف المركزية، إلى جانب رقابة التجهيزات الفنية الخاصة بطبع الأورو

✓ السهر على إعداد تقارير دولية عن مدى التطورات الحاصلة في إنجاز التجهيزات المطلوبة، وشهدت هذه المرحلة اجتماع القمة الأوربية في مدريد (ديسمبر 1995)، تمت فيها الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوربية من الإيكو إلى الأورو EURO، لأن الألمان كانوا ضد استمرار اعتماد الإيكو اسماً للوحدة النقدية الأوربية، على الرغم من أن الإيكو هو العملة المرجعية في سلة عملات النظام النقدي الأوربي المعتمدة في عام 1979 وسبب رفض الألمان فكرة الإيكو هو:

- إن لفظ الإيكو تعني بقرة EINE-KUH.

- إن هذه العملة فقدت الكثير من قيمتها إزاء المارك الألماني منذ تأسيس النظام النقدي الأوربي عام 1979، وزاد من رصيد كلمة الأورو وكونها تشكل جزءاً من تسمية أوربا باللغات الأوربية الشائعة، كما أنها أحب إلى الجمهور وأسهل تداولاً على ألسنة الأوربيين من كلمة الإيكو.

ج. المرحلة الثالثة (1996-1998):

تم تحديد هدف هذه المرحلة بالتحول من الإيكو إلى الأورو، حيث تنتقل فيها مسؤولية السياسة النقدية الموحدة من المؤسسة النقدية الأوربية إلى النظام الأوربي للبنوك المركزية، كما ارتبطت هذه المرحلة بتحديد الدول المشكلة للأورو، بعد تحقيقها لشروط الانضمام المحددة في اتفاقية ماستريخت المتعلقة بمعدل التضخم، عجز الميزانية، المديونية العمومية ومعدل الفائدة طويل المدى، وذلك بعد أن حدد الاتحاد فترة مرجعية اعتبرت فترة اختبار، ونظراً لعدم تحديد معاهدة ماستريخت طبيعة علاقة الدول

الأوروبية التي ما زالت خارج منطقة الأورو بالوحدة النقدية الأوروبية، لذلك تمت معالجة هذا القصور من خلال مؤتمر دبلن في ديسمبر 1996، حيث تم الاتفاق على بعض القواعد التي تنظم هذه العلاقة وخاصة في مجال أسعار الصرف وصيغة هذه القواعد في نظام جديد لسعر الصرف أطلق عليه اسم نظام النقد الأوروبي الثاني EMS2، وتمت المصادقة على قواعده من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أمستردام في 1998، وهو يهدف بالأساس إلى حماية الأورو من الآثار السلبية لتخفيض عملات الدول التي ما زالت خارج منطقة الأورو.¹

د. المرحلة الرابعة (1999-2002):

إن هذه المرحلة شهدت بالضبط في 01-01-1999 بداية إطلاق الأورو والشروع في تداوله في شكل صكوك وبطاقات ائتمانية إلى غاية إنزاله في الأوراق كأوراق وقطع ابتداء من الفاتح يناير 2002، أين يتم في فترة العامين تهيئة كل الأوراق المالية والأجهزة الإنتاجية للدخول بجد في الأورو، ولقد ترتبت في هذه المرحلة علاقة بين الأورو والإيكو والعملات الوطنية مع قرارات جرى تنفيذها مع دخول الأورو على النحو التالي:

- * يحل الأورو Euro محل الإيكو Ecu (العملة الحسابية) على أساس أورو واحد = إيكو واحد.
- * يصبح الأورو عملة الدول الأعضاء ويحل محل العملات الوطنية ويصبح الوحدة الحسابية للبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية لتلك الدول.
- * يحدد سعر صرف عملات الدول الأعضاء مقابل الأورو في موعد أقصاه ساعة.²

هـ. المرحلة الخامسة (انطلاقاً من 2002 أي مرحلة تداول عملة الأورو الورقية والمعدنية):

رسمت الأنظمة التي وضعها البنك المركزي توقيت وكيفية طرح وتداول عملة الأورو الورقية والمعدنية، فاعتباراً من 01-01-2002 طرح البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء في منطقة الأورو عملة الأورو الورقية والأورو المعدنية، وحينها يجري الدفع بالأورو بصفة تلقائية في

¹ سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 101.

² رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 76.

التعامل الشخصي والتجاري، وبذلك يحل الأورو محل المارك - على سبيل المثال - في سداد الالتزامات حتى وإن كان العقد الساري المفعول قد ينص قبل ذلك على المارك كوحدة دفع مع التأكيد هنا أنه خلال فترة 2002-01-01 حتى 2002-06-30 يجري التعامل بعملة الأورو وإعطاء الأفضلية للتداول بالأورو،¹ لأنه سيحل محل العملات الوطنية لدول منطقة الأورو بالتدرج وفي كل الاستخدامات، فعلى سبيل المثال خلال فترة الستة أشهر تقوم الحكومات والمؤسسات بدفع أجور العمال بالأورو، كما يتم تحديد أسعار كميات كافية من بنكوت الأورو وسك القطع المعدنية الكافية منه لتغطية احتياجات التداول في دول الوحدة النقدية بعد أن تسحب العملات الوطنية، ولكن من الجدير بالذكر أن التواريخ المحددة بصورة رسمية لكل إجراء، خلال هذه المرحلة لم يتم تحديدها بصورة قاطعة، وهو ما يعطي هذه المرحلة نوعاً من المرونة النسبية وبنهايتها تكون عملية التحول إلى الأورو قد اكتملت بشكل نهائي.

2.2. الأورو والبحث عن الدور الدولي

1.2.2. عوامل نجاح الأورو

تمكن الأورو من فرض نفسه كعملة عالمية ثابتة ومستقرة، وهذا معناه أن له شأن بالرغم من وجود عملة سابقة هي الدولار، وأكد أن هذه المكانة المرموقة للعملة الأوروبية الجديدة راجعة لعوامل ساهمت في إطلاقها، ونجاحها، والتي سيأتي ذكرها في مايلي:

1) كفاءة الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد النقدي:

- إن المتتبع والدارس للأداء الاقتصادي الأوروبي ليحزم بوجود عناصر وآليات كانت وراء إنجاح عملية إطلاق الأورو، وربما ستكون نفسها سبباً في إنجاحه مستقبلاً والتي تتمثل في:
- قاعدة استهلاكية عريضة تفوق 290% مليون مستهلك يدخل متوسط مرتفع.
- ناتج إجمالي لإحدى عشرة دولة يفوق 6 تريليون دولار أو ما يعادل 5,13 تريليون أورو.

¹ Agnès Bènessy Quèrè benoit coeurè , "économie de l'euro", édition la Découverte 2002, P 07.

- تستحوذ دول الاتحاد على نسبة 18,6 من المبادلات التجارية العالمية.
 - تساهم منطقة الأورو بنسبة تعادل 19,4 من الناتج الإجمالي العالمي.
 - المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي تقارب 60% من المبادلات الإجمالية لها.
 - بلغ معدل النمو في بلدان الاتحاد الأوروبي عام 1999 (2,1%) بينما ارتفع هذا المعدل بين سنتي 2000 و 2001 إلى 3,2%.
 - نسبة الاحتياطات بالعملة الأوروبية بلغت في مجملها 27% من مجموع الاحتياطات العالمية.
- من خلال هذه النسب التي تمكنت بلدان الاتحاد النقدي في تحقيقها، وكذا التحسن الاقتصادي الذي تشهده، سيجعل من الأورو (المولود العملاق عملة قوية).

(2) الدعم الألماني:

باعتبار الاقتصاد الألماني من أقوى الاقتصاديات العالمية (قبل الوحدة) فإن مع مطلع الوحدة يشكل بدون شك المحرك الدافع لاقتصاد منطقة الأورو، وبالتالي الأورو كعملة وخاصة وأنه يمثل ثالث إنتاج الاتحاد الأوروبي، و 28% من الإنتاج الإجمالي للاتحاد النقدي.

(3) تناسق السياسات الاقتصادية:

استطاعت دول الاتحاد النقدي بموجب اتفاقية ماستريخت تحقيق التقارب وتناغم بين سياساتها الاقتصادية بفضل الجهود التي بذلت منذ يوم توقيع الاتفاقية، وتأكدت هذه المكتسبات التي ستقوم بتعزيزها بعد إطلاق الأورو من شأنها إحداث تناسق أكبر في مستقبل الوحدة النقدية، وخاصة أن المصرف المركزي الأوروبي سيلعب دورا هاما في تحقيق التطور الاقتصادي اللازم، ولاسيما في مجال إدارة السياسات الاقتصادية الكلية لدول المنطقة والاهتمام بالقيمة الخارجية للدولار باعتباره المنافس الأول للأورو.

4) فقدان الثقة في النظام المالي الدولي:

بعد ربع قرن من الهيمنة والأداء الجيد دون تراجع شهد الدولار هزات وأزمات مالية حادة، استمرت حتى منتصف التسعينات، مما شكل نوع من فقدان الثقة إزاءه كعملة مستقرة وآمنة، وبالتالي البحث عن البديل الذي يوفر هذا الاستقرار والأمان. وفي ظل هذا المناخ الذي ميز النظام المالي الدولي كان إنشاء الأورو عملية ضرورية من أجل إعادة الاستقرار في الظروف الدولية المضطربة، إذن فكل الأنظار متجهة صوب أوروبا وعمليتها الجديدة، مما يشكل حافزا أمام الأورو من أجل لعب دور الموازنة.

5) إعادة تشكيل الخريطة الجيوستراتيجية العالمية:

إن ما يميز نهاية الألفية الثالثة هو تعدد واشتداد الصراعات كبلوغ الهيمنة العالمية وفرض الإيديولوجية، مما شكل عاملا مهما في إعادة ترتيب الخريطة الجيوستراتيجية، والتي كانت في نهاية المطاف لصالح أمريكا مستعملة في ذلك الورقة الخضراء لتعزيز هذا المكسب، لكن معالجة القوة العظمى (الولايات المتحدة) لأزمات العالمية بمنظور المكيالين أدى على تعميقها، مما لطح سمعة واشنطن، وبالتالي ظهور الحاجة إلى قيادة عالمية أكثر إنصافا فكانت أوروبا الغربية حاملة لواء هذه المسؤولية بما تملكه من قوة اقتصادية متميزة، والتي تعززت بإطلاقها لعملة موحدة تضم أكثر من 10 دول متطورة.

إن تشخيصنا لهذه اللعبة السياسية أدى بنا إلى الإجماع بأن إطلاق الأورو في هذا المناخ السياسي العالمي لا يضمن فقط لأوروبا بأن تبني لنفسها مظلة أمنية عالمية تقيها من الهيمنة الأمريكية، ولكن يشكل عملا مهما لاستمرار ونجاح الأورو.

6) توجيه الدول النامية للنظام الرأسمالي:

منذ سقوط النظام الشيوعي بزعمارة الاتحاد السوفيتي مع بداية الأنظمة الاشتراكية في البلدان النامية تتساقط الواحدة تلو الأخرى، وظهرت هناك توجهات اقتصادية جديدة انصبت نحو النظام الرأسمالي، فهذا التوجه الجديد لدول جنوب العالم يمثل حدث مهم بالنسبة للاتحاد النقدي الأوروبي، والذي يظهر في ثلاثة عناصر أساسية هي:

← ظهور ضغط دوراني بين الأورو والدول المتخلفة ناتج عن التبادل الثنائي للثروة، حيث اندماج إحدى عشرة دولة يؤدي إلى زيادة حاجياتها الأولية من الدول المتخلفة. هذه الأخيرة التي يرتفع بالضرورة دخلها والذي تستعمله في توسعها الاقتصادي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، وبالتالي تعزيز اقتصاد الاتحاد النقدي من تم الأورو.

← غالبية دول العالم الثالث كانت تتعامل مع ألمانيا وفرنسا، الشيء الذي يؤدي إلى ربط الآلي والمباشر لاقتصاديات هذه الدول بعملة الأورو.

← مديونية الدول النامية في غالبيتها مهيكلت بالدولار، وفي ظل اختلال النظام المالي الدولي، فإن هذه الدول ستلجأ إلى الأورو باعتباره البديل المستقر خاصة في مرحلتها الانتقالية، وذلك من أجل تغطية خدمات الديون.

7) الاستقرار السياسي:

أوروبا التي عاشت لفترات طويلة صراعات سياسية إيديولوجية، أسس قادتها نُظماً سياسية وإيديولوجية في كل بلدان المجموعة الاقتصادية تعتمد على أسس ديمقراطية، متنازلين عن مصالحهم الوطنية لصالح اتحادهم النقدي، حيث ساد الاستقرار السياسي في ظل حكومات عديدة، لها برامج متشابهة إلى حد كبير دامت أكثر من نصف قرن في جو يسوده السلم والأمان، مما سمح بل وشجع على قيام وحدة نقدية، ومع استمرار هذه الاستقرار السياسي - بدون شك - فإن ذلك سيساعد كثيراً على ثبات وتآلق الأورو بتحقيقه للأهداف المسطرة.

8) استيعاب الوحدة النقدية:

قد يبدو لأول وهلة أن العامل الاجتماعي لا يؤثر على إنجاح أو إفشال الوحدة النقدية، وهذا إذا ما رأينا لتوحيد العملة من جانبها الاقتصادي أو السياسي فحسب، فإذا عدنا إلى العوامل الأساسية التي أفرزت الوحدة، فإننا نجد أهمها الجانب الاجتماعي، أي مدى تقبل المجتمع لهذه الوحدة، فإذا ما

اقتنع بها فأكد أنه سيعمل على تجسيدها، ونجد بالنسبة للإتحاد الأوروبي أن استيعاب مجتمع الإحدى عشر دولة للإتحاد النقدي كان له بالغ الأثر على نجاح الأورو في المدى القصير وكذا البعيد.

إذن من خلال هذه العناصر سيزيد وبصفة مستمرة التعامل والتبادل بالأورو، وهذا ما سيعزز مكانة الأورو في المعاملات وتوسيعها، وبالتالي ضمان النجاح والاستمرار لهذه العملة.¹

2.2.2. مكانة الأورو والاستخدام العالمي له

تعتبر منطقة الأورو أكبر قوة تجارية في العالم يصعب منافستها من قبل أية دولة أو مجموعة، فقد بدأ الأورو يأخذ دوراً فعالاً ليس فقط في السوق الأوروبي ولكن أيضاً في الأسواق المالية العالمية وذلك لأن مكانته ترتبط أساساً بسياسة الصرف التي تعتمد عليها الدول العميلة للإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، كذلك ارتباط عملاتها رسمياً بالأورو، فمن المحتمل أن يصبح الأورو عملة رسمية معتبرة، كما أن اختيار بعض الدول آسيا الأورو عن الدولار كنقطة إرساء، فسوف يؤدي ذلك إلى إعادة النظر والتشكيك في المكانة المهيمنة للعملة الأمريكية، غير أن البعض يرى على أن العوامل المحددة لاختيار عملة الارتباط من طرف بلد ليس معروفة بدقة من خلال تجربة والدليل على ذلك الأهمية الضعيفة للدين في هذه الوظيفة على مستوى منطقتها فيما يتعلق بتأثيره الجغرافي.²

ولقد استخدم الأورو كعملة دولية بشكل واسع في المبادلات المالية العالمية باعتباره يقوم بثلاث وظائف أساسية هي:

* تتجلى الوظيفة الأولى باعتماد الدول عليها في تكوين احتياطياتها الرسمية.

* وتنصرف الوظيفة الثانية إلى تسوية المبادلات التجارية الخارجية ، حيث أن 6,47% من

المبادلات العالمية تتم بالدولار يليه المارك بنسبة 3,15% ثم الفرنك الفرنسي بنسبة 3,6%

وعملات تسع دول أوروبية أخرى داخل منطقة الأورو بنسبة 0,5%.

¹ سمير صارم، "اليورو"، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² مغاوري شلي، "الأورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم"، دار الجامعة الجديد للنشر، القاهرة، مصر، 2000، ص 126.

* أما الوظيفة الثالثة للعملة الدولية فتتمثل بمدى استخدامها كوسيلة حسابية، وتعكس هذه الوظيفة أيضاً سيطرة العملة الأميركية حيث تحرر 50% من القروض الخارجية للدول النامية بالدولار مقابل 1,18% بالين و1,16% بجميع العملات الأوروبية بما فيها المارك.

لقد تراجع استخدام الدولار بمجرد إطلاق الأورو، لأن الدول الأوروبية التي كانت تستخدم العملة الأميركية في بعض مبادلاتها التجارية البنينة باتت مجبرة على تسويتها بالأورو، كما أنها أحرزت تقدماً خارج المجموعة الأوروبية نظراً لاستقرار أسعار صرف العملة الموحدة ولأهمية منطقة الأورو في التجارة العالمية.¹

3. طبيعة العلاقة بين الدولار والأورو

1.3 الصراع القائم بين العمليتين و التحدي الذي يمثله الأورو

لم يكتب للدولار أن يكون عملة القرن العشرين بعد تربعه على عرش الاستخدامات الدولية للعملات لمدة تقارب النصف قرن، فقد استطاعت دول الإتحاد الأوربي بعد جهود مكثفة ومتواصلة إطلاق عملة موحدة قبل رحيل الفصل الأخير من الألفية الثانية، تضم إليها إحدى عشر دولة تتمتع كلها بأداء اقتصادي رائد وسمعة سياسية طيبة، هو الأورو.

إذن .. جاء ليخلص الشعوب من الهيمنة المحففة للدولار ويتقاسم معه تركة الصفقات العالمية... فهل سترضى الورقة الخضراء بهذه المنافسة التي ستهدد وجودها، والذي دفعت الكثير لبنائه وبقائه ودافعت عنه بكل ما تملك.

لاشك أن إطلاق عملة من هذا الحجم له بالغ الأثر على النظام النقدي الدولي، وسيشعل فتيل حرب غير معروفة الأمد ومواجهة ستكون لا ريب شاقة لهما، في البداية كانت ترى الولايات المتحدة من خلال تصريحاتها الأولى التي عقبته ولادة الأورو أنها لم ترى في هذه العملة الجديدة النقد الذي

¹ رقيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 82.

يريبهم، فحسب مسؤوليهم الأورو ضعيف، لا ينسجم مع مصالح الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر مستثمر خارجي في أوروبا، وبهذا بدأت أمريكا في حربها الباردة مع الإتحاد النقدي الأوربي، هذا الأخير الذي رد أن مثل هذه التصريحات هي نوع من الدبلوماسية لا مصداقية لها، وقد كان للأمريكيين دور سلمي في عملية الاندماج الأوربي وساهموا بسياساتهم النقدية خلال العقود الثلاثة الماضية في العديد من الأزمات المالية، التي كان لها أثرها السلبي على عملية الوحدة الأوربية، مستعملة في ذلك يدها الممتدة في قلب أوروبا وهي بريطانيا التي لم تقدم أدنى دعم لدفع عجلة الوحدة، نتيجة المعارضة الشديدة التي أبدتها اتجاه تاريخ إطلاق الأورو، ليضيف بعض المحللين الاقتصاديين الأمريكيين بشأن إعلان التعامل بالأورو بأنه مغامرة كبيرة، قد تؤدي إلى تصدع كامل لكل ما أنجزته له أوروبا في العقود الماضية، وكأنهم بهذا يؤكدون تشكيكهم في نجاحه.

واستمرت أمريكا في لهجتها الدبلوماسية بالقول: "أنه ليس هناك ما يدعو للقلق، لكن في أحيان أخرى تميزت هذه اللهجة بنوع من الجدية عندما اعترفوا بأن التأثير يمكن أن يقع إذا لم تستجيب واشنطن للواقع الجديد بسياسات ملائمة"، كما جاء على لسان وزير الخزانة الأمريكي روبرت رويين: "الأورو لن يشكل أي تهديد للدولار، في حال تمكن الحكومة الأمريكية من انتهاج سياسة على صعيد الميزانية تستطيع إبقاء العملة الخضراء محور جذب للمستثمرين الأجانب، وهو يعتبر أن الدولار سيبقى عملة احتياط دولية، مع الاعتراف بأن الأورو لا بد أن يجذب بعض رأس المال..."

في نهاية الأمر سيعتمد وضع الدولار¹ في النظام المالي على تطور الأحداث هنا أكثر من تطورها في الخارج، فإذا تمسكنا بسياسات قوية وذات مصداقية سيبقى الدولار عملة قوية، لتعبر جهات أخرى عن احتمال منافسة الأورو للدولار، فهذا هو أحد خبراء واشنطن يؤكد: "الأورو سيبدأ سريعا بمنافسة الدولار كأداة احتياط دولي، واعتبر أن الأورو يشكل خطراً على الدولار حتى لو استفادت

¹ نبيل علي، نزار قنوع، (2007)، صراع اليورو في اطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، 29(2)، ص 127.

الشركات الأمريكية من هذا المدى النقدي الجديد في أوروبا، لكن الأوروبيين لن يعملوا على استخدام سعر الصرف بين الأورو والدولار كسلاح تجاري".

كان هذا مجمل ما ذهبت إليه مختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الأمريكي وإن دل على شيء فإنما يدل على اهتمامهم - ولو الضمني - بالمولود الأوروبي الجديد، وهذا لاقتناعهم الذاتي أنه بإمكان القارة القديمة فعل المستحيلات بنقدها الموحد ومن ورائها قوتها الاقتصادية، فالوضع الحالي لمنطقة الأورو يؤهلها لأن تحتل موقعا هاما في الخريطة الاقتصادية العالمية سواء بعدد سكانها أو ناتجها المحلي الإجمالي أو لحجم المبادلات التجارية الخارجية أو النمو المحقق، وهي عناصر أهلت الأورو لأن يكون عملة قوية منافسة للعملة الأمريكية في النظام النقدي الدولي.

وبهذا فإنه بإمكان الأورو مثلما ذهبت إليه بعض التحليلات أن يحقق ما يطمح إليه من تواجد فاعل ومؤثر في الأسواق ما دامت عوامل القوة متوفرة، وهذا رغم ما ذهب إليه بعض الخبراء الاقتصاديين إلى أن النقد الموحد يحتاج لبضع سنوات قادمة، كي يستطيع تثبيت أقدامه في السوق الاقتصادية المالية العالمية لكنهم لم يختلفوا حول الدور الذي قد يلعبه هذا النقد، خاصة في إعادة التوازن المفقود للنظام النقدي العالمي المختل بفعل سيطرة عملة وحيدة عليه، وخاصة - كما ذكرنا سالفا - أن قوة الدولار تكمن في القوة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في العالم وليس في قوته الاقتصادية.¹

فاحتمالية أن يكون اليورو أول عملة في الاحتياطيات العالمية، هو أمر كان تحت النقاش خلال العقد الماضي، وكان هذا الاحتمال أعلى قبل الأزمة المالية الحالية، إذ قال رئيس الاحتياطي الفيدرالي البنك المركزي الأمريكي السابق (ألين كرنيسبان) في أيلول 2007: "إن من الأمور الممكن تصورها جداً أن يحل اليورو محل الدولار كعملة احتياطيات نقدية، أو إنه سيتاجر به بأهمية الدولار

¹ محمد بن بوزيان، طاهر زباني، "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، الملتقى الوطني الأول، أيام 21/22 ماي 2002 جامعة سعد دحلب، البلدة.

نفسها". ولكن رغم هذه التصريحات فإن اليورو لم يتقدم منذ 2007، وخصوصاً منذ الأزمة العالمية في 2008، وأزمة الديون السيادية لبعض دول منطقة اليورو بعد ذلك.¹

2.3. الدولار والأورو وسوق النفط

عندما تم التحول في نظام النقد الأمريكي في بداية سبعينات القرن الماضي من النظام التقليدي، الذي تقيم من خلاله العملات باحتياط الذهب، كان ذلك للخروج من التزامات مالية نتيجة عدم توفر الاحتياط الكافي من الذهب لتغطية نفقات الاستيراد والتجارة الخارجية، وتم ذلك الخروج عبر مرحلتين، المرحلة الأولى أن الدولار الأمريكي لم يكن ليقوم بالذهب داخل الولايات المتحدة نفسها ابتداء من نهاية الحرب الثانية وحتى بداية السبعينات، والمرحلة الأهم هي التي بدأت في منتصف السبعينات من القرن الماضي، ولا زلنا نعيشها حتى الآن وهي أن أمريكا لم تكن قادرة على الوفاء باحتياط الذهب للمشتريات بالدولار خارج الولايات المتحدة.

1.2.3. تحليل العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر النفط

حتى تكتب الحياة لمثل هذا النظام وتقتنع بقية دول العالم بأهمية حيازة الدولار، كانت مادة النفط أهم سلعة عرفها التاريخ هي الوسيلة، حين تم اعتماد الدولار عملة وحيدة لتسعير وشراء النفط، وبناء على هذا النظام كان لزوماً على أي دولة ترغب أن تشتري برميلاً واحداً من النفط أن تشتري الدولار أولاً، وبهذه الطريقة خرجت الولايات المتحدة من حرج غطاء العملة ومن دون أي كلفة أو التزامات أخرى تدفعها، سواء كان هذا الغطاء ذهباً أم عملات أجنبية، وصارت طباعة الدولار في حلّ من أي ضوابط سوى الرقابة ومقتضيات مصالح الاقتصاد الأمريكي نفسها، وهكذا تحول الدولار تدريجياً ليأخذ مكانة سيد العملات بلا منازع وتربع على صدارة عملات العالم لأكثر من ثلاثة عقود من الزمان، واحتل الأفضلية الأولى للتعاملات التجارية الدولية غير النفطية، وحتى في الصفقات المحلية حيث أصبح المقياس لجميع أسواق المال والسلع الإستراتيجية.

¹ فؤاد قاسم الأمير، «الدولار دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى»، دار الغد، 1435 هـ - 2014 م.

استغرق الوقت بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية العمل في النظام الجديد أكثر من ثلاثين سنة، ومع نهاية ثلاثين سنة أخرى أي في بداية القرن الحالي، بدأ هناك تملل واضح في الاستمرار بسياسة نقدية تقدم دعماً لا حدود له للدولار سواء من قبل المستوردين الذين هم أشبه بدافع الضرائب أو حتى من المنتجين أنفسهم، ولم يكن لأي دولة منفردة أن تخرج عن هذا النظام وحدها وتحمل عبء المبادرة الأولى، لكن هذا الأمر مطلب يتنامى باطراد تشترك فيه معظم الدول وتزداد الحاجة إليه والسعي لا يزال مستمراً على صعيدين، الأول هو إيجاد عملة بديلة، والثاني في تغيير نظام تسعير النفط بالدولار في اتجاه العملة البديلة.

قد عملت الدول الأوروبية على ذلك، وابتكرت لنفسها مجتمعة عملة واحدة موحدة مع بداية القرن الجديد كعملة يفترض أن تكون مكافئة للدولار الأمريكي وندا قويا له يساعد على حفظ التوازن في سوق العملات، وبالفعل بدأ منذ اللحظة الأولى أن هناك صراعاً قويا بين العملتين على زعامة بقية العملات، حيث تلقت دعماً خارجياً مناسباً حين بدأت دول عديدة في اعتماد الأورو، كاحتياط آخر بديل عن الدولار مثل الصين واليابان وروسيا.

في خضم هذا الصراع المحتوم، العلاقة بين النفط والدولار جعلت الدول تدفع أثماناً غالية تدفع أولاً مقابل الحصول على الدولار، وبعد ذلك الحصول على النفط، إلا أن انخفاض الدولار يؤثر على أسواق النفط باعتبار أن النفط يُسعر ويبيع بالدولار، وتشير الدراسات الإحصائية إلى أن نحو 38% من التغيرات في أسعار النفط يمكن تفسيرها بتغير سعر صرف الدولار، بعبارة أخرى، 38% من الارتفاع في متوسط أسعار النفط في الفترات الأخيرة يعود إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، لذلك فإن تحقق نبوءات الخبراء باستمرار الدولار بالانخفاض، يعني استمرار أسعار النفط بالارتفاع¹، قد يفرح البعض لهذه النتيجة، ولكن فرحتهم لن تطول عندما يعرفون أن انخفاض الدولار يعني انخفاض القيمة الشرائية لصادرات النفط من جهة، وارتفاع مستويات التضخم في الدول المنتجة للنفط من جهة أخرى، وكلتا الحالتين تعني انخفاض القيمة الشرائية للدخل في الدول المنتجة.

¹ عية عبد الرحمان، " دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية "، ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي العاشر: الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة العالمية، لبنان، ديسمبر، 2009، ص 14.

2.2.3. آفاق تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي

إن هبوط سعر صرف الدولار الأمريكي المتتالي أثار فكرة تسعير النفط بالأورو (مثل إيران) أو بسلة من العملات، ولعل جذور هذه الفكرة تاريخياً تعود إلى سنة 1971 عند إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون وفق تحويل الدولار إلى ذهب، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض لقيمة عملتها في نفس السنة بنسبة 7.85% ثم 10% سنة 1973، مما ساهم في تآكل القوة الشرائية لبرميل النفط الواحد مقارنة بالعملات الأخرى.

وعلى إثر هذه التغيرات قامت الأوبك بعقد اتفاقية جنيف لعام 1972-1973 تم من خلالها اختيار تسع عملات رئيسية كمؤشر للمقارنة مع قيمة الدولار، بحيث يزيد السعر المعلن بنسبة انخفاض الدولار إزاء معدل تلك العملات.

وفي عام 1977 عرفت قيمة الدولار الأمريكي انخفاضا آخر بنسبة 20% مقابل العملات الأخرى خاصة الين و المارك الألماني ، فقامت الأوبك بتجميد الأسعار في مؤتمر كاراكاس، و تدهورت القوة الشرائية للعائدات بحوالي 40% في فترة 1973-1977.

ومن خلال ما شهدته الدولار الأمريكي من انخفاضات متتالية في قيمته مقابل العملات الأخرى، عادت الفكرة لتطرح من جديد مما أثار احتمالية تسعير النفط باليورو أو وبسلة من العملات غير الدولار وفقاً لأهمية دول تلك العملات في هيكل واردات الدول النفطية، مما يجعل السعر أكثر استقراراً ويجنب هذه الدول تحمل الفوارق في العملات، إضافة إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد وارتفاع تكاليف المعيشة، فضلاً عن تدهور القدرة الشرائية للإيرادات النفطية وارتفاع معدلات التضخم.

فإيجاد نظام جديد للتسعير مسألة ذات حساسية بالغة، ولا يمكن إقرارها من طرف معين، فالموضوع يعود للدول المنتجة والمستهلكة التي يتعين عليها أن تتوصل لرؤية مشتركة للتخلص من الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض الدولار، الأمر الذي يحتاج إلى أبحاث علمية معمقة ومتخصصة في الاقتصاد والسياسات المالية بشأن البدائل المطروحة لاستبدال تسعير النفط بالدولار.¹

¹ موري سمية مرجع سبق ذكره ، ص 181 .

خاتمة الفصل الأول

بعد استعراضنا لسعر الصرف وعمليتي الدولار والأورو ولحدة المنافسة بين هذين الأخيرين في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، تبين لنا أن سعر الصرف لعملة بلد ما يعتبر المرآة العاكسة لمدى قوة اقتصاده، فعلى الرغم من ظهور المنافس الجديد - العملة الأوروبية الموحدة- إلا أن الطلب على الدولار كعملة احتياط سار على نحو مماثل للطلب على الأورو، ومازال الدولار المكون الأول لاحتياطيات البنوك المركزية في دول العالم من النقد الأجنبي رغم ظروف الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي خصوصاً أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية 2008، فاحتمالية أن يكون الأورو أول عملة في الاحتياطيات العالمية، هو أمر كان تحت النقاش خلال العقد الماضي، وكان هذا الاحتمال أعلى قبل الأزمة المالية الحالية، فالأورو لم يتقدم منذ 2007، وخصوصاً منذ الأزمة العالمية في 2008، وأزمة الديون السيادية لبعض دول منطقة الأورو بعد ذلك.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية

وواقعها في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني

يعد التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينها وبين العالم الخارجي عن طريق التجارة الخارجية، حيث تشكل هذه الأخيرة فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

سنقوم في الجزء الأول من هذا الفصل بتقديم مفاهيم عامة للتجارة الخارجية، ثم نظرياتها في الفكر الاقتصادي ابتداء من النظرية الكلاسيكية وصولا إلى التوجهات الحديثة، ثم إلى سياساتها بين التقييد والتحرير، أما جزء الثاني فسيكون حول واقع التجارة الخارجية في الجزائر متطرقين إلى أهم السياسات التجارية المطبقة في الاقتصاد الجزائري المعاصر بدءا بمرحلة الرقابة ثم الاحتكار وصولا إلى عملية تحرير هذا القطاع لنقوم في آخر هذا الجزء بعرض التوزيع السلعي والجغرافي لصادرات وواردات الجزائر.

المبحث الأول: التجارة الخارجية

1. مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية

1.1. تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

1.1.1. تعريف التجارة الخارجية

استُعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سبباً من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها.¹

يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل".²

كما يمكن أن نعرفها بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقابلة للتحويل إلى دول أخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، كما أنها بصفة مختصرة تعبر عن كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة،³ أو بطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات

¹ LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005, Page 12.

² حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996، ص 13.

³ الصادرات والواردات المنظورة تمثل السلع، أما الصادرات والواردات غير المنظورة فتمثل الخدمات.

الاستيراد والتصدير، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية ومالية.

2.1.1. أهمية التجارة الخارجية

تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة)، وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي).¹

وتتجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:²

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض.
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.
- هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه.

¹ طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن 2004، ص14.

² رشاد العصار، حسام داود، عليان الشريف، مصطفى سليمان، " التجارة الخارجية "، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000، ص13.

إنّ الاتجاه الطبيعي هو ارتفاع مستوى الدخل القومي وازدهار التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف تزايدت عندئذ قدرة الدولة على التصدير الخارجي فالتاريخ الاقتصادي لبريطانيا، ألمانيا واليابان مثلا يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي يصاحبه زيادة حجم التجارة في هذه الدول.

أما آثار التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى، ذلك أن هذه الدول تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، ولذلك يكون متوسط الدخل فيها منخفضا، فيقل بذلك مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم وتنخفض الإنتاجية، وتقل الاستثمارات مما يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد، وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية . ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا في الخروج من هذه الدائرة خاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويتم الوصول في النهاية إلى زيادة تكوين رؤوس الأموال والنهوض بالتنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

كخلاصة يمكن القول أن التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد وتطوير الرأسمالية وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق آسيا مثلا)، التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالأساس، فكلما تطورت هذه التجارة ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة ومن وسائل الإنتاج الأخرى مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها الداخلي.

2.1. أسباب قيام التجارة الخارجية

أما عن تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول، فلقد لخص العديد من الاقتصاديين أهم أسباب قيام التبادل الدولي للسلع والخدمات في النقاط التالية:¹

- 1) عدم مقدرة الدول في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات المنتجة محليا.
- 2) وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي يتطلب البحث عن سوق لتصدير الفائض إليه أو استيراد العجز منه.
- 3) تفاوت أسعار السلع والخدمات بين الدول نتيجة لتفاوت أسعار عوامل الإنتاج.
- 4) اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى وما يتبع ذلك من حسن استخدام للموارد الاقتصادية.
- 5) اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.
- 6) السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي اعتمادا على مكاسب التجارة الخارجية.
- 7) السعي لتحقيق المكاسب السياسية والإستراتيجية من خلال الندرة في بعض السلع.

3.1. العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز:²

¹ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، "التبادل التجاري- الأسس العمولة والتجارة الإلكترونية"، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2004، ص43.

² - حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص28.

أ. انتقال الأيدي العاملة:

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى، والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.
- درجة التقدم الاقتصادي، ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.
- العوامل السياسية، حيث للحروب لها تأثير على العمالة مما يجبر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

ب. رأس المال:

- **سعر الفائدة الحقيقي:** انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- **سعر الخصم:** إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- **سعر الصرف:** رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.
- **سعر الفائدة الحقيقي:** انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- **سعر الخصم:** إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- **سعر الصرف:** رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

ج. التكنولوجيات:

- إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.
- إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية.

2. النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

1.2. النظرية الكلاسيكية

يجتمع أغلب الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ولقد جاءت هذه النظرية كرد فعل لآراء المذهب التجاري،* والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة أهمها الذهب والفضة، باعتبارهما مقياسين لقوة الدولة، وقد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى ظهرت مدرسة دعه الطبيعيين والتي نادى بحرية النشاط الاقتصادي وفقا لقوانين الطبيعة، والقاعدة المعروفة "دعه يعمل، أتركه يمر Laisser faire, laisser passer" الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية بعيدا عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية، مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال سميث، ريكاردو، جون ستيوارت ميل،... الخ، الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية.¹

إضافة إلى دفاع هؤلاء الاقتصاديين عن حرية التجارة الخارجية فقد عملوا في نفس الوقت على بناء أسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي.

ظهرت هذه النظرية في مولد الثورة الصناعية إذ أصبح المجتمع آنذاك يقوم على التجارة الدولية ولا يستطيع أن يعيش بدون التبادل الدولي، ومن ثم ظهرت عدة مشاكل في التجارة الخارجية، بحاجة إلى حل أهمها:

* ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من إنجلترا، اسبانيا، فرنسا، البرتغال، بلجيكا هولندا، حيث بدأت مجموعة من الناس أطلق عليهم التجاريون، يكتبون مقالات عن التجارة الدولية.

¹ على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 36.

هل التجارة الخارجية ضرورية لكل دولة؟

هل التجارة الخارجية دائما مجدية؟

هل الكسب يتحقق عند التصدير فقط أم عند التصدير والاستيراد معا؟

هل يجب بكل وسيلة أن تزيد حقوق الدولة عن ديونها في الخارج أم أن حقوقها تتوازن عادة مع الديون التي تترتب عليها؟¹

تعتبر هذه النظرية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، وإن لم يكن للمذهب التجاري نظرية فاصلة في هذا الموضوع.²

1.1.2. نظرية النفقات المطلقة

ترجع أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية والتخصص، إلى الاقتصادي آدم سميث الذي انتقد في كتابه المعروف "ثروة الأمم" عام 1776 كل ما من شأنه إعاقه تقسيم العمل سواء داخل الدولة أو ما بين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي،³ وفي هذا الإطار دعا آدم سميث إلى عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، وناد بحريتها على عكس التجاريين الذين دعوا إلى تقييدها، وفي هذا السياق يقول: "إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشترها منه ببعض إنتاج صناعتنا".

ولقد بين سميث أن تقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها (أي تكلفتها المطلق أقل بالنسبة لغيرها من الدول)، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 111.

² مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 51.

³ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 14.

يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة هي الأخرى،¹ بما يعني أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما، وتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، فالعمل هو عنصر الإنتاج الوحيد الخالق والمحدد للقيمة.

لكن بالرغم من التفسير المنطقي والمقنع الذي قدمته نظرية التكاليف المطلقة فإنها لم تخلوا من بعض جوانب القصور، حيث يؤخذ عليها أنها لم تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة، فكيف يمكن للدول التي لا تحظى بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة دفع قيمة وارداتها من الدول ذات التفوق المطلق، طالما ليست لها القدرة على التصدير؟ وبالمثل ماذا يكون عليه الأمر عندما تستطيع دولة أن تنتج أية سلعة بتكاليف أقل من دولة أخرى؟ هل ستقوم تجارة عندئذ؟ وهل ستكون مفيدة على الإطلاق لهذه الدولة؟²

لقد شغلت هذه التساؤلات فكر الاقتصادي ديفيد ريكاردو الذي خلص إلى الإجابة عليها عام 1817 في إطار نظريته للتجارة الدولية المعروفة بمصطلح نظرية التكاليف النسبية أو المقارنة والتي يطلق عليها أحيانا مصطلح نظرية التفوق النسبي أو المزايا النسبية.

2.1.2. نظرية النفقات النسبية

نشر ريكاردو كتابه مبادئ في "الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية* الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية، ووضع هذه النظرية وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل وآخرون.

¹ آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية: حالة (الجزائر - مصر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2011، ص 3.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 15.

* يمكن أن تعرف النفقات النسبية على أساس التباين الجغرافي أي تعريف النفقة النسبية استنادا إلى فكرة النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة في الدولتين، أو فكر التباين السلعي وفي هذه الحالة ينظر إلى النسبة بين النفقات المطلقة لإنتاج السلعتين في الدولة الواحدة.

طبقا لهذه النظرية، وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل، ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة.¹

وعموما فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.

3.1.2. نظرية القيم الدولية

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية (معدل التبادل الدولي)، فوفقا لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، وقد قام ميل بتحليله لا على أساس الأثمان النقدية للسلعتين والقيم النقدية للكميات المتبادلة منهما، وإنما على أساس ثمن كل سلعة مقوما في شكل وحدات من الأخرى، فمعدل التبادل التجاري بين سلعتين هو الكمية التي يجب إمداد السوق بها من كل سلعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من السلعة الأخرى، ولهذا فهو المعدل الذي يتم عنده تبادل كل السلعتين بالأخرى أو هو سعر إحدى السلع مقدرًا بوحدات من السلعة الأخرى.

¹ PATRICK A. Messerlin, commerce international, 1^{ère} édition, THEMIS Economies, 1998, Page 18.

2.2. النظرية النيوكلاسيكية

1.2.2. نظرية هكشر - أولين (نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج)

خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات الذي يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إضافة إلى اتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة إلا أنها أهملت الأسباب التي تدعو إلى اختلاف هذه النفقات بين الدول، أي أنها بهذه الصورة تحدد متى تقوم التجارة الدولية، ولا تفسر لما تقوم، فهي تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها، الشيء الذي عمد إلى توضيحه الاقتصادي السويدي أولين، وإن كان قد اعتمد على أفكار هكشر، مما أدى إلى تسمية النظرية بنظرية هكشر - أولين.

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين "إيلي وهكشر" في كتاب بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919، وإلى تلميذه "برتل أولين" والذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتابه بعنوان "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية الذي أصدره سنة 1933¹، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية.

على غرار التقليديين الذين يرون أن النفقة تحتسب بالنقود لهذا يجب أن تدور المنافسة على الأسعار، ترجع نظرية هكشر-أولين إلى أن التجارة الدولية تعود إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، فهناك أسعار عوامل الإنتاج، والمنتجات، وأن ما يؤثر على نفقة الإنتاج - أي على سعر عناصر الإنتاج - يؤثر على سعر السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل أو الخارج، لذلك يتخصص البلد بحسب أسعار عوامل الإنتاج، فالتخصص عند أولين ناتج عن الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول وليس نتيجة للتفاوت بين النفقات المقارنة.

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر 1999، ص 144.

كما أضافت أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، فقد تقل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر، ومن هنا كان تماثل الأذواق في البلدان المختلفة شرط أساسي لهذه النظرية، لكن مما يؤخذ على هذه النظرية:

☞ اهتمامها بالجانب الكمي إهمالها للجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة والوفرة لعوامل الإنتاج، ونسب مزجها عند عملية الإنتاج، إضافة إلى افتراضها لتجانس عوامل الإنتاج في جميع الدول وهو افتراض غير واقعي.

☞ أهملت هذه النظرية على غرار نظرية ريكاردو انتقال عناصر الإنتاج دوليا، فمع وجود عقبات وقيود على حرية حركة عناصر الإنتاج فإنه لا يمكن تجاهل أثر حركة عنصر العمل ورأس المال بين الدول.¹

لكن السؤال المطروح هو ما مدى صحة هذه النظرية؟ وما هي الاختبارات التي تعرضت لها؟ وما الإصلاحات التي شملتها؟

بقي أن نشير إلى أن مساهمة هذين المفكرين ما هو إلا امتداد لنموذج دافيد ريكاردو لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي.

2.2.2. لغز ليونتييف

منذ صياغة نظرية هكشر-أولين ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز تلك المحاولات الاختبار الذي قام به الاقتصادي الأمريكي فاسيلي ليونتييف عام 1951 من خلال دراسته للأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، معتمدا في ذلك على أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي عرف باسم "جدول المدخلات والمخرجات"²

¹ أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، المعمورة، مصر، 2006، ص 31.

² إبراهيم بلقلا، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2009/2008، ص 16.

ولقد استهل ليونتييف دراسته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة التحليلية لنموذج هكشر-أولين، والتي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج وتصدير تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج النادر نسبيا، ولم كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه الدولة أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، فلقد توقع ليونتييف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر-أولين أن تقوم الولايات المتحدة بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، غير أن ليونتييف أذهل نفسه وباقي الاقتصاديين باكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال، وهي نتائج تخالف ما تنطق به نظرية هكشر-أولين في نسب عناصر الإنتاج، وهو الأمر الذي بات يعرف في الأدب الاقتصادي المتخصص في التجارة الخارجية باسم "لغز ليونتييف"¹.

وأيا ما كان الأمر فإن المحاولة التي قام بها ليونتييف قد فتحت الباب أمام العديد من الدراسات الأخرى التي أسفرت معظمها عن عدم تأييدها لنظرية هكشر-أولين، ليس من ناحية صحتها المنطقية ولكن من حيث انطباقها عمليا، ولقد كان مبنى هذه الاعتراضات هو تلك الافتراضات التي تقوم عليها والتي تبتعد عن واقع الحياة الاقتصادية، كافتراضها بأن إنتاج وبادل السلع يتم في ظل شروط المنافسة التامة، وأن الإنتاج يخضع لقانون الغلة الثابتة، بالإضافة إلى الفرض القاضي بتمائل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في دول العالم المختلفة.

3.2. النظريات الحديثة

1.3.2. نظرية تشابه الأذواق لليندر

تعطي هذه النظرية هنا اعتبارا هاما ودورا فعلا لجانب الطلب، وتستند على افتراضين هما: أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

¹ سامي عفيفي حاتم، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 170.

يعتبر الاقتصادي السويدي "استيفان ليندر" من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية، وقد سلم ليندر في بداية تحليله بأن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيراً جيداً للتجارة في السلع الأولية، كما سلم بعدم قدرة هذه النظرية على تفسير التجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية، التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية.

كما يرى أنه من الخطأ أن نفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، وهو الخطأ الذي قامت عليه كل من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، حيث أن هناك دول اقتصادها يتميز بدرجة عالية من القدرة على تخصيص الموارد وفرص التجارة، وأخرى عكس ذلك، أي دول متقدمة ونامية، وعند تفسيره فرق بين نوعين من السلع:¹ المنتجات الأولية والسلع الصناعية، بالنسبة للأولى يرى أن تبادلها يتم وفقاً للميزة النسبية التي تحدد نسب عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير هكشر-أولين أي عن نسب عناصر الإنتاج تحدد بمعرفة الطلب، أما الثانية فيرى أنها أكثر تعقيداً، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات والواردات المحتملة، ويرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي إلى افتراض المعرفة غير الكاملة وعدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيئاً.

كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلي -خاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة- يساعد على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات المستهلكين وإن كانت في حاجة إلى تعديل، وذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب منه، بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية للمعلومات، ومن البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق يتم بأسواق خارجية.

وقد وضع ليندر مفهوم "كثافة التجارة" كي يقيس حجم التجارة بين الدول، إذ يرى أن تشابه هيكل الطلب في بلدين يجعل التجارة بينهما أكثر كثافة، فرغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل (المناخ، اللغة، الدين)، إلا أن عامل الدخل يمكن أن يضع عقبات أمام التجارة.

¹ عادل أحمد حشيش، ومحمود مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 148.

رغم ما وجه للنظرية من انتقادات تمثلت في أن السوق الخارجية ليست امتداد للسوق الداخلية، إضافة إلى أن أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخل الفردية في البلدان المختلفة (الأذواق تكون حسب العادات والتقاليد مثلا)،¹ إلا أن نظريته اعتبرت تطورا في مجال التجارة الخارجية، إذ أنها التزمت بالمنهج الديناميكي في التحليل، أي درست العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، كما قدمت تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخل الفردي بين دول العالم، كما اهتمت بجانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي؛ إضافة إلى تأكيد الفارق الجوهرى بين الهيكل الاقتصادي للدول النامية والدول المتقدمة، أي أنها تنتقل من التحليل النظري إلى الواقع الاقتصادي.

2.3.2. نظرية الفجوة التكنولوجية

وضع بوسنر POSNER هذا النموذج في سنة 1961،² معتمدا في تفسيره على أن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة، وهذا يعطي للمنشأة المخترعة والدولة ميزة احتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة؛ كما أشار "بوسنر" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيات الحديثة هما:

1) فترة إبطاء رد الفعل، ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب، وهى تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغييرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، وهنا يشعر المنتجون في هذه الدول الأخرى بتحدي المنافسة الجديدة، ويعترفون بحاجتهم إلى رد فعل ملائم.

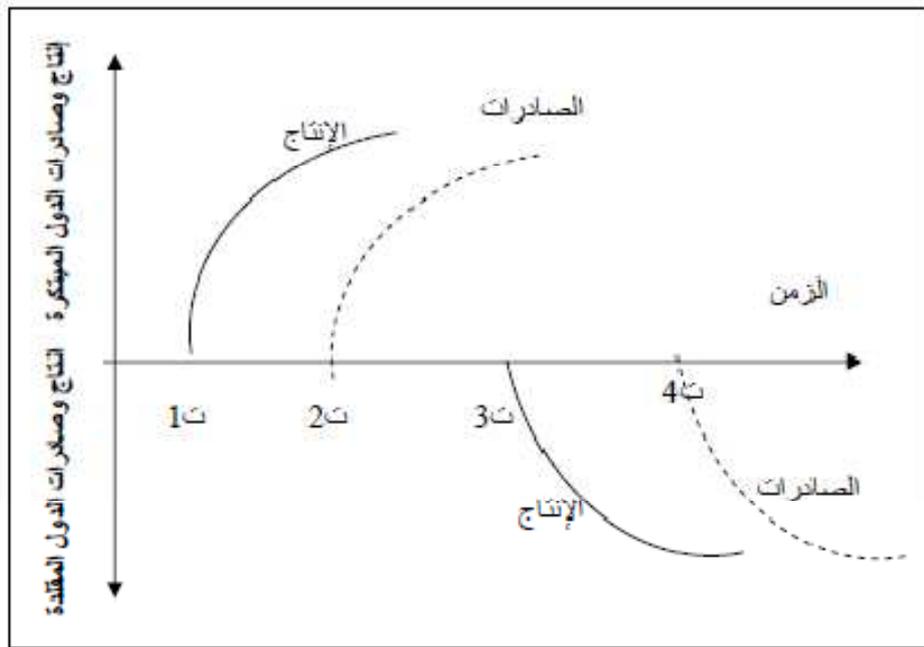
2) فترة إبطاء التقليد، وهى تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي)، وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة

¹ ANDREW HARISON et autres, Business international et mondialisation traduite par SIMEON FONGANE, édition de boeck, 1ère édition, paris, FRANCE, 2004, P 284.

² سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 2001، ص 260 ذج.

المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى، ويختلف المدى الزمني للفجوتين، فتكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية، وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية لهذه السلعة، والشكل التالي يشرح ذلك بوضوح:

الشكل (2-1): الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية.



المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، 1991، ص 221.

يتضح من الشكل السابق أن الفجوة ت-1 - ت-2، تعبر عن فجوة تأخر الطلب، والفجوة ت-1 - ت-3 تمثل فجوة التقليد، والفرق بينهما وهو ت-2 - ت-3 يشير إلى الفجوة التكنولوجية.

بالرغم من أهميتهما الكبرى، فإن نظرية الفجوة التكنولوجية لم تستطع الإجابة عن سؤالين في مجال التخصص والتبادل الدوليين هما:

لماذا يقتصر ظهور الاختراعات، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدماً مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ألمانيا، دون غيرها من الدول سواء أكانت من الدول الصناعية الأقل تقدماً، مثل بلجيكا، إسبانيا، هولندا أو دول العالم النامي؟

ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها؟

لكن هذا النموذج لم يكن قادراً على الإجابة عن هذين السؤالين، الأمر الذي شكل ثغرة فيه، فكان على نموذج دورة حياة المنتج أن يتصدى للإجابة عليهما.

3.3.2. نظرية دورة حياة المنتج

يعتبر هذا النموذج أكثر تعميماً وامتداداً لنموذج الفجوة التكنولوجية، وقد تم تقديمه بواسطة سنة 1966، وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتج في التجديد، إذ اعتبره ميزة VERNON نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، فقد وضح عبر مثال للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتج يكون جديداً في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية، ثم يصبح نمطياً،¹ وتعتبر هذه النظرية أول تفسير ديناميكي للعلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي.

طبقاً للنظرية التكنولوجية الجديدة في التجارة الخارجية، فإن دورة حياة المنتج، وكما يراها "فرنون ترم" بثلاث مراحل:² مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج ومرحلة المنتج النمطي، "VERNON" وبمروره من مرحلة الاختراع إلى مرحلة التعميم، فإن معدل نمو الطلب على هذا المنتج سوف يتفاوت صعوداً أو هبوطاً.

في المرحلة الأولى، نجد أن معدل الطلب هذا يتميز بالبطء، ليأخذ في الارتفاع خلال مرحلة النضج، ثم يعود مرة أخرى إلى الهبوط عندما يصبح المنتج نمطياً، كما يصاحب هذه المراحل المختلفة

¹ ANDREW HARISON, et autres, op.cit., page 282.

² سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين والتنظير التنظيم، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، 1991، ص 223.

لنمو الطلب تغيرات مناظرة في الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة المتمثلة في الأرض، العمل الماهر والعمل غير الماهر، رأس المال المادي والتكنولوجيات، وهي تغيرات من شأنها أن تنعكس على مستوى الإنتاج وهيكل التجارة الخارجية.

حيث افترض الاقتصادي "فرنون" أن التقدم والتفوق التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في أمريكا ومن ثمة ينتقل في مرحلة لاحقة إلى دول أخرى خارج أمريكا، وهذا يعطيها دورا رياديا في تطوير منتجات جديدة وتصنيعها. والذي يؤدي بها إلى تحقيق النجاح ورواج السوق الأمريكية، ومن ثم هذه المنتجات تستحوذ على اهتمام وطلب تجار آخرين خارج أمريكا مما يمكنها من المباشرة في تصدير هذه المنتجات لدول أخرى، وبدوره يؤدي إلى توسع الطلب الأجنبي على مثل هذه السلع فإنه يصل إلى حجم كبير بما فيه الكفاية لتحفيز منشآت أجنبية على تبني هذه السلع ومحاولة إنتاجها لصالحها.

فإذا تمكنت هذه المنشآت الأجنبية من الحصول على التكنولوجيا الإنتاجية اللازمة فإنها ستبشر في الإنتاج ثم البيع في السوق المحلي التي تعمل فيه هذه المنشأة، في بداية الأمر يؤدي ذلك إلى انخفاض صادرات أمريكا لهذه السوق، وبعدها تبدأ مرحلة التصدير للسلعة إلى دول أخرى أجنبية، ما يؤدي إلى تخفيض إضافي في صادرات المنتج الأمريكي، وبهذا تكتسب هذه المنشأة الأجنبية للخبرة والمهارة في إنتاج هذه السلع والتوسع الكبير في الإنتاج لسد حاجات السوق المحلي والخارجي، وهكذا يمكنها من تخفيض تكاليفها إلى درجة تمكنها في النهاية من البدء في تصدير السلع للسوق الأمريكي.

مما تقدم يتضح أن المساهمة التي قدمها فرنون هي على قدر كبير من الأهمية، فهو يحاول إعطاء تفسير لأسس قيام التجارة الدولية، وإلى جانب ذلك نبذه يشرح سلوك الشركات متعددة الجنسيات، كما أنه يشير ضمنا إلى عدم التكافؤ في علاقات التبادل الدولي.

4.3.2. نظرية أرس المال البشري

وتمثل هذه النظرية إحدى المحاولات لتفسير ما لاحظته ليونتييف من تناقض ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، ورأس المال البشري إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل.¹

وحسب التحليل الأولي، يمكن اعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لائتلاف عاملين أساسيين: هما العمل وأرس المال، والنشاط التربوي الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالا ماهرين، يعتمد على عامل يسمى أرس المال التربوي، الذي يمكن إدماجه في أرس المال بصفة عامة، وعليه فالبلد الذي يوجد فيه أرس المال وافر نسبيا سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة، في حين أن البلد الذي يقل فيه أرس المال نسبيا سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

5.3.2. نظرية وفيات الحجم

تستند هذه النظرية على ظاهرة تتمثل في أنه كلما زاد حجم الإنتاج بالنسبة لبعض السلع، كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها، وتشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطورا لنموذج هكشر-أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفيات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة.

تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات)، كما ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم، تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة، لعدم قدرتها في التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى، على العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة

¹ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص33.

مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى، وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، مثل الولايات المتحدة، ألمانيا الموحدة، فرنسا، إنجلترا وإيطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورج اليونان والدول الإسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطة.¹

6.3.2. نظرية التبادل اللامتكافئ "اريفي ايمانويل - سمير أمين"

ظهرت هذه النظرية في الخمسينات ولكنها لم تتطور إلا في السبعينات على يد ايمانويل، وقد اعتمد النظرية على مجموعة من الفروض، منها أنه إذا كان عنصر العمل غير قادر على الانتقال بين البلدان، فإن عنصر المال قادر على ذلك، الشيء الذي يخلف معدل واحد للربح في مختلف البلاد إضافة إلى أن رأس المال ليس عنصرا أوليا للإنتاج، ولكنه من إنتاج العمل، أما الأجر فيتحدد بالعوامل التاريخية والإنسانية، وقد أوضح ايمانويل طبيعة علاقة التبادل بين الدول المتقدمة والنامية، وأضاف أن التبادل اللامتكافئ ما هو إلا نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول المتقدمة.

إضافة إلى هذا كله فقد أوضح سمير-أمين أن الاختلاف في الأجور راجع للظروف التاريخية الممثلة في الفرق بين التكوين الاجتماعي للفرد في كل من البلد المتقدم والنامي، كما أنه وأضاف أن التبادل اللامتكافئ لا ينتج فقط عن الاختلاف في الأجور بين البلاد المتقدمة وتلك النامية، وإنما ينتج أيضا عن سيادة الاحتكار في العلاقات بين البلدين، الشيء الذي أهمله الفكر التقليدي في هذا المجال.²

¹ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000، ص 69.

² زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف أ.د. محمد بن بوزيان، تخصص مالية دولية، تلمسان الجزائر 2010-2011، ص 30-31.

7.3.2. نظرية تشجيع الصادرات

تتطلب هذه النظرية من الدول النامية الدخول في التقسيم الدولي للعمل الذي يتأسس على تبادل منتجات استهلاكية ذات السعر الضعيف (من المحيط) مقابل منتجات المركز المتقدم، لأن الأجور في الدول النامية ضعيفة، تفضل الشركات المتعددة الجنسيات أن تستثمر في هذه البلدان من أجل ارتفاع معدل الربح، وتسمى هذه العملية بتدويل الإنتاج، وتنفذ عن طريق تنقل الوحدات الإنتاجية وإعادة انتشار فروع صناعية، والمبرر لهذه العملية هو أن الفرق في معدل الأجور بين المركز والمحيط يفوق الفرق في معدل الإنتاجية، وهذا يحافظ على المعدلات القطاعية للربح.

يواجه نمط تشجيع الصادرات لسياسة إحلال الواردات في الدول النامية مشكلة ضيق السوق، ويبقى اللجوء إلى السوق الخارجي ضروري لاستيراد التكنولوجيات الجديدة وتلبية النمط الاستهلاكي المستورد من الدول المتقدمة، ولهذا يحتاج الخلل في ميزان المدفوعات إلى الدخل الذي يأتي من تصدير منتجات الدول النامية.

8.3.2. نظرية إحلال الواردات

يعني إحلال الواردات أن ننتج محليا ما نحتاج من سلع كانت تستورد من قبل عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات، ثم خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة، بمنع استيراد السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك إما التعريف الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى (مثلا الحصص) من خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي، ليصبح المنتج المحلي في مكانة أفضل من المنتج الأجنبي من حيث الأسعار، خاصة بعد إضافة التعريف إلى سعر السلعة المستوردة بحيث تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية، فينشأ محليا فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها وبالتالي ربحية الاستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة المستوردة من قبل.¹

¹ زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 35-37.

9.3.2. نظريات سعر الصرف

سعر الصرف هو الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية، أما سوق النقد الأجنبي فهو عبارة عن إطار مؤسسي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات ببيع وشراء مختلف العملات، وتمثل الوظيفة الأساسية لسوق النقد الأجنبي في ضمان نقل أموال (أو قدرة شرائية) من دولة ما (أو عملة ما) إلى دولة أخرى، كما يترتب الطلب على العملات - أساسا - على واردات السلع والخدمات وعمليات الاستثمار والاقتراض، في حين أن عرض العملات ناتج عن عمليات التصدير للسلع والخدمات وعن الاستثمار والقرض.

فنظريات سعر الصرف - المذكورة بالتفصيل في الفصل الأول من الدراسة - ساهمت بشكل كبير في تفسير نمط التجارة الدوابة بالاعتماد على متغيرات معينة، وما يعيها أن كل نظرية اعتمدت في تحليلها للميزة النسبية على عنصر دون غيره ما جعل نتائجها وهي منفردة غير متكاملة لعدم وجود نظرية واحدة تضم وتشمل هذه النتائج.

3. السياسات التجارية بين التحرير والتقييد

1.3. مفهوم السياسة التجارية وأنواعها

1.1.3. تعريف السياسة التجارية

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات وما إلى ذلك، وفي الواقع السياسات التجارية ليست إلا وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق مثل هذه الأهداف لذلك لا بد من إجراء تنسيق لهذه لوسائل حتى تعزز

بعضها البعض ولا تتعارض فيما بينها، وتختلف السياسات التجارية باختلاف النظم والأوضاع الاقتصادية التي تعمل من خلالها.

2.1.3. أنواع السياسات التجارية

لقد جرت عادة الاقتصاديين على تقسيم السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين: سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية ويطلق مصطلح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية أما سياسة الحماية فتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة. وفي ما يلي نشير إلى حجج أنصار كل من سياسة الحرية وسياسة الحماية على التوالي:¹

أ. سياسة حرية التجارة لدى أنصار تحرير التبادل الدولي من القيود:

ينادي أنصار سياسة حرية التجارة بأن تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات ويعتمد أنصار مذهب تحرير التبادل الدولي من القيود على عدة حجج وأهمها:

* الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج: يرى أنصار الحرية أنها تتيح للدولة التمتع بمزايا

تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج وتقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق، فحالة اتساع السوق تمكن من تقسيم العمل على نطاق دولي.

* الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية: طبقا لانتشار مبدأ تقسيم العمل

والتخصص الدولي فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، وفي هذا توفير للدولة وزيادة لدخلها الحقيقي ويعود ذلك بالمنفعة على المستهلك والمنتج في الوقت ذاته.

زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 195-200.

- * الحرية تشجع التقدم الفني: تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع وهذا بدوره يعمل على زيادة وتنشيط الإنتاج وتشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج.
- * الحرية تحد من قيام الاحتكارات: يرى البعض أن حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة مما لو كنا في حالة الحماية.
- * الحرية تساعد على الإنتاج الكبير: يرى أنصار الحرية التجارية أنه لو سادت سياسة التجارة الحرة بين الدول لساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى حجمها المثلى.

ب. سياسة تقييد التجارة الدولية لدى أنصار إخضاع التجارة الدولية للحماية:

- هؤلاء الاقتصاديون والمفكرون يرفضون تحرير التجارة بحجة:
- * حماية الصناعات الناشئة: إذ أنه يجب على الدولة أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها وإلا لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه منافسة الصناعة الأجنبية البالغة.
- * اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: قد تشجع سياسة حماية الأسواق الوطنية الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة، فإذا كان بلد ما في حاجة إلى رؤوس الأموال لتنمية صناعة ما، فمن الممكن أن يفرض الحماية لهذه الصناعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي فيها.
- * تنوع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: يتمسك أنصار الحماية بهذه الحجة على أساس أن تنوع الاقتصاد القومي، وعدم تخصصه من ناحية واحدة من نواحي الإنتاج يعتبر ضمانا لإخطار الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي.
- * معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة: يرى أنصار الحماية أنه يمكن استخدامها كعلاج لحالة البطالة في الاقتصاد القومي، فما لاشك فيه أن فرض ضريبة على سلعة معينة يحول الطلب على غيرها مما يمكن إحلاله محلها سواء كانت الاستعاضة مباشرة أو غير مباشرة، لذلك

فإن الرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات تحول الطلب الوطني إلى السلع المحلية مما ساعد على انتشار العمالة ويزيد من فرض الاستثمار المريح في الداخل.

* تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج: إن استخدام الحماية كوسيلة للمساواة بين تكاليف الإنتاج المحلية المرتفعة وتكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج.

2.3. وسائل وأساليب السياسات التجارية

تستخدم الدول لتطبيق سياساتها في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص في ميدان التجارة الدولية عددا من الوسائل يمكن تصنيفها كالتالي:

1.2.3. الوسائل السعرية¹

يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل والتي تؤثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات والصادرات بين كل من الرسوم الجمركية الإعانات الإغراق تخفيض سعر الصرف.

* الرسوم الجمركية: لا شك أن الرسوم أو التعريفات الجمركية أقدم الوسائل التي تضرعت بها الدولة في الرقابة على التجارة الخارجية، والمراد بالتعريفات الجمركية هو جدول الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على السلع في عبورها لحدود أراضيها.

* الإعانات (إعانات التصدير): الغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها.

* الإغراق: وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة.

¹ محمد زكي الشافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1989، ص 201.

* تخفيض سعر الصرف: يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في بنية الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.

2.2.3. الوسائل الكمية¹

من أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد.

* نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد، ونادرا على التصدير، خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها، أو تصديرها.

* تراخيص الاستيراد: قد تخضع الدولة الاستيراد لنظام التراخيص، فلا يسمح لتاجر باستيراد سلعة من الخارج إلا إذا حصل مقدما على إذن من السلطة العامة يصرح له بالقيام بالعملية، وقد يستعمل هذا النظام لفرض حصة دون الإعلان عنها، فتحدد الدولة مقدار المستورد عن طريق التراخيص المسلمة للتجار، وقد يستعمل أيضا لحماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول ويكون ذلك برفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها.

3.2.3. الوسائل التنظيمية²

يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، بين المعاهدات والاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع، التكتلات الاقتصادية، إجراءات الحماية الإدارية.

¹ محمد زكي الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 297.

* المعاهدات والاتفاقات التجارية: المعاهدة التجارية هي عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع دولة أو دول أخرى (عن طريق وزارات الخارجية عادة) يكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور: أمور يغلب عليها الطابع السياسي ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري.

* اتفاقات الدفع: ينتشر أساليب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدين بالقيود في حساب مقاصة مدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقة ومدة سريانه وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه.

* التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية ومحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال إذ يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها:

✓ منطقة التجارة الحرة، وهنا تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء.

✓ الإتحاد الجمركي، ويتفق مع الشكل السابق من حيث إلغائه الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفات الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج.

✓الإتحاد الاقتصادي، ولا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل بحيث تتحقق وحدة اقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء.

✓الاندماج الاقتصادي الكامل، وبمقتضى هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كإقتصاد واحد، فإلى جانب تحقق شروط الإتحاد الاقتصادي يتعين إنشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

* الحماية الإدارية: وهي من قبيل الإجراءات الاستثنائية تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية، وإنها وسيلة قد تكون أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحماية الصريحة.

* تخطيط التجارة الخارجية: يعتبر تخطيط التجارة الخارجية موضوعا متعدد الجوانب. ففي الاقتصاد المخطط يكون التخطيط شاملا، حيث تعكس خطة التنمية الشاملة الترابط العضوي للقطاعات المختلفة للاقتصاد القومي يبرز دور قطاع التجارة الخارجية وتحدد السياسة التجارية التي يجب إتباعها لزيادة الرفاهية الاقتصادية.

3.3. العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية

تتأثر سياسات التجارة الخارجية بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي:¹

1.3.3. مستوى التنمية الاقتصادية

يعد مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة، فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع

¹ زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية،* بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية نظرا لتوصله إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

2.3.3. الأوضاع الاقتصادية السائدة

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

* على مستوى الاقتصاد المحلي: إن ارتفاع الصناعة المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية، إضافة إلى أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما في مختلف المنتجات عند تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق، أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

* على المستوى الدولي: إن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات من جهة، وضغط استهلاكها المحلي من جهة أخرى.

* مثل الجزائر والتي انتهجت في مرحلة معينة نمط معين من أنماط التنمية الاقتصادية في فترة السبعينات، وينطبق الأمر هنا على الاقتصاديات النامية.

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

لقد شهد قطاع التجارة الخارجية تغيرات في السياسات التجارية الجزائرية، هذا القطاع الحيوي يرتكز بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات الذي يغطي الواردات المستوردة من العالم الخارجي، ويمول الاقتصاد المحلي.

1. تطور التجارة الخارجية والسياسات التجارية الجزائرية

ويمكن أن نقسم مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية إلى ثلاثة مراحل وهي:

1.1. مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية الجزائرية 1963/1969

عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين والمراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، ومن أجل تحقيق هذه الرقابة عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها:

* الرقابة على الصرف: حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرارا في سعر الصرف، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني، والتي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة.

* الرسوم الجمركية: وفي هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة، وتم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية، وتشجيع الصناعات التحويلية.

* نظام الحصص والتجمعات المهيمنة للشراء: عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، والتي استنادا إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية قامت بالرقابة على التجارة الخارجية، وكان الهدف من هذا الإجراء:

✓ إعادة توجيه الواردات.

✓ كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة.

✓ حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات الصرف القليلة.¹

¹ Benissad Hocine, économie de développement de l'Algérie, 2^{ème} édition, OPU, Algérie, 1989, p 87-100.

الجدول رقم (2-1): تطور الميزان التجاري والتركيب السلي للصادرات والواردات خلال الفترة

الوحدة: 10⁶ دج

(1963-1969)

1966		1965		1964		1963		السنوات
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	
654	929	781	1138	915	1394	766	1151	الموارد الغذائية ومشتريات أخرى
78	3291	25	1690	35	1933	249	2168	الطاقة والمحروقات
308	203	253	188	226	148	213	312	المنتجات الخامة
1515	68	537	57	548	50	609	42	سلع التجهيز
1361	70	581	52	562	51	431	54	منتجات نصف مصنعة
1065	49	1135	20	1186	12	1109	20	السلع الاستهلاكية
-	-	-	-	-	-	60	1	سلع أخرى
14981	4610	3312	3145	3472	3588	3437	3748	المجموع
73-		167-		116		311		الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

1969		1968		1967		السنوات
و	ص	و	ص	و	ص	
712	643	827	579	713	931	الموارد الغذائية ومشتريات أخرى
62	2902	50	2605	33	1819	التموين الصناعي
242	235	214	108	212	151	الطاقة والمحروقات
1245	74	691	57	615	91	آلات و سلع التجهيز
922	202	595	192	523	73	معدات النقل ولواحقها
841	41	807	30	1057	15	السلع الاستهلاكية
-	-	-	-	-	-	سلع أخرى
4024	4097	3154	3571	3153	3080	المجموع
370-		73		418		الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

رغم إتباع الإجراءات الحماية خلال هذه الفترة، إلا أن وضعية الميزان التجاري (كما يوضحها الجدول أعلاه) كانت متذبذبة بين الفائض والعجز، فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963 و1964، عرفت الجزائر أول عجز لها في ميزانها التجاري سنة 1965 بقيمة 167 مليون دج، ويعود هذا العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات، ونسجل أيضا أكبر عجز خلال هذه المرحلة سنة 1969 بقيمة 370 مليون دج، ويعود هذا أساسا إلى الزيادة في الواردات بشكل ملموس وخاصة من سلع التجهيز والمنتجات النصف المصنعة، وهذا تلبية لاحتياجات البلاد، من جهة أخرى نلاحظ أن صادرات المحروقات عرفت ازدهارا خلال نفس الفترة.¹

2.1. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970/1989

بعد مرحلة الستينات، جاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية تجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث وابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه، كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة.²

¹ صالح تومي، عيسى شقيب، "النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، خلال الفترة 1970-2002"، مجلة الباحث، 04، (2006)، ص 31-40.

² صالح تومي، عيسى شقيب، مرجع سبق ذكره، ص 31-40.

الجدول رقم (2-2): تطور الميزان التجاري والتركيبية السلعية للصادرات والواردات خلال

الفترة (1970-1989) الوحدة: 10⁶ دج

1980		1977		1973		1970		السنوات
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	
7782	431	3544	526	1218	872	680	957	الموارد الغذائية ومشتريات أخرى
13680	476	9170	405	3325	277	2422	427	التموين الصناعي
854	51715	335	23445	118	6206	112	3456	الطاقة والمحروقات
11324	5	9442	2	2377	42	1813	25	آلات و سلع التجهيز
4176	1	4434	17	1155	36	691	72	معدات النقل ولواحقها
2697	20	1601	15	678	41	484	42	السلع الاستهلاكية
6	-	4	-	5	5	3	1	سلع أخرى
40519	52648	29475	24410	8876	7479	6205	4981	المجموع
12129		-5065		-1397		-1224		الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

1989		1986		1985		السنوات
و	ص	و	ص	و	ص	
19965	264	7261	123	9728	281	الموارد الغذائية ومشتريات أخرى
25197	1711	16798	761	18517	863	التموين الصناعي
707	68927	619	34003	712	63299	الطاقة والمحروقات
15786	510	10970	16	12492	17	آلات و سلع التجهيز
4075	371	4842	06	5250	92	معدات النقل ولواحقها
4191	154	2854	26	2714	12	السلع الإستهلاكية
151	-	50	-	78	-	سلع أخرى
70072	71937	43394	34935	49491	64564	المجموع
1865		-8459		15073		الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

في ما يخص تطور الميزان التجاري والتركيبية السلعية للصادرات والواردات فمن الجدول نستخلص أن واردات المنتجات الغذائية في تزايد مستمر، فبعدها كانت تمثل 10.95% من مجموع الواردات ارتفعت إلى 28.49% سنة 1989، مما يظهر أن الثروة الزراعية بصفة خاصة و الإصلاح الزراعي بصفة عامة لم يؤتي أكله، ويتضح كذلك ارتفاع فاتورة استيراد سلع التموين الصناعي والتجهيز وهذا بداية من السبعينات، ويعود هذا الارتفاع إلى التوجه المتبنى خلال هذه الفترة، حيث ركزت الدولة جهودها على إحداث قفزة نوعية في قطاع الصناعات الثقيلة وقطاع المحروقات، وبهذا تكون الواردات من سلع التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنعة تمثل 90% من إجمالي الواردات عام 1980، أما الصادرات، فإن انحصارها في قطاع المحروقات يتضح جليا من الجدول، فبعدها كانت نسبة صادرات المحروقات تمثل 69.4% سنة 1970 ارتفعت إلى 98% سنة 1985، هذه الوضعية جعلت المحروقات تمثل المورد المالي الأول والوحيد المسجل في الميزان التجاري في عشرية الثمانينات 1986 أين تزامن انخفاض أسعار البترول مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي.

3.1.1. مرحلة تحرير التجارة الخارجية بعد 1988

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية، وكذا ضغط المنظمات الدولية عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية، وأهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحلي.

1.3.1.1. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994

قامت الحكومة بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء كثير من العوائق، وبرنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ بشكل تدريجي حيث جسده أولا قانون 88-29 الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج، ولقد تدعم اتجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح باللجوء إلى الوسيط من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج،

ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد، حيث يسمح بنك الجزائر لكل شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالاستيراد في كل السلع دون اتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملة لدى بنك وسيط معتمد.

بعدها صدر المرسوم رقم 91-37 المؤرخ في فبراير 1991، والمرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط بهدف الربح، الأمر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة، ونتيجة للفوضى التي عمت من إجراء تراخيص الاستيراد، ويهدف ضبط وتنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار التعليمات الحكومية رقم 625 الصادرة في 18 أوت 1992، وهدفها حماية المنتج الوطني،¹ إذ قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي وتقليص حجم الواردات، كما وضعت قواعد صارمة على التمويل، بحيث المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100000 دولار أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة، كما أصدرت السلطات تعليمات تحرم الواردات التي ليست لها أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي.

2.3.1. مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994

عرفت أنها مرحلة التحرير الخالي من القيود أي مرحلة التحرير التام، حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهيئ الجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، ولقد صدرت التعليمات الحكومية رقم 94-13، المؤرخة في 12 أبريل 1994، والتي ألغت التعليمات 625 السابقة، واحتوت هذه التعليمات السماح لأي عملية استيراد البضائع دون أي قيد إداري أو كمي، حيث تم تحرير جميع عمليات الاستيراد باستثناء مجموعة من السلع الحيوية تخضع مؤقتا لمعايير مهنية، وفي هذا الإطار تم إعفاء الواردات من السلع الرأسمالية التي تقل قيمتها عن نصف مليون دولار

¹ Youcef Deboub: "Le Nouveau mécanisme économique en Algérie", OPU, Alger, 1995, P 66.

من شرط الحصول على تمويل لا يقل أجله عن ثلاث سنوات،¹ وهذا ابتداء من 01 يناير 1995، كما تم إلغاء القيود المفروضة على الصرف، وتخفيض التعريفات الجمركية من 60% سنة 1996 إلى 45% سنة 1997 ثم إلغاء تراخيص الاستيراد والتصدير وإبقائها على بعض المعاملات التجارية فقط.²

إذن ومن خلال ما سبق يمكن القول أن أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه المراحل:

- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- ✓ رفع الدعم على الأسعار.
- ✓ تغيير السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير.
- ✓ رفع القيود الإدارية والكمية على الواردات.

¹ الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر)"، دار الهومة، أبريل 1996، ص 228.

² Hocine Benissad "l'ajustement structurel : l'expérience du Maghreb " Office Des Publications Universitaires, 1999, PP 63-73.

الجدول رقم (2-3): تطور الصادرات، الواردات، والميزان التجاري خلال الفترة

الوحدة: 10⁶ دولار

(1990-2014)

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	السنوات
1620	9684	11304	1990
4420	7681	12101	1991
2431	8406	10837	1992
1303	8788	10091	1993
1025-	9365	8340	1994
521-	10761	10240	1995
4277	9098	13375	1996
5202	8687	13889	1997
810	9403	10213	1998
3358	9164	12522	1999
12858	9173	22031	2000
9192	9940	19132	2001
6816	12009	18825	2002
11078	13534	24612	2003
13775	18308	32083	2004
25644	20357	46001	2005
33157	21456	54613	2006
32532	27631	60163	2007
39819	39479	79298	2008
5900	39294	45194	2009
16580	40473	57053	2010
26242	47247	73489	2011
22237	50375	72619	2012
10585	54903	65488	2013
2841	58330	61171	2014

Source: Ministère des finance, direction générale des douane CNIS, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période : 1963-2010, P5-7.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2011 والذي هو نتاج التذبذب في الصادرات والواردات، كما ويظهر أنه سجل فائضا طوال الفترة المذكورة فيما عدا سنتي 1994 و1995، أين سجل عجزا قدره 1025 مليون دولار و521 مليون دولار على التوالي، وهو ما يمكن إيعازه إلى الانخفاض في حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 16.3 دولار للبرميل بداية 1994 بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون الخارجية التي بلغت مستوى أدى بالجزائر إلى التوقف عن تسديد ديونها الخارجية واللجوء إلى إعادة جدولتها، ومن جانب آخر إلى ارتفاع حجم الواردات بعد تحرير عمليات التجارة الخارجية خاصة الواردات المتعلقة بالمواد الأولية وبيع التجهيز الصناعي، مما كان له الأثر الإيجابي على القطاع الصناعي الذي انخفض تدهوره إلى -1.4% عام 1995 بعدما كان -4.4% سنة 1994.¹

لكن وبعد 1995 تحرر الميزان التجاري ليعرف فوائض متتالية حيث انتقل من 4277 مليون دولار سنة 1996 إلى 5202 مليون دولار سنة 1997 وهي أكبر قيمة سجلها خلال عشرية التسعينات، والفضل في ذلك يرجع إلى الارتفاع المسجل في عائدات الصادرات التي تشكل المحروقات 96% منها، حيث تجاوزت قيمتها ما كان متوقعا في إطار اتفاقية التمويل الموسع (13.4 مليار دولار مقابل 12.5 مليار دولار متوقعة)، هذا في مقابل الانخفاض المسجل في قيمة الواردات نتيجة التسيير الصارم للطلب المحلي واستهلاك الأسر،² غير أن سنة 1998 شهدت تراجعا وضحا في قيمة الفائض حيث قدر بـ 810 مليون دولار، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى التدهور الكبير في أسعار النفط التي وصلت إلى 12.94 دولار للبرميل، بعدما كانت 19.49 دولار للبرميل سنة 1997، أي بتدهور قدره 26.46%.

¹ مولحسان آيات الله، مرجع سبق ذكره، ص 148.

² عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، ترجمة: جريب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 47.

كذلك عرف العقد الأول من الألفية الثالثة فوائض معتبرة متتالية من العام 2000 أين تم تسجيل فائض كبير قدره 12858 ملون دولار، وقد كان هذا نتاج الارتفاع في أسعار البترول التي بلغت 28.5 دولار للبرميل إلى جانب الاستقرار في قيمة الواردات، غير أن السنتين الموالتين كانتا قد شهدتا تراجعاً في قيمة الفائض حيث قدر بـ 9192 مليون دولار عام 2001 و6816 مليون دولار عام 2002، وهو ما يعزى إلى الانخفاض في قيمة الصادرات بما يزيد عن 10% بسبب تراجع أسعار البترول وانخفاض حجم صادرات المحروقات خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا انخفاض الصادرات من خارج المحروقات إلى دون مستوى التوقع إذ بلغت 2.73% من إجمالي الصادرات للعام 2001 و3.11% للعام 2002،¹ في مقابل زيادة الواردات خاصة منها المتعلقة بالنشاطات الصناعية وذلك في إطار مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي، وانطلاقاً من سنة 2003 عرف فائض في الميزان التجاري ارتفاعاً متواصلًا حتى العام 2008 أين بلغت قيمته 39819 مليون دولار أي بنسبة تجاوزت 200% مقارنة بسنة 2000 وهي أكبر قيمة تم تسجيلها.

ومرد ذلك الارتفاع القياسي في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد 98.9 دولار، على أن العام 2009 عرف تراجعاً واضحاً في قيمة الفائض حيث قدر بـ 5900 مليون دولار أي بانخفاض قدره 85% مقارنة بالعام 2008 وهذا راجع في الواقع إلى التراجع الكبير في قيمة الصادرات التي انخفض حجمها تجاه جميع الشركاء الاقتصاديين بفعل الركود المترتب عن الأزمة الاقتصادية العالمية في مقابل استقرار قيمة الواردات،² ليرتفع الفائض مرة أخرى سنة 2010 لكن بمقدار أقل مما كان عليه قبل الانخفاض سنة 2009 حيث قدر بـ 16580 مليون دولار. أما بالنسبة للسنوات الأخيرة من سنة

¹ بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2003، ص 410-411.

² ميلود بورحلة، إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص 163.

2011 إلى سنة 2014 فقد لاحظنا انخفاض مستمر في ميزان التجاري وهذا راجع لانخفاض قيمة الصادرات في مقابل الارتفاع قيمة الواردات.

مما تقدم يمكن القول أنه بالرغم من الفوائض التي حققها الميزان التجاري، فإن ذلك لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، الذي ما زال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة، ومن بينها أن كل المداخيل المتأتية من التجارة الخارجية مصدرها المحروقات بالدرجة الأولى، أما بالنسبة للصادرات دون المحروقات فما زالت مساهمتها ضعيفة جدا، وبالتالي لا بد من إعادة النظر في تنميتها بالبحث عن الحلول الكفيلة بإنعاش صناعات منتجة قادرة على التحدي وخوض غمار المنافسة الدولية.

2. التوزيع السلمي والجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية

1.2. التوزيع السلمي للتجارة الخارجية الجزائرية

يقصد بالتركيب السلمي للتجارة الخارجية؛ طبيعة المواد المصدرة والمستوردة ونوعيتها، ومن ثم فهو على درجة كبيرة من الأهمية حيث يعكس مدى التطور الحاصل في الهيكل الإنتاجي للدولة المعنية، وبالنسبة للجزائر فإن السمة الأساسية هي التبعية المفرطة لصادرات المحروقات مع الأهمية البالغة للواردات من المواد الغذائية و السلع التجهيز، وهو ما سنحاول تناوله بقدر أكبر من التحليل في إطار هذا المبحث.

1.1.2. التوزيع السلمي للصادرات الجزائرية

إن تركيبة الصادرات الجزائرية بصفة عامة تقريبا هي ذاتها على طول السنوات التي عقيت الاستقلال، حيث لم تشهد تحولات ملحوظة وبقيت معتمدة على المحروقات في جزئها الأكبر، في حين بقيت حصيلة الصادرات من المنتجات الأخرى هامشية لا ترقى إلى مستوى التطلعات، وهو ما سنحاول تناوله بالتفصيل من خلال تحليل معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-4): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990-2011)

الوحدة: 10⁶ دولار

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	المواد الخام	المواد نصف المصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
1990	50	10865	32	211	3	76	67	11304
1991	55	11726	43	169	5	61	42	12101
1992	79	10388	32	226	2	66	44	10837
1993	99	9612	26	287	0	17	50	10091
1994	33	8053	23	198	2	9	22	8340
1995	110	9731	41	274	5	18	61	10240
1996	136	12494	44	496	3	46	156	13375
1997	37	13378	40	387	1	23	23	13889
1998	27	9855	45	254	7	9	16	10213
1999	24	12084	41	281	25	47	20	12522
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	-	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	-	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	-	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	-	35	15	73489

Source: Ministère des finance, direction générale des douane CNIS, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période : 1963-2010, P15-18

يتضح من خلال الجدول أن هناك سيطرة شبه كلية لقطاع المحروقات على مجمل الصادرات الجزائرية، حيث لم تقل نسبة الصادرات منه عن 93% خلال الفترة (1990-2011)، وهي سمة أصبحت ملازمة للاقتصاد الجزائري منذ سنوات الاستقلال الأولى حتى السنوات الأخيرة، ففي سنة 1994 وبالرغم من تراجع الحصيلة الإجمالية لصادرات المحروقات بفعل تراجع أسعار البترول في السوق العالمية فإنها شكلت ما نسبته 96.55% من إجمالي الصادرات، ثم بعد ذلك وانطلاقاً من سنة 1995 عاودت الارتفاع حتى قدرت قيمتها سنة 1997 بـ 13378 مليون دولار وهي أكبر قيمة يتم تسجيلها خلال عشرية التسعينات، لتسجل بعد ذلك انخفاضاً مقداره 3523 مليون دولار سنة 1998 حيث قدرت بـ 9855 مليون دولار، الأمر الذي يعزى إلى التدهور الكبير في أسعار النفط المترتب عن الأزمة المالية الآسيوية.¹

لكن وانطلاقاً من سنة 2002 عرفت حصيلة صادرات المحروقات تزايداً مستمراً بلغ أقصاه سنة 2008 بقيمة قدرها 77361 مليون دولار وهو ما يمثل 97.55% من مجموع صادرات السنة نفسها، وكما سبق وأشرنا فإن هذا تراجع إلى الارتفاع القياسي في أسعار النفط، إلى جانب عوامل أخرى كزيادة الكميات المنتجة لزيادة القدرة الاستخراجية خاصة بعد تكثيف التعاون مع شركات عالمية ضخمة تنشط في هذا المجال، غير أن حصيلة صادرات المحروقات تراجعت خلال السنتين 2009 و2010 مقارنة بالسنوات الأخيرة وهو ما يعزى إلى تراجع الطلب على النفط بفعل الركود المترتب عن الأزمة الاقتصادية العالمية، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن حصتها من الإجمالي كانت 97.76% و97.32% على التوالي.

الملاحظ إذاً هو أن أي تطور في الصادرات الجزائرية إنما يعود وبشكل كبير إلى التطور الحاصل في صادرات المحروقات، ومن ثم يمكن القول أن العلاقة بين أسعار المحروقات والصادرات الجزائرية هي علاقة

¹ أنس بن فيصل الحجى، الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط في نهاية التسعينات على الدول المنتجة، الحلقة السادسة، جريدة الاقتصادية، العدد 6203، 2010/10/05، ص 18.

طردية، فأى ارتفاع في الأسعار يقابله ارتفاع في قيمة إجمالي الصادرات والعكس في حالة العكس، أما الصادرات خارج المحروقات فقد تطورت على النحو الذي يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (2-5): الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2011)

الوحدة: 10⁶ دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الصادرات خارج المحروقات	439	375	449	479	287	509	881	511	358	438	612
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات خارج المحروقات	648	734	673	781	907	1184	1332	1937	1066	1526	2062

المصدر: من عداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (2-4)

فيما يتعلق بالصادرات غير النفطية فإن حصتها من إجمالي الصادرات لم تتجاوز 7% وبقية لم تتجاوز 3 مليار دولار في أحسن الأحوال، وتتصدرها من حيث الأهمية المواد نصف مصنعة التي شكلت أكثر من نصف مجموع الصادرات خارج المحروقات وذلك طيلة فترة الدراسة، وقد تذبذبت حصيلتها بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت أقصاها سنة 2011 بقيمة 169 مليون دولار، تليها المواد الخام والمواد الغذائية وإن كانت بمبالغ محتشمة لم تتعدى 335 مليون دولار بالنسبة للثانية، بما يمثل نسبة من إجمالي الصادرات قدرها 0.42% و 0.48% على التوالي، أما باقي الأصناف فحصتها في إجمالي الصادرات هامشية لم تتجاوز عشر الواحد بالمائة.

هذه النتائج تؤكد فشل السلطات العمومية في تحقيق الهدف المسطر في منتصف التسعينات وهو الوصول إلى تصدير 2 مليار دولار من المنتجات غير النفطية أفق سنة 2000،¹ وهو ما يمكن إيعازه إلى فشل السياسات وعدم فعالية الإجراءات المتخذة في سبيل تحقيق ذلك، حيث لا يزال الجهاز الإنتاجي بنوعيه الخاص والعام عاجزا عن توفير عرض قابل للتصدير باعتراف من السلطات العمومية ذاتها، فلا زالت المؤسسات العامة تعاني العجز والمديونية بالرغم من تكفل البنوك والخزينة العمومية بديونها، ولا زالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني المشاكل برغم إعادة تأهيلها، ومن ثم لا يزال مصير الجزائر، استقلالها واستقرارها بل وحتى سياستها مرتبطين بأسعار البترول التي تتحدد بعوامل خارجية.

مما تقدم يتضح أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي غير متنوع على عكس اقتصاديات بعض الدول المجاورة، على غرار تونس والمغرب التي تصدر عدد أكبر من المنتجات، ومن ثم يصبح العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات أمرا حتمي، وتحديا يجب رفعه لتأهيل الاقتصاد الجزائري وتقليص درجة تبعيته للمتغيرات الخارجية.

2.1.2. التوزيع السلعي للواردات الجزائرية

لا يختلف وضع الواردات الجزائرية عن وضع الصادرات، حيث تستحوذ سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية على الجزء الأكبر من الواردات الجزائرية، وللوقوف على هذه الحقيقة أكثر سوف نعلم إلى تحليل المعطيات البيانية الواردة بالجدول التالي:

¹ بلقطة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص 152.

الجدول رقم (2-6): التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1990-2011)

الوحدة: 10⁶ دولار

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	المواد الخام	المواد نصف المصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
1990	2140	144	677	1806	78	3693	1146	9684
1991	1938	256	410	1861	153	2343	720	7681
1992	2092	120	612	1933	51	2445	1153	8406
1993	2177	125	595	2074	55	2567	1195	8788
1994	2816	56	619	2143	33	2428	1270	9365
1995	2753	118	789	2372	41	2937	1751	10761
1996	2601	110	498	1788	41	3022	1038	9098
1997	2544	132	499	1564	21	2833	1094	8687
1998	2533	126	540	1722	43	3120	1319	9403
1999	2307	154	469	1547	72	3219	1396	9164
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	15139	6145	39294
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247

Source: Ministère des finance, direction générale des douane CNIS, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période: 1963-2010, P15-18.

من قراءتنا لمعطيات الجدول يتضح أن هنالك أربع مجموعات سلعية سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة تحت الدراسة، ويتعلق الأمر هنا بكل من سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، و سلع الاستهلاك غير الغذائي، حيث احتلت هذه السلع على التوالي المراتب الأربعة الأولى بالإضافة إلى المواد الخام، سلع التجهيز الفلاحي، الطاقة والزيوت.

ويظهر من الجدول ذاته أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات طوال فترة الدراسة، باستثناء سنة 1994 أين حلت ثانيا بعد المواد الغذائية، وقد عرفت حصيلتها خلال فترة التسعينات تأرجحا بين الارتفاع والانخفاض، فكانت أكبر قيمها في هذه العشرية تلك المسجلة سنة 1990 أين قدرت بـ 3693 مليون دولار وهو ما يشكل 38.13% من مجموع الواردات، وأدناها تلك المسجلة سنة 1991 بمقدار 2343 مليون دولار، أي ما يعادل 30.50% إجمالي الواردات بسبب ارتفاع أعباء خدمة المديونية الخارجية والتي أضعفت القدرة الذاتية،¹ لكن انطلاقا من سنة 2001 عرفت الواردات من هذه المواد زيادات متتالية بلغت أوجها سنة 2011 أين قدرت بـ 16050 مليون دولار وهو ما يمثل 33.97% من إجمالي الصادرات للسنة ذاتها وذلك لمواجهة متطلبات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو.

وقد حلت المواد الغذائية بالمرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية سنة 1994 أين تصدرت القائمة بنسبة 30.07% وكذا السنوات من 2003 وحتى 2011 أين احتلت المرتبة الثالثة، وعلى كل فقد فاقت نسبتها ربع إجمالي الواردات على طول فترة الدراسة عدا السنتين الأخيرتين 2009 و2010، وكانت الواردات من هذه المواد قد عرفت انخفاضات متتالية بعد العام 1994، وحتى العام 2000، أين قدرت بـ 2415 مليون دولار أي ما يعادل 26.32% من إجمالي الواردات وهذا نتاج

¹ الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر "أسبابها وآثارها"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 1999، ص

السياسات الانكماشية المتبعة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، في حين عرفت الكميات المستوردة منها زيادات متتالية وبكميات كبيرة انطلاقا من سنة 2002 وحتى سنة 2008 أين سجلت قيمة كبيرة مقدارها 7813 مليون دولار ما يمثل 19.8% إجمالي الواردات، وذلك بسبب ارتفاع فاتورة الحبوب التي قدرت بـ 4.01 مليار دولار مقارنة بـ 1.95 مليار دولار للعام 2007، وجاء هذا نتيجة موسم الحصاد السيئ الذي تزامن مع الارتفاع الكبير للأسعار في الأسواق العالمية بسبب الأزمة العالمية للغذاء،¹ وخلال السنتين الموالتين ورغم التراجع المسجل، فإن المبالغ المسجلة ضخمة بالقدر الذي يؤكد التبعية الغذائية للأسواق الخارجية.

وبعد المواد الغذائية تأتي المنتجات نصف المصنعة التي حلت بالمرتبة الثانية استثناء خلال الفترة 2003 وحتى العام 2011، وقد عرفت وارداتها زيادات متتالية انطلاقا من سنة 1991 وحتى سنة 1995 أين قدرت قيمتها بـ 2372 مليون دولار أي ما يمثل 22.04% من مجموع الواردات، ثم تراجعت خلال السنتين 1996 و1997، ثم ارتفعت سنة 1998 لتتخفف مرة أخرى بعدها سنة 1999 مسجلة أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة حيث قدرت بـ 1547 مليون دولار، أي ما يعادل 16.88% إجمالي الواردات، لكن وانطلاقا من العام 2000 عرفت الواردات من هذه المواد زيادات متتالية حتى العام 2011 أين سجلت أكبر قيمة لها طوال الفترة بمقدار 10685 مليون دولار ما يمثل 22.61% من مجموع المستوردات.

وبالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية والتي قد تضم مواد صيدلانية أو مواد تنظيف وغيرها فقد عرفت سنة 1991 أدنى قيمة لها، وكذلك أدنى حصة من إجمالي الواردات بقيمة

¹ الجزائر تستورد منتجات غذائية بـ 5 مليارات دولار في النصف الأول، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11927، 2011/07/25.
Feature=#.UqNzwdLuKSo&article=632701&issueno=11927&http://aawsat.com/details.asp?section=6

720 مليون دولار ونسبة 9% وهذا للسبب الموضح سابقا والمتعلق بخدمة الدين، وباستثناء بعض السنوات التي تضاف إلى سنة 1991 فإن الواردات من هذه السلع عرفت زيادات متتالية، على أن العقد الأول من الألفية الثانية قد شهد قيما أكبر بكثير من تلك التي عرفتها عشرية التسعينات باستثناء بعض السنوات (2006-2009-2010) التي عرفت تراجعا طفيفا، وقد بلغت أكبر قيمة لها سنة 2011 بمقدار 7328 مليون دولار وهو ما يعادل 15.50% من إجمالي الواردات، أما فيما يتعلق بالواردات السلعية من المواد الخام والطاقة والزيوت فقد احتلت المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي، لتأتي واردات سلع التجهيز الفلاحي أخيرا حيث سجلت نسبا ضئيلة قياسا قياسا بالواردات الأخرى.

مما تقدم يتضح أن الجزائر قد تم تسخيرها في إطار ما يسمى بالتقسيم الدولي للعمل كغيرها من الدول النامية لتوفير الطاقة والمواد الأولية للدول المتقدمة، في مقابل استيراد الغذاء والمنتجات المصنعة النهائية بتكلفة وفاتورة مرتفعة، وأنه رغم الجهود المبذولة بعد أن تم التوجه إلى اقتصاد السوق وما اقتضاه ذلك من تحرير للتجارة الخارجية، إلا أن الجزائر لم تتمكن من تعديل أو تحسين شروط التبادل حتى يومنا هذا.

2.2. التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية

ترتبط الجزائر بعلاقات تجارية هامة مع الكثير من الدول، وإن دراسة العلاقات التجارية الجزائرية مع المناطق المختلفة في العالم تعد على قدر كبير من الأهمية، على اعتبار أنها توضح درجة التركيز الجغرافي للمبادلات بما يتيح التعرف على الفرص الجديدة التي يمكن أن تفتح آفاق أخرى للتبادل التجاري بما يدعم تنمية الاقتصاد الوطني.

1.2.2. التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

الجدول رقم (2-7): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2011)

الوحدة: 10⁶ دولار

المجموع	دول إفريقية أخرى	دول المغرب العربي	الدول العربية دون دول المغرب العربي	دول المحيط	آسيا دون الدول العربية	أمريكا الجنوبية	دول أوربية أخرى	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون دول الاتحاد الأوروبي	دول الاتحاد الأوروبي	السنوات
11304	7	265	29	-	185	231	311	2733	7543	1990
12101	17	180	31	-	101	831	200	2433	8303	1991
10837	12	207	02	-	153	345	202	2693	7223	1992
10091	12	176	14	-	244	519	245	1929	6952	1993
8340	17	231	7	-	118	226	140	1867	5734	1994
10240	18	226	18	-	195	299	325	2521	6638	1995
13375	13	251	16	-	186	734	740	3376	8059	1996
13889	14	215	21	-	227	897	150	3702	8663	1997
10213	5	136	22	-	34	726	109	2538	6643	1998
12522	36	127	80	-	145	903	78	3095	8058	1999

المجموع	دول إفريقية أخرى	دول المغرب العربي	الدول العربية دون دول المغرب العربي	دول المحيط	آسيا دون الدول العربية	أمريكا الجنوبية	دول أوربية أخرى	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون دول الاتحاد الأوروبي	دول الاتحاد الأوروبي	السنوات
22031	42	254	55	0	210	1672	181	5825	13792	2000
19132	26	275	315	23	476	1037	87	4549	12344	2001
18825	50	250	248	38	456	951	130	4602	12100	2002
24612	13	260	355	0	507	1220	123	7631	14503	2003
32083	26	407	521	-	686	1902	91	11054	17396	2004
46001	49	418	621	-	1218	3124	15	14963	25593	2005
54613	14	515	591	-	1792	2398	7	20546	28750	2006
60163	42	760	479	55	4004	2596	7	25387	26833	2007
79298	365	1626	797	-	3765	2875	10	28614	41246	2008
45194	93	857	564	-	3320	1841	7	15326	23186	2009
57053	79	1281	694	-	4082	2620	10	20278	28009	2010
73489	146	1586	810	41	5168	4270	102	24059	37307	2011

Source: ministère des finance, direction générale des douane, CNIS, évolution de commerce extérieur de l'Algérie par région économique, période (2000-2010), p02

من خلال تفحص معطيات الجدول أعلاه تبرز الأهمية والمكانة الكبيرة التي تحتلها بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، كسوق لتصريف المنتجات الجزائرية طيلة فترة الدراسة حيث شكلت في مجملها متوسط يقدر بـ 88.38% من إجمالي الصادرات، وهو ما يمكن تفسيره باحتواء المنطقتين لأكثر عدد من الدول الصناعية المتقدمة، التي تعتبر من أكبر البلدان استهلاكاً لمواد الأولية والحام كمدخلات لصناعاتها والتي تشكل وخاصة منها المحروقات الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية.¹

أما المناطق الاقتصادية (آسيا، البلدان العربية، بلدان المغرب العربي، بلدان إفريقيا، بلدان المحيط وبقية الدول الأوروبية) لا تمثل مجتمعة سوى نسبة 5% كمتوسط من مجموع الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة، وهو ما يبرز درجة التركيز الجغرافي الكبير بالنسبة للصادرات الجزائرية، ومن ثم درجة التبعية الكبيرة لأسواق عدد محدود من الدول، خاصة منها دول الاتحاد الأوروبي، وما لذلك من آثار سلبية يمكن أن تنجر على الاقتصاد الوطني الذي ترتبط صادراته بالحالة الاقتصادية لهذه الدول، إلى جانب الآثار السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تفرضها الدول المستوردة على مراكز القرار جراء هذه التبعية، فضلا عن التفريط في الفرص التي يمكن أن تنجر عن توسيع المبادلات مع المناطق الأخرى.

¹ آيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص 158.

2.2.2. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

الجدول رقم (2-8): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2011)

الوحدة: 10⁶ دولار

المجموع	دول إفريقية أخرى	دول المغرب العربي	الدول العربية دون دول المغرب العربي	دول المحيط	آسيا دون الدول العربية	أمريكا الجنوبية	دول أوروبية أخرى	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون دول الاتحاد الأوروبي	دول الاتحاد الأوروبي	السنوات
11304	7	265	29	-	185	231	311	2733	7543	1990
12101	17	180	31	-	101	831	200	2433	8303	1991
10837	12	207	02	-	153	345	202	2693	7223	1992
10091	12	176	14	-	244	519	245	1929	6952	1993
8340	17	231	7	-	118	226	140	1867	5734	1994
10240	18	226	18	-	195	299	325	2521	6638	1995
13375	13	251	16	-	186	734	740	3376	8059	1996
13889	14	215	21	-	227	897	150	3702	8663	1997
10213	5	136	22	-	34	726	109	2538	6643	1998
12522	36	127	80	-	145	903	78	3095	8058	1999

المجموع	دول إفريقية أخرى	دول المغرب العربي	الدول العربية دون دول المغرب العربي	دول المحيط	آسيا دون الدول العربية	أمريكا الجنوبية	دول أوروبية أخرى	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون دول الاتحاد الأوروبي	دول الاتحاد الأوروبي	السنوات
22031	42	254	55	0	210	1672	181	5825	13792	2000
19132	26	275	315	23	476	1037	87	4549	12344	2001
18825	50	250	248	38	456	951	130	4602	12100	2002
24612	13	260	355	0	507	1220	123	7631	14503	2003
32083	26	407	521	-	686	1902	91	11054	17396	2004
46001	49	418	621	-	1218	3124	15	14963	25593	2005
54613	14	515	591	-	1792	2398	7	20546	28750	2006
60163	42	760	479	55	4004	2596	7	25387	26833	2007
79298	365	1626	797	-	3765	2875	10	28614	41246	2008
45194	93	857	564	-	3320	1841	7	15326	23186	2009
57053	79	1281	694	-	4082	2620	10	20278	28009	2010
73489	146	1586	810	41	5168	4270	102	24059	37307	2011

Source: ministère des finance, direction générale des douane, CNIS, évolution de commerce extérieur de l'Algérie

par région économique, période (2000-2010), p01

يتضح من خلال تتبع وتفحص الجدول السابق أن القارة الأوروبية تسيطر على صدارة الترتيب في تموين الجزائر بأهم وارداتها، حيث أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى ضمن الأسواق الممونة للجزائر، فقد مثلت حصتها ما يقارب 57% من إجمالي وارداتنا خلال فترة الدراسة، وتأتي فرنسا في مقدمة هذه الدول حيث تحوز على نسبة 23% مجموع واردات الجزائر، تليها إيطاليا في المرتبة الثانية بنسبة 9% لتأتي دول أوروبية أخرى مثل ألمانيا وإسبانيا، ويعزى ذلك إلى التقدم الصناعي لهذه الدول واستحواذها على الجزء الأكبر من سوق المنتجات الصناعية وحتى المنتجات غير الصناعية، والقرب الجغرافي والرصيد التاريخي الاستعماري وغيرها من الأسباب الأخرى.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في اقتصاد أي بلد، نظرا للعلاقات التي تخلقها بين المجتمعات عن طريق التبادلات السلعية التي تتمثل غالبيتها في تصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، وتزويد هذه الأخيرة بكل ما هو غير موجود في الداخل.

أما بالنسبة لواقعها في الجزائر، فقد شهدت تغيرات في السياسات التجارية المعتمدة، ابتداء بمرحلة الرقابة، ثم الاحتكار وصولا إلى مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية، وقد ارتكز قطاع التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وبصفة كلية على قطاع المحروقات، الذي يغطي الواردات المستوردة من العالم الخارجي، ويمول الاقتصاد المحلي.

الفصل الثالث

أثر الدولار والأورو على

التجارة الخارجية الجزائرية

مقدمة الفصل الثالث

في هذا الفصل سنقوم باستعراض النموذج العام لدراسة أثر الأورو والدولار على الصادرات والواردات الجزائرية من خلال نموذج قياسي اعتمدنا فيه على بيانات سنوية من 1981 إلى 2014.

لتحقيق هذا الهدف سنستخدم دوال استجابة النبضة (**Impulse Response Function**) ومكونات التباين (**Decompositions Variances**) المقدرّة من نموذج تصحيح الخطأ الموجه (**VECM**)، وهذا بعد القيام باختبار جذر الوحدة (**The Unite Root Test**)، وتحليل التكامل المشترك (**Cointegration**) ثم تحليل العلاقة السببية (**Granger Causality**).

استخدام هذه الاختبارات والأساليب يستوجب منا الوقوف عند شرحها نظريا لفهم أهم الخطوات القياسية المستخدمة كاستعراض منهجي يمكننا من بلوغ نتائج الدراسة، وعليه سنقوم بالتطرق لهذه النماذج على أساس الترتيب الموضح أعلاه.

لكن قبل هذه الدراسة القياسية سنحاول في بداية هذا الفصل بالتعريغ على أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

1. الدراسات السابقة المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر

قبل أن نتطرق لتأثير الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية، يجب علينا أولاً أن نتطرق إلى خصائص هذه الأخيرة وما يميزها عن باقي الدول، خاصة وأنها دولة مصدرة للنفط، ولهذا سنعرج على بعض الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع، من بينها دراسة صالح تومي وعيسى شقبق (2006)¹، إذ قام الباحثان بنمذجة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، خلال الفترة (1970/2002) توصل الباحثان أنه لا يمكن التفرقة بين مرحلة الاحتكار ومرحلة التحرير وهذا لبقاء الوضعية على حالها، حيث تسيطر المحروقات على مجمل الصادرات وتهيمن سلع التجهيز والسلع الغذائية على مجمل الواردات، لذلك يبقى الفرق الوحيد بين المرحلتين يتمثل في ضخامة المبالغ المالية، وهذا ما يظهر عدم نجاعة الإصلاحات والتدابير المتخذة لعدم توفر شروط تحققها. وهذا ما توصل إليه كذلك Said BRIKA وLemya MEKARSSI (2016)²، إذ أضاف الباحثان أن انهيار أسعار النفط في سنوات 1978، 1986، 1994، 2008 كشفت عن ضعف الاقتصاد الجزائري.

وفي نفس الموضوع توصلت دراسة للباحث Mohsen Mehrara (2013)³، إلى عدم تأثير التجارة الغير نفطية على الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة كبيرة من الدول المصدرة للنفط، بل بالعكس إذ أن الناتج المحلي الإجمالي وعائدات النفط هما اللذان يدفعان بالتجارة الخارجية، وهذا جد مقلق خصوصا أن الرهانات المستقبلية التي ستواجه هذا القطاع في الجزائر كبيرة ومتعددة، هذا ما تحدث عنه

¹ تومي، صالح، شقبق، عيسى. (2006). النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، خلال الفترة (1970.2002). مجلة الباحث، (04)، 31-40.

² BRIKA, S., MEKARSSI, L. (2016). Analysis of Algerian Trade Performance: From 1970 to 2014. Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, 4(1), p 13-17.

³ Mehrara, M. (2013). The Relationship between non-oil Trade and GDP in Petroleum Exporting Countries. International Letters of Social and Humanistic Sciences, 12, p 63-70.

فيصل بملولي (2012)،¹ جميلة الجوزي (2012)،² فبعد سريان اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، وآفاق الانضمام إلى منظمة التجارة الخارجية، أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الجهوية والدولية، فبالرغم من الجهود المبذولة من السلطات للرفع من مستوى الصادرات خارج المحروقات، إلا أن مستواها يبقى ضعيفا وهذا يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني، وفي الموضوع نفسه تحدث كذلك إبراهيم بلقطة (2013)،³ محمد مسعي (2012)،⁴ وصاف سعيدي (2002)،⁵ وقبلهم Jamshid وRodney D. Green وHeidarian (1989)،⁶ حيث توصلوا إلى نفس النتيجة السابقة.

أما فيما يخص جانب الواردات، فقد تناول هذا الموضوع الباحثان Roland Beck وAnnette Kamps (2009)،⁷ حيث قاما بدراسة محددات الطلب على الواردات لشريحة كبيرة من البلدان المصدرة للنفط، وتبين من التحليل أن الطلب على الواردات لا يعتمد فقط على الطلب المحلي وسعر الصرف الحقيقي، وإنما كذلك على الصادرات وأسعار النفط، حيث أن الارتفاع في أسعار النفط أدى بحكومات هذه الدول إلى استخدام إيرادات الصادرات النفطية إلى حد كبير في تمويل الواردات. أضاف إلى ذلك الباحثان تومي صالح وجمعة رضوان (2013)،⁸ أن الواردات الجزائرية تتأثر

¹ بملولي، فيصل. (2012). التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، (11)، ص 111-122.

² الجوزي، جميلة. (2012). ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، (11)، 225-236.

³ بلقطة، إبراهيم. (2013). تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009). مجلة الباحث، (12)، 9-18.

⁴ مسعي، محمد. (2012). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، (10)، 147-160.

⁵ وصاف سعيدي. (2002). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات. مجلة الباحث، (01)، 6-17.

⁶ Heidarian, J., Green, R. D. (1989, October). The impact of oil-export dependency on a developing country, The case of Algeria. Energy economics, 11(4), 247-261.

⁷ Beck, R., Kamps, A. (2009, February). Petrodollars and Imports of oil exporting countries. Working Paper Series, 1012, 04-36.

⁸ تومي، صالح، جمعة، رضوان. (2013). علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية 1970-2010، دراسة قياسية لحالة الجزائر. مجلة الباحث، (12)، 69-76.

بأسعار النفط ومعدلات التضخم لدى الدول المتقدمة، وهذا يعني أن حتى الواردات كذلك مرهونة بالمتغيرات الاقتصادية الدولية.

فيما يخص سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية، توصل صالح تومي وعيسى شقبق (2006)،¹ ولزعر علي وآيت يحيى سمير (2012)،² إلى أن سياسة الصرف لم تستطع تحفيز الصادرات خارج المحروقات، ولم تكن أبدا هي السبب في فائض الميزان التجاري في الجزائر، وفي نفس الوقت ليست هي السبب في عدم تحفيز الصادرات خارج المحروقات، وهذا لسبب بسيط أن الجزائر دولة أحادية التصدير، ولا يمكن الحكم على هذه السياسة على أنها سيئة، ذلك أن إعطاء نفس جديد للتنافسية لا يمكن التحكم فيه بأداة واحدة فقط (معدل الصرف)، وإنما بالرفع من مستوى إنتاجها وبالتالي فرض وجودها في السوق الدولية.

فواقع التنافسية الخارجية للجزائر هو أعمق بكثير من أن يتأثر بمعدل الصرف الفعلي الحقيقي فقط. وأضاف بعد ذلك إسماعيل بن قانة وعيسى بهدي (2014)،³ أن تخفيض قيمة العملة الجزائرية له تأثير بطيء على متغيرات الاقتصاد الجزائري، إذ تتعارض السياسات المطبقة مع الواقع الاقتصادي.

كما أشارت دراسة Benhabib et al (2014)،⁴ أن الزيادة في أسعار النفط من شأنها أن تخفض من قيمة الدينار الجزائري، هذا التأثير السلبي يؤكد أن الدينار ليس بعملة نفطية ويعكس كذلك الدور المحير لسياسة سعر الصرف في الجزائر. إذ أشار كذلك Kamel SI و Ali BENDOB

¹ تومي، صالح، شقبق، عيسى. (2006). النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، خلال الفترة (1970-2002). مجلة الباحث، (04)، 31-40.

² لزعر، علي. آيت يحيى، سمير. (2012). معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري. مجلة الباحث، (11)، 49-58.

³ بن قانة، إسماعيل، بهدي، عيسى. (2014). قياس اثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكللي للاقتصاد الجزائري للفترة بين : 1970-2012. مجلة الباحث، (14)، 97-107.

⁴ BENHABIB, A., SI MoHAMMED, K., MALIKI, S. (2014, May). The relationship between oil price and the Algerian exchange rate. Topics in Middle Eastern and African Economies, 16(1), 127-141.

MOHEMMED (2014)،¹ إلى تبعية السياسة لنقدية لتقلبات أسعار النفط، وبقاء هذه لتبعية مادام قطاع النفط يسيطر على الاقتصاد الجزائري.

لتأكيد ما جاء قبلا، سنتطرق إلى الدراسات التي تناولت سعر النفط وعلاقته باقتصادات الدول (المصدرة والمستوردة للنفط) منها دراسة Lutz Kilian وآخرون (2009)،² التي درست أثر صدمات النفط على الموازين الخارجية للدول المصدرة والمستوردة للنفط، أيضا دراسة Leili Nikbakht (2009)،³ التي درست العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف لدول الأوبك، بالإضافة إلى دراسة M.Hakan Berument وآخرون (2010)،⁴ التي تطرقت إلى أثر سعر النفط على النمو دول MENA "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، حيث أكدت كل هذه الدراسات على تأثير سعر النفط على اقتصادات هذه الدول خاصة المصدرة للنفط.

أما بالنسبة لسعر صرف الدولار فمن البديهي أن يكون له تأثير على اقتصادات الدول المصدرة للنفط، فقطاع النفط هو محور هذه العلاقة، وقد أكدت ذلك دراسة Ayoub Yousefia و Tony S. Wirjanto (2003)،⁵ التي تطرقت إلى أثر تغيرات سعر صرف الدولار على الموازين التجارية لثلاثة دول مصدرة للنفط (إيران، فنزويلا، المملكة العربية السعودية) من خلال استعمال سعر صرف تمريفي في النموذج، والذي يسمح للتغيرات في سعر صرف الدولار بالتأثير على أسعار الاستيراد والتصدير، كما يسمح لتغيرات هذه الأسعار بالتأثير على كميات الواردات

¹ BENDOUB , A., SI MoHAMMED, K. (2014). L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie Cas de l'Algérie durant 1980-2010 : Etude économétrique. El-Bahith Review, (14), 17-25.

² Kilian, L., Rebucci, A., Spatafora, N. (2009). Oil shocks and external balances. Journal of International Economics, 77, 181-194.

³ Nikbakht, L. (2010, January). Oil Prices and Exchange Rates: The Case of OPEC. Business Intelligence Journal, 3 (1), 83-92.

⁴ Berument, M.H., Ceylan, N.B., Dogan, N. (2010, January). The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries. The Energy Journal, 31(1), 149-176.

⁵ Yousefi, A., Wirjanto, T.S. (2003). Exchange rate of the US dollar and the J curve: the case of oil exporting countries. Energy Economics, 25, 741-765.

والصادرات. وتشير النتائج إلى تأثير سعر صرف الدولار على أسعار الواردات والصادرات، حيث انه عند انخفاض قيمة الدولار ترفع هذه الدول من أسعار صادراتها الأساسية (النفط) وذلك لتغطية الارتفاع في أسعار واردتها.

هذا بالإضافة إلى أطروحة دكتوراه للباحث سي محمد كمال¹ بعنوان "التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر" (2013/2014) وتبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة أن وجود العلاقة العكسية بين الدولار والنفط خلال العقد الأخير أدت إلى رفع من قيمة الصادرات بالرغم من انخفاض الدولار أمام الأورو، وهذا ما ساهم في سياسة مناوئة للإنفاق العام، كما أن انخفاض الدولار أمام الأورو عمل على رفع فاتورة الواردات بسبب أن هذا الأخير هو عملة لـ 50% من الواردات المتأتية من منطقة الأورو .

2. الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين الدولار والنفط

نظرا لأهمية قطاع النفط في التجارة الخارجية ودرجة تأثيره بالمتغيرات الخارجية كالدولار الأمريكي، ركزنا على البحوث والدراسات التي ناقشت هذا الموضوع. فقد ظهرت دراسات جمة تختبر العلاقة القائمة بين النفط والدولار الأمريكي والتي توصلت إلى نتائج متباينة وغير حاسمة، إذ قاد الجدل الواسع في تحديد هذه العلاقة إلى عدة وجهات نظر:

☞ وجهة النظر الأولى: تدل على وجود علاقة أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار الأمريكي، مثل دراسة Virginie Coudert وآخرون (2008)،² إذ توصلوا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين خلال الفترة الممتدة من (1974-2004)، إضافة إلى وجود علاقة سببية تمتد من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار الأمريكي، إذ أن ارتفاع سعر

¹ سي محمد كمال، "التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف الأستاذ الدكتور بن حبيب عبد الرزاق، فرع مالية ومؤسسات، 2013/2014.

² Coudert, V., Mignon, V., Penot, A. (2008, January). Oil Price and the Dollar. Energy Studies Review, 15(2), 1-20.

النفط يودى إلى تحسن الأصول الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وهذا له تأثير ايجابي في سعر صرف الدولار الأمريكي، نفس العلاقة الايجابية توصل إليها كل من Su zhou (1995)،¹ و Amano Robert و Simon Van Norden (1998)،² و Bénassy-Quéré وآخرون سنة (2007)،³ و Shiu-Sheng Chen و Hung-Chyn Chen (2007)،⁴ هذه الدراسات تناولت تحليل العلاقة من فترة السبعينات حتى منتصف سنوات 2000، أما الدراسات التي حللت العلاقة بعد سنة 2000 فقد توصلت إلى وجود علاقة سلبية تتجه من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار الأمريكي كدراسة Sadek Melhem و Michel Terraza (2007)،⁵ ودراسة Christian Grisse (2010).⁶

أما وجهة النظر الثانية، فتدل على وجود علاقة عكسية تتجه من سعر صرف الدولار الأمريكي إلى سعر النفط، فهناك عدة دراسات أكدت ذلك منها دراسة Zhang, Yue-Jun و Zouaoui Chiker Elmezouar و Mazeri abdelhafid (2008)،⁷ وآخرون

¹ Zhou, S. (1995, April). The response of real exchange rates to various economics hocks. Southern economic journal, 61(4), 936-954.

² Robert, A., Van Norden, S. (1998). Oil Prices and the Rise and Fall of the U.S. Real Exchange Rate. Journal of International Money and Finance, 17(2), 299-316.

³ Bénassy-Quéré, A., Mignon, V., Penot, A. (2007, November). China and the relationship between the Oil price and the dollar. Energy Policy, 35(11), 5795-5805.

⁴ Chen, S.-S., Chen, H.-C. (2007). Oil prices and real exchange rates. Energy Economic, 29, 390-404.

⁵ Melhem, S., Terraza, M. (2007). The oil single price and the dollar agricultural and Resources economics. west university and resource economic, west Virginia university, 1-35.

⁶ Grisse, C. (2010, December). What Drives the Oil-Dollar Correlation? Federal Reserve Bank of New York, 1-22. Retrieved from <https://www.aeaweb.org/conference/2011/retrieve.php?pdfid=650>.

⁷ Zhang, Y. J., Fan, Y., Tsai, H. T., Wei, Y. M. (2008). Spillover effect of US exchange rate on international crude oil price. Journal of Policy Modeling, 30(6), 973-991.

(2013)¹ ودراسة Fu-Lai Lin وآخرون (2015)²، حيث أثبتت هذه الأخيرة وجود العلاقة السلبية بعد سنة 1995، بينما أكد Filip Novotný (2012)³، أنه لم يكن لسعر صرف الدولار تأثير كبير على تغيرات أسعار النفط قبل سنة 2005، وإنما كانت تتأثر بتغيرات أخرى، ولكن بعدها أصبح تأثير سعر صرف الدولار أقوى من المتغيرات الأخرى على أسعار النفط وبشكل سلبي، وافقته في ذلك Virginie Coudert و Valérie Mignon (2016)⁴، إذ توصلت الباحثتان أن التأثير السلبي للدولار على النفط ظهر بعد سنة 2005 أما من قبل كانت علاقتهما ايجابية، وكان قد أضاف John Baffes وآخرون (2015)⁵، أنه من العوامل التي أدت إلى الانخفاض الحاد لأسعار النفط في سنة 2014 بعد أربع سنوات من الاستقرار هو ارتفاع قيمة الدولار، أما دراسة Andreas Breitenfellner و Jesús Crespo Cuaresma (2008)⁶، فلم تجد علاقة واضحة لاتجاه السببية بين المتغيرين، إلا أنها أثبتت أن استخدام معلومات سعر الصرف ومحدداته تحسن إلى حد كبير في توقعات أسعار النفط، وجد كذلك Selien De Schryder و Gert Peersman (2013)⁷، أن ارتفاع قيمة الدولار يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط، وأن تأثيره على الطلب على النفط أقوى ن تأثير أسعار النفط نفسها.

¹ Mazeri, A., Zouaoui, C.E. (2013). The Relationship between Oil Prices and Exchange Rate of USD/ Euro. International Journal of Humanities and Applied Sciences (IJHAS), 2(5), 165-168.

² Lin, F.-L., Chen, Y.-F., Yang, S.-Y. (2015). Does the value of US dollar matter with the price of oil and gold? A dynamic analysis from time-frequency space. International Review of Economics and Finance, doi:10.1016/j.iref.2015.10.031.

³ Novotný, F. (2012). The link between the brent crude oil prise and the US Dollar exchange rate. PRAGUE ECONOMIC PAPERS, 2, 220-232.

⁴ Coudert, V., Mignon, V. (2016). Reassessing the empirical relationship between the oil price and the dollar. Energy Policy, 95, 147-157.

⁵ Baffès, J., Kose, M. A., Ohnsorge, F., Stocker, M. (2015, March). The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses. Policy Research Notes, 15(01), 1-60.

⁶ Breitenfellner, A., Crespo Cuaresma, J. (2008, January). Crude Oil Prices and the USD/EUR Exchange Rate. MONETARY POLICY & THE ECONOMY, Q4/08, 102-121.

⁷ De Schryder, S., Peersman, G. (2013, February). The U.S. dollar Exchange Rate and the Demand for Oil. CESifo Working Paper, 4126, 1-27.

دراسة أخرى للباحث Gabriel Gomes (2016)،¹ أكد فيها على تأثير سعر صرف الدولار على الحركة المتبادلة بين أسعار النفط وسعر صرف البلدان المصدرة للنفط.

أما الوجهة الثالثة، فقد دلت على علاقة ثنائية بين سعر صرف الدولار الأمريكي وسعر النفط كدراسة Marcel Fratzscher وآخرون (2014)،² إذ وجد أن هناك سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين منذ سنة 2001، وهذا راجع إلى تأثير كلا المتغيرين بمخاطر وعوائد سوق الأسهم، حيث أن أسعار النفط لم تكن تتفاعل مع التغيرات في الأصول المالية قبل عام 2001، إذ يمكن تفسير ذلك من خلال زيادة استخدام النفط كموجودات مالية على مدى العقد الماضي، إضافة إلى دراسة Rongbao Gu و Jiaqi Jiang (2016)،³ التي حللت أثر الصدمات الهيكلية للنفط على العلاقة المتبادلة بين الدولار والنفط، وبينت النتائج أن الارتباط المتبادل بين المتغيرين يكون غير فعال عند فصل الصدمات الهيكلية للنفط.

¹ Gomes, G. (2016, May). On the Impact of Dollar Movements on Oil Currencies. CEPII Working Paper, 11, 1-28.

² Fratzscher, M., Schneider, D., Van Robays, I. (2014, July). Oil Prices, Exchange Rates and Asset Prices. ECB Working Paper, 1689, 1-44.

³ Jiang, J., Gu, R. (2016). Asymmetrical long-run dependence between oil price and US dollar exchange rate—Based on structural oil shocks. Physica A, 456, 75-89.

الجدول رقم (3-1): الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين الدولار والنفط

نتائج الدراسة	أساليب وطرق الدراسة	متغيرات الدراسة	فترة الدراسة	عنوان الدراسة	اسم الباحث وتاريخ الدراسة
وجود علاقة ايجابية وطويلة الأجل بين المتغيرين، وجود علاقة سببية تنتقل من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار	cointegration test, granger causality, VECM	سعر النفط، سعر صرف الدولار الفعلي الحقيقي	بيانات شهرية من جانفي 1974 إلى نوفمبر 2004	Oil Price and the Dollar	Virginie Coudert, Valerie Mignon, Alexis Penot/ January 2008
وجود علاقة ايجابية وطويلة الأجل بين المتغيرين، وجود علاقة سببية تنتقل من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار	cointegration test, granger causality, ECM	سعر النفط الحقيقي، سعر صرف الدولار	من فيفري 1992 إلى جانفي 1993	Oil Prices and the Rise and Fall of the U.S. Real Exchange Rate	Amano Robert, Simon Van Norden/ April 1998
وجود علاقة سلبية تتجه من سعر النفط الى سعر صرف الدولار، سعر الفائدة للو.م.أ له يفسر الى حد كبير هذه العلاقة السلبية	Granger causality, structural VAR model, Variance decompositions, Impulse response functions	سعر النفط، سعر صرف الدولار، سعر الفائدة للو.م.أ	بيانات أسبوعية لسعر النفط، وفصلية بالنسبة لسعر صرف الدولار وسعر الفائدة للو.م.أ، من سنة 2003 إلى 2010	What Drives the Oil-Dollar Correlation?	Christian Grisse / Décembre 2010

نتائج الدراسة	أساليب وطرق الدراسة	متغيرات الدراسة	فترة الدراسة	عنوان الدراسة	اسم الباحث وتاريخ الدراسة
كان انخفاض سعر صرف الدولار عاملا رئيسيا وراء ارتفاع أسعار النفط، تأثير الدولار على سوق النفط يظهر بشدة على المدى الطويل، أما على المدى القصير فهو محدود	cointegration test, VAR model, ARCH type models , Granger causality	سعر النفط، سعر صرف الدولار	من 4 جاني 2000 إلى 31 ماي 2005	Spillover effect of US exchange rate on international crude oil price	Zhang, Yue-JunFan, Ying Tsai, Hsien-Tang Wei, Yi-Ming/ 2008
وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرين، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية واضحة تتجه من سعر الصرف الدولار/الأورو إلى أسعار النفط	cointegration test, granger causality	سعر النفط، سعر صرف الدولار مقابل الأورو	من 1 ماي 2008 إلى 1 فيفري 2013	The Relationship between Oil Prices and Exchange Rate of USD/ Euro	Mazeri abdelhafid Zouaoui Chiker Elmezouar/2013
وجود علاقة قصيرة الأجل بين النفط وسعر الصرف الدولار بعد عام 1995، حيث قاد انخفاض قيمة سعر الصرف الدولار إلى ارتفاع سعر النفط	تحليل المويجات (wavelet analysis)	سعر النفط، سعر صرف الدولار، سعر الذهب	من 10 فبراير 1982 إلى 31 جويلية 201 بعدد 1643 مشاهدة	Does the value of US dollar matter with the price of oil and gold?	Fu-Lai Lin, Yu-Fen Chen, Sheng-Yung Yang/2015

نتائج الدراسة	أساليب وطرق الدراسة	متغيرات الدراسة	فترة الدراسة	عنوان الدراسة	اسم الباحث وتاريخ الدراسة
قبل سنة 2005 لم يكن لسعر الصرف الدولار تأثير كبير على تغيرات سعرا لنفط، حيث أن هذا الأخير كان يتأثر بتغيرات أخرى، بينما زاد تأثير (سليبي) سعر الصرف الدولار على تغيرات سعر النفط بعد سنة 2005	granger causality, تحديد استراحة هيكلية في ديسمبر 2004 باستعمال Chow test	سعر النفط، سعر صرف الدولار، بالإضافة إلى متغيرات أخرى لها علاقة بسعر النفط	بيانات شهرية من سنة 1994 إلى 2010	The link between the brent crude oil prise and the US Dollar exchange rate	Filip Novotný/ 2012
عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين ، لكن توجد علاقة قصيرة الأجل تنتقل من سعر الصرف الدولار إلى سعر النفط، تكون سلبية خلال الفترة بأكملها في حين تكون ايجابية عند إنهاء العينة عند سنة 2004	cointegration test, VAR model, Impulse response functions, Granger causality, STR model	السعر الحقيقي للنفط، سعر صرف الفعلي للدولار	من سنة 1974 إلى 2015 من سنة 1974 إلى 2004	Reassessing the empirical relationship between the oil price and the dollar	Virginie Coudert, Valérie Mignon/ 2016
بالرغم من عدم وضوح اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين، إلا انه تبين أن معلومات سعر الصرف تحسن إلى حد كبير توقعات أسعار النفط	AR model, VAR model, VEC model	سعر النفط، سعر صرف الدولار مقابل الاورو، بالإضافة إلى متغيرات أخرى متعلقة بسعر الصرف	من جانفي 1983 إلى ديسمبر 2007	Crude Oil Prices and the USD/EUR Exchange Rate	Andreas Breitenfellner, Jesús Crespo Cuaresma/2008

نتائج الدراسة	أساليب وطرق الدراسة	متغيرات الدراسة	فترة الدراسة	عنوان الدراسة	اسم الباحث وتاريخ الدراسة
ارتفاع قيمة الدولار يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط، وأن تأثيره على الطلب على النفط أقوى من تأثير أسعار النفط نفسها	تقنيات تقدير بيانات بانل: Panel unit root and cointegration tests, Panel error correction mode	الطلب على النفط، سعر صرف الدولار، سعر النفط	من سنة 1971 إلى 2008، لعينة من 65 بلد مستورد للنفط (مناطق غير دولارية)	The U.S. dollar Exchange Rate and the Demand for Oil	Selien De Schryder, Gert Peersman/ February 2013
الزيادة في أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لهذه الدول على المدى لطويل (هذا يؤكد أنها عملات نفطية)، تتحرك عملات النفط بالتنسيق مع سعر النفط إذا لم يرتفع سعر الصرف الدولار بـ 2.5% عن قيمته الحقيقية، في حين إذا ارتفع عن هذه النسبة تصبح العلاقة بين عملات النفط وسعر النفط سلبية	cointegration test, STR model	سعر صرف الدولار، سعر النفط، سعر الصرف الحقيقي للبلدان المصدرة للنفط	من سنة 1980 إلى 2014، لعينة من 16 دولة مصدرة للنفط (11 دولة من للأوبك)	On the Impact of Dollar Movements on Oil Currencies	Gabriel Gomes /May 2016

نتائج الدراسة	أساليب وطرق الدراسة	متغيرات الدراسة	فترة الدراسة	عنوان الدراسة	اسم الباحث وتاريخ الدراسة
<p>هناك سببية ثنائية الاتجاه بين سعر النفط وسعر صرف الدولار منذ سنة 2001، وهذا راجع إلى تأثير كلا المتغيرين بمخاطر وعوائد سوق الأسهم، حيث أن أسعار النفط لم تكن تتفاعل مع التغيرات في الأصول المالية قبل عام 2001، إذ يمكن تفسير ذلك من خلال زيادة استخدام النفط كموجودات مالية على مدى العقد الماضي.</p>	<p>Granger causality, structural VAR model</p>	<p>سعر النفط، سعر صرف الدولار، أسعار الأصول المالية</p>	<p>من 2 جانفي 2001 إلى 19 أكتوبر 2012</p>	<p>Oil Prices, Exchange Rates and Asset Prices</p>	<p>Marcel Fratzscher, Daniel Schneider, Ine Van Robays/ July 2014</p>
<p>إن الارتباط المتبادل بين سعر صرف الدولار وسعر النفط يكون غير فعال عند فصل الصدمات الهيكلية للنفط.</p>	<p>method of MF-ADCCA (Multifractal Asymmetric Detrended Cross-Correlation Analysis)</p>	<p>سعر النفط، سعر صرف الدولار، الصدمات الهيكلية للنفط</p>	<p>بيانات يومية من 4 جوان 2000 إلى 31 ديسمبر 2014</p>	<p>Asymmetrical long-run dependence between oil price and US dollar exchange rate-Based on structural oil shocks</p>	<p>Jiaqi Jiang, Rongbao Gu/ March 2016</p>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد مصادر مختلفة

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

1. اختبار جذر الوحدة

يعتبر اختبار جذر الوحدة أساسي لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة وتحديد درجة تكاملها لما لهما من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنباً لظاهرة الانحراف الزائف، والذي يعني أن العلاقة بين متغيرين أكثر تعبر عن علاقة زائفة.

نبدأ في عرض هذا الاختبار بالنموذج التالي الذي يسمى بنموذج الانحراف الذاتي من الرتبة الأولى:¹

$$Y_t = Y_{t-1} + \mu_t \Rightarrow I$$

حيث: μ_t : هو حد الخطأ العشوائي والذي يفترض فيه:

- وسط حسابي يساوي الصفر
- تباينه ثابت
- قيمه غير مرتبطة، وعندئذ يسمى بحد الخطأ الأبيض

ويلاحظ أن معامل الانحدار للصيغة $I=1$ ، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة التي تعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه زمني في البيانات.

$$Y_t = p Y_{t-1} + \mu_t \Rightarrow II$$

ولذلك إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية: $p=1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر الوحدة ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار أو عدم السكون. وتعرف السلسلة التي يوجد بها جذر مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي، وهي احد الأمثلة للسلاسل غير الساكنة.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية 2005، ص654-

ويمكن إعادة صياغة معادلة II في الصياغة التالية:

$$\left. \begin{aligned} \Delta Y_t &= (p - 1)Y_{t-1} + \mu_t \\ \Delta Y_t &= \lambda Y_{t-1} + \mu_t \end{aligned} \right\} \Rightarrow \text{III}$$

حيث: $\lambda = p - 1$

ولقد تم الحصول على الصيغة III بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة II للحصول على الفروق

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1} \text{ ، حيث : } \Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

والآن يصبح فرض العدم: $\lambda = 0$

ويلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن $\lambda = 0$ ، فإن السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة أي:

$$\Delta Y_t = \mu_t$$

وإذا كانت السلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة فإنه السلسلة

الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى Integrated of Order 1 أي (1) I.

أما إذا كانت السلسلة ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية - الفروق الأولى

للفروق الأولى - فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي (2) I وهكذا.

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة الصفر، أي (0) I.

ويلاحظ في هذا الصدد أن الفروض التي يتعين اختبارها تتمثل في:

* فرضية العدم: بيانات السلسلة الزمنية Y_t غير مستقرة $H_0: p = 1 \text{ or } \lambda = 0$

* الفرضية البديلة: بيانات السلسلة الزمنية Y_t مستقرة $H_1: p < 1 \text{ or } \lambda < 0$

ويلاحظ كذلك أن السلسلة الزمنية لا تكون مستقرة أو متجهة نحو الاستقرار إلا إذا كان معدل

التقلب قصير الأجل فيها متناقصا بما يضمن تقاربها من وضع التوازن طويل الأجل، ولعل ما يضمن

تحقيق ذلك هو أن يكون: $\lambda < 0$ أو $p < 1$ أما إذا كان: $\lambda > 0$ أو $p > 0$ فإن هذا

يعبر عن تباعد السلسلة الزمنية عن وضع الاستقرار، أي وضع التوازن طويل الأجل.

ومن أهم الاختبارات التي تستخدم في اختبار جذر الوحدة هناك اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey and Fuller 1999-1981) واختبار فليبيس بيرون (Philips Perron 1988)، إذ تعد من أشهر الاختبارات المستخدمة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.

1.1 ديكي - فولر¹

أ. اختبار ديكي - فولر: يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر: صيغة النموذج، حجم العينة، مستوى المعنوية.

* صيغة السير العشوائي البسيطة: ومثل هذه الصيغة لا يوجد بها حد ثابت ولا متغير اتجاه زمني، وذلك على النحو التالي:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \mu_t$$

* صيغة السير العشوائي مع حد ثابت:

$$Y_t = a + \rho Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = a + \lambda Y_{t-1} + \mu_t$$

* صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني:

$$Y_t = a + a_1 T + \rho Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = a + a_1 T + \lambda Y_{t-1} + \mu_t$$

غير أن اختبار ديكي - فولر DF لا يصبح ملائماً إذا وجدت هناك مشكلة الارتباط الذاتي في الحد العشوائي، رغم كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدره قد تكون مستقرة،

¹ Dicky, and Fuller, W (1981): Likelihood Ratio Statistics for Auto-regressive Time Series with and Unit Root, Econometric Vol, 49 NO, 4, P1057-1072

عندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey Fuller، فهو يصحح مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخط العشوائي بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطة.

ب. اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF): يعتمد هذا الاختبار على نفس العناصر الثلاث التي سبقت الإشارة إليها في حالة اختبار ديكي - فولر (DF)، ويتضمن هذا الاختبار ثلاث معادلات انحدار مختلفة تحتوي الثانية على حد ثابت والثالثة على حد ثابت واتجاه زمني، أما الأولى بدون حد ثابت ولا اتجاه زمني وموضحة كالآتي:

$$\Delta Y_{\tau} = \lambda Y_{\tau-1} + \sum_{j=1}^n p \Delta Y_{\tau-j} + \varepsilon_{\tau} \quad * \text{المعادلة الأولى:}$$

$$\Delta Y_{\tau} = a + \lambda Y_{\tau-1} + \sum_{j=1}^n p \Delta Y_{\tau-j} + \varepsilon_{\tau} \quad * \text{المعادلة الثانية:}$$

$$\Delta Y_{\tau} = a + bT + \lambda Y_{\tau-1} + \sum_{j=1}^n p \Delta Y_{\tau-j} + \varepsilon_{\tau} \quad * \text{المعادلة الثالثة:}$$

إذ أن a ، b ، λ ، p تشير إلى المعلمات المراد تقديرها و Y_{τ} للسلسلة الزمنية المراد دراستها، ε_{τ} لحد الخطأ العشوائي و T للزمن و Δ للفرق الأول للسلسلة الزمنية و n لمقدار الفجوة الزمنية. ويتم اختبار مقدار الفجوة الزمنية n ليخدم عرض سلامة البواقي من الارتباط الذاتي.

وينطوي اختبار ADF على اختبار فرضية العدم $H_0: \lambda = 0$ (تحتوي Y_{τ} على جذر الوحدة) والفرضية البديلة $H_1: \lambda < 0$ (ساكنة Y_{τ})، وبمقارنة إحصائية τ ل λ بالقيمة الجدولية، فإذا كانت τ المحسوبة أصغر من الجدولية يتم رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

2.1 اختبار فيليبس بيرون (PP):¹

يختلف هذا الاختبار على اختبار (ADF) في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في عين الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن، إلا أنه يقوم على نفس صيغ اختبار ديكي فولر الموسع كما يتم استخدام نفس القيم الحرجة.

ويعرف بأن اختبار (PP) له قوة أكبر من اختبار (ADF) وذلك لأن اختبار (ADF) قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي AR (Autoregressive Process) بينما اختبار (PP) فهو قائم على افتراض أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية

ARIMA (Autoregressive Integrated Moving Average).

2. اختبار التكامل المشترك

1.2. تعريف تكامل السلاسل الزمنية²

إذا كان هناك متغير Y_T مستقر في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر أي: $Y_T \sim I(0)$.

وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية وأصبح مستقرا بعد الحصول على الفروق

$$\Delta Y_T = Y_T - Y_{T-1} \text{ الأولى:}$$

يقال أنه متكامل من الرتبة الأولى، أي أن: $Y_T \sim I(1)$

¹ Phillips P.C.B and Perron, P(1988) "Testing for a unit Root in Time Series Regression", Biometrika –Vol. 75, P. 335–346

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 669.

وبوجه عام إذا أصبحت السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير ما Y_T مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة d ، أي أن:

$$Y_T \sim I(d)$$

* وتوجد هناك بعض الخصائص المتعلقة بتكامل السلاسل الزمنية منها:

أ. إذا كان هناك متغيران X_T و Y_T وكانت رتبة تكامل كل واحد منهما كما يلي:

$$X_T \sim I(0)$$

$$Y_T \sim I(1)$$

فإن السلسلة Z_T التي تشير إلى مجموعهما تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي أن:

$$Z_T = (X_T + Y_T) \sim I(1)$$

ب. لا يؤثر إضافة حد ثابت أو ضربه في سلسلة زمنية على رتبة تكاملها.

فلو أن: $X_T \sim I(d)$ and $a, b = \text{constant}$ فإن: $Z_T = (a + b X_T) \sim I(d)$

ج. يترتب على طرح سلسلتين متكاملتين من رتبة واحدة الحصول على سلسلة جديدة متكاملة من نفس الرتبة، فلو أن:

$$Y_T \sim I(d)$$

$$X_T \sim I(d)$$

$$a = \text{constant}$$

$$Z_T = (Y_T - aX_T) \sim I(d)$$

د. إذا قمنا بتقدير علاقة بين متغيرين x_T و y_T وكان كل منهما متكامل من الرتبة الأولى فسنحصل على بواقي متكاملة من الرتبة الأولى أيضا، وهو ما يعني ان المتغيرين لا يتصفان بخاصية التكامل المشترك على النحو الذي سوف نوضحه فيما بعد، أي إذا كان:

$$Y_T \sim I(1)$$

$$X_T \sim I(1)$$

$$Y_T = a + bX_T + \mu_T$$

فإن: (1) $\mu_\tau \sim$

ولعل هذا يعني أنه حتى إذا كان هناك سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة كل على حدا، فليس هناك ما يضمن اتصافهما بخاصية التكامل المشترك.

2.2. تعريف التكامل المشترك¹

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدا، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

ويتطلب حدوث التكامل المشترك، أن تكون السلسلتان X_τ ، Y_τ متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدا، وأن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة الصفر، أي:

$$Y_\tau \sim I(1)$$

$$X_\tau \sim I(1)$$

$$Y_\tau = a + bX_\tau + \mu_\tau$$

$$\mu_\tau \sim I(0)$$

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي (μ_τ) يقيس انحراف العلاقة المقدر في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني الأجل الطويل.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة توازن طويلة الأجل

¹ أ.د. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري، "دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة - العدد الثالث و الثلاثون، 2012، ص 154.

3.2. اختبار التكامل المشترك¹

يوجد هناك العديد من اختبارات التكامل المشترك، منها:

- اختبار إنجل جرانجر (Engle.Granger).
- واختبار الانحدار المتكامل لديرين واتسون (Cointe rating Régression Durbin– Watson Test).

وهناك اختبارات أخرى أكثر شمولية وتعقيد مثل اختبارات جوهانسن (Johansen Approach)، حيث يستخدم هذا الاختبار في حالة النماذج متعددة المعادلات الآنية من الصيغة VAR، حيث تتمثل فكرة اختبار جوهانسن في معرف عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات.

ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل هناك اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانيات العظمى (LR) Linkelihood Ratio test وهما اختبار الأثر (λ Trace test) واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigen Value test).

$$\lambda_{tarce(r)} = -T \sum_{i=r+1}^p \log (1 - \hat{\lambda}_i) \quad * \text{ ويعرف اختبار الأثر بـ:}$$

$$\lambda_{max(n,r+1)} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i) \quad * \text{ ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ:}$$

حيث (I) تمثل عدد متجهات التكامل تحت الفرضية العدمية، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي على الأكثر (I) متجه، ويتم رفض هذه الفرضية مقابل قبول الفرض الذي ينص على أن عدد المتجهات التكامل يزيد عن (I) متجه إذا كانت القيمتين الإحصائيتين (λ_{tarce}) و (λ_{max}) المحسوبتين أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية مفترض.

¹ Johansen, S. and Juselius, K. "Maximum Likelihood Estimation and Interference on Co integration with application to the Demand for money", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol.52, (1992). P169-210

3. اختبار السببية لجرا نجر

يقال أن X_T يسبب Y_T لو أن التنبؤ يقيم Y_T عن طريق القيم السابقة للمتغير X_T بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير Y_T ، كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير Y_T فقط.¹

يعتمد اختبار (Granger, 1969) للسببية على تقدير المعادلتين التاليتين:²

$$Y_T = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_i Y_{T-i} + \sum_{j=0}^m \beta_j X_{T-j} + U_T \quad \Rightarrow (1)$$

$$X_T = \delta_0 + \sum_{K=1}^P \delta_K X_{T-K} + \sum_{L=0}^q \lambda_L Y_{T-L} + V_T \quad \Rightarrow (2)$$

حيث أن: α_i ، β_j ، δ_k ، λ_L معاملات يراد تقديرها.

$$n, \dots, 2, 1 = i$$

$$m, \dots, 0, 1 = j$$

$$p, \dots, 1, 2 = k$$

$$q, \dots, 0, 1 = L$$

U_T, V_T حدين عشوائيين يتباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي الصفر، (q,p,m,n) مقادير

الفجوات الزمنية.

ويتم تقدير المعادلتين السابقتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، ومن ثم يتم إجراء

اختبار F للفرضية العدمية H_0 التالية: $H_0: \beta_j = 0$

¹ عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، ص 689.

² C.W.Granger (1969): «Investigation Causal Relations bay Econometric Model and Cross-spectral Methods», Econometrica, Vol, No.3 July, 1969), pp. 424-438.

الفصل الثالث: أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية

وتشير فرضية العدم إلى أن المتغير X_{τ} لا يسبب المتغير Y_{τ} ، فإذا كانت قيمة F المحسوبة من المعادلة (1) أكبر من قيمة F الجدولية فإنه يتم رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة أنّ المتغير X_{τ} يسبب المتغير Y_{τ} . نفس المراحل نقوم بها بالنسبة للمعادلة (2).

ولو أنّ كلّ X_{τ} من Y_{τ} يتّصفان بخاصية التّكامل المشترك من نفس الرتبة، يتعيّن إضافة حدّ تصحيح الخطأ المقدّر من العلاقة بين X_{τ} و Y_{τ} في نموذج السببية بالإضافة إلى القيم السابقة لكل من X_{τ} و Y_{τ} ¹:

$$Y_{\tau} = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_i Y_{\tau-i} + \sum_{j=0}^m \beta_j X_{\tau-j} + \phi_1 e_{1\tau-1} + U_{\tau} \quad \Rightarrow \quad (3)$$

$$X_{\tau} = \delta_0 + \sum_{K=1}^{\rho} \delta_K X_{\tau-K} + \sum_{L=0}^q \lambda_L Y_{\tau-L} + \phi_2 e_{2\tau-1} + V_{\tau} \quad \Rightarrow \quad (4)$$

حيث تشير $(e_{2\tau-1}, e_{1\tau-1})$ إلى حدي تصحيح الخطأ، وقد تمّ الحصول عليهما من المعادلتين التاليتين:

$$Y_{\tau} = \alpha + \beta X_{\tau} + e_{1\tau-1} \quad \Rightarrow \quad (5)$$

$$X_{\tau} = \delta + \lambda Y_{\tau} + e_{2\tau-1} \quad \Rightarrow \quad (6)$$

ويتم إجراء اختبار السببية عن طريق تقدير المعادلتين (3) و(4)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى، واختبار معنوية معامل $e_{\tau-1}$ حد تصحيح الخطأ بإجراء اختبار τ .

¹ C.W.J.Granger (1988), Some Recent development in a concept of causality, Journal of econometrics, vol.39, Issues 1-2, September – October 1988, PP. 199 – 211.

4. نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (الاتجاهي) مع تصحيح الخطأ VECM

1.4. نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (الاتجاهي) VAR

يستخدم هذا الأسلوب في حالة النماذج الآنية التي يوجد في ظلها علاقات تبادلية بين المتغيرات، فهو يعمل على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في المعادلة، بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج، وتكون طريقة المربعات الصغرى (OLS) هي الطريقة الملائمة للتقدير، والتي تعطي نتائج كفئة وغير متحيزة.

ولتوضيح كيفية استخدام هذه الطريقة نأخذ النموذج التالي:¹

$$Y_{\tau} = \alpha + \sum_{j=1}^2 \beta_j Y_{\tau-j} + \sum_{j=1}^2 C_j X_{\tau-j} + u_{1\tau}$$

$$X_{\tau} = k + \sum_{j=1}^2 d_j X_{\tau-j} + \sum_{j=1}^2 f_j Y_{\tau-j} + u_{2\tau}$$

يوضح النموذج أن هناك علاقة تبادلية بين المتغيرين X و Y ، وإذا قمنا بتقدير هذا النموذج باستخدام عينة ما، فإنّ التنبؤ بقيم X_{τ} و Y_{τ} خلال فترة معينة يتطلب توفر بيانات عن كل من X_{τ} و Y_{τ} عبر الفترتين السابقتين ويكون هذا النموذج من النماذج القائمة على فكرة السببية لجرانجر التي تعرضنا لها من قبل.

أما في حالة اتّصاف المتغيرات المدرجة في النموذج بخاصية التكامل المشترك، فسيتم استعمال نموذج (VAR) مع تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) VECM.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 737-738.

2.4. نموذج تصحيح الخطأ¹

إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما يصبح هو نموذج تصحيح الخطأ. وبالطبع إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن هذا النموذج لا يصبح صالحاً لتفسير سلوك هذه الظاهرة. ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل وسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية. فالمتغيرات الاقتصادية يُفترض أنّها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يُطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن.

وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنّها متّجهة لوضع التوازن طويل الأجل. ويلاحظ عموماً أنّه حتى إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة كلّ على حدى، ولكنها تتصف بخاصية التكامل المشترك كمجموعة، يصبح هذا النموذج الملائم لتقدير العلاقة التي بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، حيث لا يترتب على قياس العلاقة بينها في هذه الحالة الحصول على الحدار زائف.

تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الاعتبار كلّ من العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل. أمّا عن كونها تأخذ في الاعتبار العلاقة الطويلة الأجل، فهذا يتمّ باحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية، أمّا باحتوائها على علاقة قصيرة الأجل فهذا يتمّ بإدراج فروق السلاسل الزمنية فيها، وإذا بدأنا بمتغيرين Y_T ، X_T وقدّرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة البسيطة التالية:

$$Y_T = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 X_T + \varepsilon_T$$

عندئذ يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حدّ تصحيح الخطأ، وهو يتمثل في البواقي ε_T

حيث:

$$\varepsilon_T = Y_T - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_T$$

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 687.

وباستخدام هذا الحدّ يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta Y_{\tau} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j \Delta X_{\tau-j} + \theta(Y_{\tau} - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_{\tau})_{\tau-j} + Z_{\tau}$$

3.4. نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM

يبيّن هذا المثال نموذج VECM متضمنا سببة جرانجر التي تستخدم في اختبار اتجاه العلاقة

السببية بين المتغيرات الاقتصادية:¹

$$\Delta Y_{\tau} = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{\rho} \beta_{1i} \Delta Y_{\tau-i} + \sum_{i=1}^{\rho} \delta_{1i} \Delta X_{\tau-i} + \theta_1 \varepsilon_{1\tau-1} + Z_{1\tau}$$

$$\Delta X_{\tau} = \alpha_2 + \sum_{i=1}^{\rho} \beta_{2i} \Delta X_{\tau-i} + \sum_{i=1}^{\rho} \delta_{2i} \Delta Y_{\tau-i} + \theta_2 \varepsilon_{2\tau-1} + Z_{2\tau}$$

حيث: $Z_{1\tau}$ ، $Z_{2\tau}$ عبارة عن البواقي.

5. دوال استجابة النبضة ومكونات التباين

بما أنّ هدفنا في هذه الدراسة هو دراسة أثر أسعار صرف الأورو والدولار على التجارة الخارجية الجزائرية، فإنّ استخدام دوال استجابة النبضة (Impulse Response Function) ومكونات التباين (Decompositions Variance) المقدرّة من نموذج الدراسة ألا وهو نموذج الانحدار الاتجاهي مع تصحيح الخطأ (VECM)، يصبح أفضل معيار لتوضيح أثر متغيّر ما على متغيّر آخر.

فمن جهة، دوال استجابة النبضة تقيس أثر متغيّر بمقدار وحدة واحدة أو بمقدار انحراف معياري واحد على متغيّر آخر خلال فترة زمنية معيّنة،² ومن جهة أخرى، إنّ مكونات التباين تقيس الأهمية النسبية لمتغيّر في تفسير متغيّر آخر في الأجل الطويل.³

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 689.

² Sims C. A. and T. Zha (1999), Error Bands for Impulse Response, Econometricas, Vol. 67, PP. 1113-1155.

³ شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات"، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الأورو والدولار على التجارة الخارجية

في الجزائر

1. مصادر البيانات والمدة الزمنية للدراسة

تمّ الحصول على البيانات من مصادر رسمية محلية تتمثل في مركز الجمارك الجزائرية والديوان الوطني للإحصاء، ومصادر خارجية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك مواقع دولية لتحويل العملات كموقع fxcop.com و OANDA والذي يقدم معطيات على سعر صرف الدولار مقابل الأورو، حتى قبل إنشاء عملة الأورو، والبيانات هي سنوية تمتدّ من سنة 1981 إلى 2014.

2. النموذج العام للدراسة

سنقوم باستخدام دالتين منفصلتين للدراسة، دالة الصادرات ثمّ دالة الواردات:

1.2. دالة الصادرات

$$EX_t = f(P_t^{oil}, E_t, Q_t^{oil}, \varepsilon_t)$$

حيث:

EX_t : قيمة الصادرات في السنة t بالمليار دولار.

P_t^{oil} : سعر النفط في السنة t .

E_t : سعر صرف الدولار مقابل الأورو في السنة t .

Q_t^{oil} : كمية النفط المصدر في السنة t [الوحدة: مليون برميل].

ε_t : حدّ الخطأ العشوائي للصادرات في السنة t .

2.2. دالة الواردات

$$IM_t = f(GDP_t, E_t, DM_t, IP_t, \varepsilon_t)$$

حيث أن:

IM_t : قيمة الواردات في السنة t بالمليار دولار.

GDP_t : الناتج المحلي الإجمالي في السنة t بالمليار دج .

E_t : سعر صرف الدولار مقابل الأورو في السنة t .

DM_t : معدل النمو الديمغرافي (عدد السكان) في السنة t .

IP_t : مؤشر الإنتاج في السنة t (سنة الأساس 1989).

ε_t : حدّ الخطأ العشوائي للواردات في السنة t .

3. اختيار متغيرات الدراسة

1.3. دالة الصادرات

في اقتصاد صغير مفتوح على العالم وأيضاً يعتمد على الربيع النفطي كإقتصاد الجزائر، فإنّ هناك متغيرات محدودة تؤثر عليه، إلاّ أنّه هناك اتفاق أن تتحدّد صياغة النموذج على أسعار النفط باعتباره المصدر الوحيد للإيرادات الجزائرية بنسبة 97% وكذلك على سعر الصرف، فإنّ سعر الصرف يلعب دوراً في تحديد الإيرادات، وإنّّه من غير المقصود سعر الصرف الثنائي الدولار والدينار الجزائري. وإنّما سعر صرف الدولار بدلالة الأورو، لما لهاتين العمليتين (الدولار والأورو) من أهمية كبيرة على مكّونات التجارة الخارجية كون الأولى عي عملة الصادرات والثانية هي عملة الواردات بأكثر من 50% من جهة، ومن جهة ثانية إنّ كليهما يعكسان المالية الدولية باعتبار أنّ العملة هي وجه الاقتصاد، وأنّ اقتصادات كل من منطقة الأورو واقتصاد الولايات المتّحدة

الأمريكية هما على التوالي يمثلان ما نسبته 49% من الاقتصاد العالمي،¹ ومن ناحية أخرى فإنّ الدينار الجزائري لا يعبر إلاّ عن عملة وطنية تقوم مقام جزء من الإيرادات المدلّورة لاستخدامها في الداخل بعد تحويلها.

بالإضافة إلى كميّة النّفط المصدّرة حيث أنّ زيادة العرض من شأنها أن تساهم في رفع قيمة الصادرات.

2.3. دالة الواردات

رغم وجود أكثر من متغيّر يمكن إضافته أو حذفه في الصياغة العامّة لهذا النموذج من خلال دالة الطلب على الواردات الجزائرية، إلاّ أنه من غير الممكن إنكار بعض المتغيرات - باستثناء سعر الصرف، كونه المتغير محل الدراسة- في رفع الواردات الجزائرية بشكل كبير لقيمتها في غضون الفترة المدروسة. ومن بين هذه المتغيرات هو معدّل النمو الديمغرافي أي ارتفاع عدد السكّان؛ فمن الطّبيعي أنّ أي زيادة في عدد السكان سيزيد من الطلب على السلع بمختلف أنواعها، فقد زاد عدد سكان الجزائر إلى الضعف من بداية الفترة المدروسة إلى نهايتها.

إلى جانب عدد السكان تمّ إضافة الناتج المحلي الإجمالي، فهو أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي، ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد، فهو يمثّل القيمة الإجمالية للإنتاج الدولة أثناء فترة من الزمن. وهناك شبه إجماع على استخدامه في الدراسات التطبيقية كمتغير محدّد للواردات، وأضفنا إلى معادلتنا كذلك مؤشر الإنتاج الصناعي رغم أنّ هذا القطاع يكاد لا يظهر في المعادلة الاقتصادية الجزائرية، في ظلّ حالة عدم توازن قطاعات الدولة تتخلّف جلّ القطاعات أمام قطاع المحروقات، إلاّ أنّنا سنعتبره سلباً في دالة الطلب على الواردات.

¹ PIB 2010 par pays, publié dans le World Economic Outlook Data base en Avril 2010 par le fonds monétaire international.

4. عرض النتائج

1.4. عرض النتائج بالنسبة لدالة الصادرات

أ. اختبار جذور الوحدة:

الجدول رقم (3-2): اختبار ADF و PP لمتغيرات دالة الصادرات

PP		ADF		السلسلة الزمنية
فرق الأول	مستوى	فرق الأول	مستوى	
-6.84*	-0.48	-6.84*	0.63-	الصادرات EX
(0.000)	(0.88)	(0.000)	(0.85)	
-5.87*	-1.88	-4.2*	-1.6	سعر صرف الدولار مقارنة بالأورو E
(0.000)	(0.33)	(0.0025)	(0.47)	
-6.06*	-0.16	-6.06*	-0.16	سعر النفط $poil$
(0.000)	(0.93)	(0.000)	(0.93)	
-3.61**	-0.94	-3.61**	-1.60	كمية النفط المصدرة $Qoil$
(0.01)	(0.76)	(0.01)	(0.46)	

* معنوية عند المستويات الثلاث 1%، 5%، 10% حسب القيم الجدولية لماكينون 1996.

** معنوية عند المستوى 5% و 10% حسب القيم الجدولية لماكينون 1996.

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 8.

تشير نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المركب (ADF) واختبار فليب بيرون (PP) لكل من السلاسل الزمنية للمتغيرات السابقة عند المستوى Level أن قيمة τ المحسوبة أقل من قيمة τ الجدولية، حيث تمّ قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة، وعليه تكون هذه السلاسل أحد أنواع السير العشوائي، وفي هذه الحالة تكون رتبة هذه السلاسل أكبر من الصفر، حيث أنه عند الفرق الأول تشير النتائج إلى خلوّ جذر الوحدة باعتبار أن قيمة τ المحسوبة أكبر من قيمة τ الجدولية لتكون السلاسل متكاملة من الرتبة الأولى ومعنوية عند المستويات الثلاث (1%، 5%، 10%) ما عدا كمية النفط المصدرة فهي معنوية عند المستوى 5% و 10%.

ب. اخبار التكامل المشترك لدالة الصادرات:

بعد أن وجدنا أنّ السلاسل الزمنية المكونة لدالة الصادرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)، قمنا بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن Johansen ، حيث يبيّن الجدول (3-3) أنه لا يمكن قبول فرضية العدم عند مستوى 5%، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (3-3): اختبار الأثر (λ_{trace}) Trace Test

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.502069	50.73119	47.85613	0.0262
At most 1	0.409294	28.41780	29.79707	0.0715
At most 2	0.231481	11.57184	15.49471	0.1786
At most 3	0.093650	3.146568	3.841466	0.0761

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج 8 Eviews

الجدول رقم (3-4): اختبار القيم المميزة العظمى (λ_{max}) Maximum Eigenvalues Test

(λ_{max})

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.502069	22.31339	27.58434	0.2047
At most 1	0.409294	16.84596	21.13162	0.1794
At most 2	0.231481	8.425272	14.26460	0.3371
At most 3	0.093650	3.146568	3.841466	0.0761

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج 8 Eviews

ج. اختبار السببية (سببية قرانجر) لدالة الصادرات:

الجدول رقم (3-5): اختبار السببية لدالة الصادرات

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
POIL does not Granger Cause EX	32	1.69987	0.2017
EX does not Granger Cause POIL		2.49633	0.1012
E does not Granger Cause EX	32	0.15096	0.8606
EX does not Granger Cause E		0.91660	0.4120
QOIL does not Granger Cause EX	32	4.76474	0.0169
EX does not Granger Cause QOIL		6.04123	0.0068
E does not Granger Cause POIL	32	0.88263	0.4253
POIL does not Granger Cause E		0.52552	0.5972
QOIL does not Granger Cause POIL	32	6.90583	0.0038
POIL does not Granger Cause QOIL		5.58645	0.0093
QOIL does not Granger Cause E	32	2.17331	0.1333
E does not Granger Cause QOIL		0.89917	0.4187

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج 8 Eviews

نتائج اختبار قرانجر السببية الموجودة في الجدول أعلاه (الجدول 3-5) توضح أنّ التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو لا يساعد في تفسير التغير في الصادرات، حيث بلغت إحصائية F المحسوبة (0.15) باحتمال قدره (0.86)، لذا فإنّه وعند مستوى ثقة 5% فإننا نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود علاقة سببية تتجه من سعر الصرف إلى الصادرات.

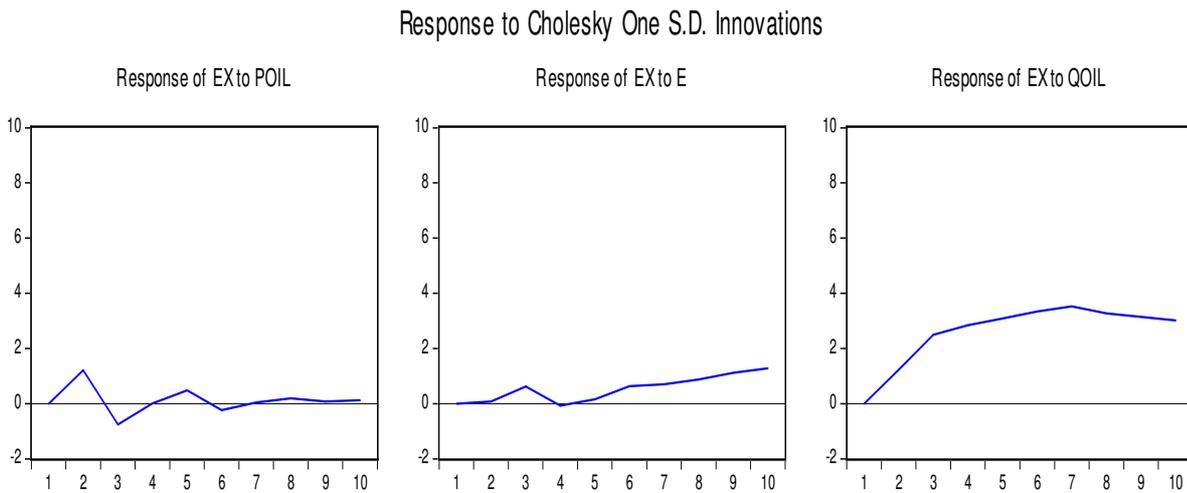
جاءت هذه النتيجة على عكس التوقعات التي كنا ننتظرها من تحليل الدراسة، فحسب الدراسات التي ذكرتها سابقا، أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين الدولار و النفط انطلاقا من سنة

2002، بمعنى أن انخفاض قيمة الدولار ينجر عنه ارتفاع في أسعار النفط، بينما الدراسات التي سبقت هذه الفترة أشارت إلى علاقة متباينة بين الدولار و النفط في الإشارة والاتجاه و كان هناك جدل حتى في وجود العلاقة أو عدمها، مما استوجب هذه النتيجة خلال فترة الدراسة لأنها جمعت بين فترتين - قبل 2004 و بعدها - تميزتا بالتناقض في العلاقة بين الدولار و النفط في حين تبين وجود علاقيتين سببيتين ثنائيتين:

- ★ الأولى بين كمية النفط المصدرة والصادرات، أي أنّ كمية النفط المصدرة تسبّب الصادرات، والصادرات تسبّب كمية النفط المصدرة؛ إذ وجدنا أنّ الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أصغر من 5% في كلا الاتجاهين.
 - ★ أما الثانية فهي بين كمية النفط المصدرة وسعر النفط، حيث أنّ هناك علاقة سببية بين المتغيرين في كلا الاتجاهين.
- أما باقي نتائج التقدير فلا تظهر أية علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.

د. دوال استجابة النبضة للمتغيرات المتعلقة بدالة الصادرات:

الشكل رقم (3-1): دوال استجابة النبضة للمتغيرات المتعلقة بدالة الصادرات



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 8

تبيّن النتائج الموضحة في الشكل (3-1) أنّ تغيرات أسعار النفط خلال فترة الدراسة لها أثر متباين على الصادرات على مدار فترة الدراسة، حيث أنّ سرعة الاستجابة كانت إيجابية من بداية الفترة الأولى إلى نهاية الفترة الثانية، وذلك لارتفاع أسعار النفط بسبب حرب العراق وإيران سنة 1982، لتصبح بعد ذلك الاستجابة سلبية خلال الفترة الثالثة، وذلك بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986، ثمّ شاهدنا بعد ذلك نبضة استجابة أخرى، وهي إيجابية خلال الفترتين الرابعة والخامسة، وذلك لارتفاع أسعار النفط مرّة ثانية بسبب الحرب الخليجية الثانية (غزو العراق للكويت سنة 1990) لتعود هذه الاستجابة من جديد سلبية في الفترة السادسة (إلى غاية سنة 2002)، ويعكس هذا الانخفاض مدى استجابة الصادرات الجزائرية لانخفاض أسعار النفط بعد انتهاء الحرب الخليجية وكذا المرور بالأزمة المكسيكية (1994-1995) والأزمة الآسيوية 1999، إضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001، لتعود استجابة النبضة للصعود مرّة أخرى بعد سنة 2002 (الفترة السابعة والثامنة) وذلك نتيجة لارتفاع الطلب، قلة الطاقة الإنتاجية الفائضة، ضعف الدولار، والمخاوف الجيوسياسية لتستقرّ بعدها متأثرة بأزمة الرهن العقاري سنة 2008 (الفترة التاسعة)، ثمّ تتحسنّ من جديد في نهاية الفترة العاشرة عند نسبة 0.1%.

وعلى العموم جاء اختبار ردّة الفعل يتوافق مع البحوث والدراسات النظرية، فارتفاع أسعار النفط ترفع مباشرة صادراتنا النفطية، وهذا يساهم في زيادة الناتج الإجمالي المحلي GDP ويؤدي ذلك في النهاية إلى الرفع من متغيرات الاقتصاد الكلي.

أمّا بالنسبة لسعر صرف الدولار مقابل الأورو فهو الآخر قد أخذ نفس مسار متغير سعر النفط من الفترة الأولى إلى نهاية الفترة السادسة، ويعود تفسير الاتجاه الأول المتمثل في الاستجابة الإيجابية إلى العلاقة بين الدولار والنفط والتي اتّسمت بالإيجابية خلال السنوات التي سبقت سنة 2002، بمعنى أن ارتفاع سعر صرف الدولار كان مصاحباً لارتفاع أسعار النفط و بالتالي ارتفاع قيمة الصادرات النفطية والعكس صحيح حيث أنّ انخفاض الدولار كان يعمل على تآكل الإيرادات النفطية

الفصل الثالث: أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية

بالدولار، إلا أنّ تلك العلاقة الإيجابية تحوّلت إلى علاقة سلبية بعد سنة 2002 (بعد الفترة السادسة)، وهذا ما يفسّر التأثير الإيجابي لانخفاض سعر صرف الدولار على قيمة صادرات الجزائر خلال الفترات الأخيرة من الدراسة (من الفترة السابعة إلى العاشرة) حيث يأخذ هذا المتغير مسارا تصاعديا حيث أنّ كل انحراف معياري لهذا الثنائي من العملات بمقدار 1 نجم عنه تغير إيجابي يصل إلى 1.3 في الثلاث سنوات الأخيرة. ويستوجب هذا التحليل تأملا دقيقا في الواقع الاقتصادي كون أنّ الدولار هو عملة الصادرات، وأنّ انخفاضه سينجم عنه اتجاه سالب للصادرات وفق فرضية الدراسة. إلا أنّ ذلك لم يحدث؛ وما حدث هو العكس، حيث أنّ انخفاض الدولار أمام الأورو وهو ثاني عملة في العالم قد انعكس إيجابا على الصادرات الجزائرية من خلال العلاقة العكسية.

نلاحظ في الأخير أنّ استجابة الصادرات الجزائرية تتماشى ومتغير كميات النفط المصدرة، حيث أنّ نتائج الاختبار تبين أنّ ارتفاع كمية النفط المصدرة، لها أثر إيجابي على الصادرات على مدار فترة الدراسة، وأنّ السرعة كانت متصاعدة منذ الفترة الأولى ووصلت أوجّها مع الفترة السابعة، ثمّ انخفضت قليلا عن ذلك في الثلاث فترات الأخيرة، حيث أنّ كل انحراف معياري لكميات النفط المصدرة بمقدار 1% نجم عنه تغير إيجابي في الصادرات بمقدار 0% إلى 2.5% بداية الفترة، ليصل بعد ذلك إلى 3.5% في الفترة السابعة، ثمّ يعاود الهبوط إلى ما نسبته 3% مع نهاية الفترة، ولكن يبقى هذا التأثير بالنسبة للجزائر محدود كون أنّ حصّة الجزائر تقدر بـ 3% في منظمة الأوبك (OPEC) وهي صغيرة مقارنة بدولة المملكة العربية السعودية (33%) وإيران (13%).

وأهم ما يلفت الانتباه من نتائج الدراسة هو الاستجابة الكبيرة للصادرات من سنة 2003 إلى 2007 نتيجة ارتفاع الطلب العالمي للنفط من جهة وارتفاع حصة الجزائر من جهة أخرى حيث عُرفت هذه الفترة (2003-2005) بفترة الذروة (Peak Oil).

هـ. تحليل مكونات التباين **Variance Décomposition** لدالة الصادرات:

الجدول رقم (3-6): مكونات التباين لدالة الصادرات

Period	S.E.	EX	POIL	E	QOIL
1	9.325542	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	11.62693	97.80103	1.085567	0.004460	1.108946
3	13.46288	94.43078	1.127688	0.211674	4.229861
4	16.51088	93.33326	0.749833	0.143212	5.773694
5	19.15637	92.39769	0.618816	0.112754	6.870738
6	21.31120	91.32629	0.512413	0.175948	7.985346
7	23.48483	90.52314	0.422213	0.234259	8.820390
8	25.50538	90.21151	0.363212	0.316547	9.108729
9	27.22779	89.91392	0.319618	0.444616	9.321843
10	28.77552	89.67251	0.287843	0.595433	9.444214

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 8

تشير النتائج في الجدول أعلاه (الجدول رقم 3-6) إلى أنّ التغير في الصادرات الجزائرية في الفترة الأولى يعود إلى المتغير نفسه بنسبة 100% ثمّ تتناقص قليلا على مدار فترة الدراسة لتصل إلى 89% في الأجل الطويل، وهذا يعني أنّ تغير الصادرات لا يتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الأخرى، إذ نلاحظ أنّ تأثير سعر النفط كان جدّ نسبي لم يتعدّى 1.12% في المدى القصير، وتناقص إلى 0.2% في المدى الطويل، بينما بقي تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو ثابتا في حدود 0.2% إلى 0.6%. وبأتي متغير كمية النفط المصدرة في المرتبة الأولى في تفسير تغير الصادرات بنسبة 9% كأعلى نسبة تفسير بين المتغيرات.

2.4. عرض النتائج بالنسبة لدالة الواردات

أ. اختبار جذور الوحدة:

الجدول رقم (3-7): اختبار ADF و PP لمتغيرات لدالة الواردات

PP		ADF		
مستوى	فرق الأول	مستوى	فرق الأول	
3.31	-3.68*	3.19	-3.70*	الواردات
(1.00)	(0.009)	(1.00)	(0.008)	
3.56	-4.04*	2.57	-0.73	الناتج المحلي الإجمالي
(1.00)	(0.003)	(1.00)	(0.82)	
-1.88	-5.87*	-1.6	-4.2*	سعر الدولار مقارنة بالأورو
(0.33)	(0.000)	(0.47)	(0.0025)	
-1.98	-5.69*	-2.01	-5.56*	معدل نمو السكان
(0.29)	(0.00)	(0.27)	(0.0001)	
-0.85	-4.00*	-0.27	-4.03*	مؤشر الانتاج الصناعي
(0.79)	(0.004)	(0.91)	(0.003)	

★ معنوية عند المستويات الثلاث 1%، 5% و 10% حسب القيم الجدولية لماكينون 1996.

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 8

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي- فولر المركب (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) لكل من السلاسل الزمنية للمتغيرات السابقة عند المستوى Level أن قيمة τ المحسوب أقل من قيمة τ الجدولية، حيث تم قبول فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة؛ وعليه تكون هذه السلاسل أحد أنواع السير العشوائي، وفي هذه الحالة تكون رتبة هذه السلاسل أكبر من الصفر، حيث أنه عند الفرق الأول تشير النتائج إلى خلوّ جذر الوحدة باعتبار أن قيمة τ المحسوبة أكبر من قيمة τ الجدولية، لتكون السلاسل متكاملة من الرتبة الأولى ومعنوية عند المستويات الثلاث (1%، 5%، 10%).

ب. اختبار التكامل المشترك لدالة الواردات:

الجدول رقم (3-8): اختبار الأثر Trace Test

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.676860	95.63483	69.81889	0.0001
At most 1 *	0.560986	59.48541	47.85613	0.0028
At most 2 *	0.447513	33.14223	29.79707	0.0198
At most 3	0.329699	14.15580	15.49471	0.0788
At most 4	0.041456	1.354878	3.841466	0.2444

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 ***MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 8

الجدول رقم (3-9): اختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigen Values Test

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.676860	36.14941	33.87687	0.0263
At most 1	0.560986	26.34318	27.58434	0.0714
At most 2	0.447513	18.98644	21.13162	0.0972
At most 3	0.329699	12.80092	14.26460	0.0840
At most 4	0.041456	1.354878	3.841466	0.2444

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999)
 p-values

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 8

بعد أن وجدنا أنّ السلاسل الزمنية المكوّنة لدالة الواردات متكاملة من الدرجة الأولى (1)، قمنا بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن Johansen، حيث يبيّن الجدولين السابقين أنّه لا يمكن قبول فرضية العدم عند مستوى 5%، ممّا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

ج. اختبار السببية (سببية قرانجر) لدالة الواردات:

الجدول رقم (3-10): اختبار السببية لدالة الواردات

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
E does not Granger Cause IM	32	0.23746	0.7903
IM does not Granger Cause E		0.59147	0.5605
DM does not Granger Cause IM	32	4.67251	0.0181
IM does not Granger Cause DM		3.99710	0.0302
GDP does not Granger Cause IM	32	4.81750	0.0162
IM does not Granger Cause GDP		2.26429	0.1233
IP does not Granger Cause IM	32	3.28654	0.0528
IM does not Granger Cause IP		0.09731	0.9076
DM does not Granger Cause E	32	1.06021	0.3604
E does not Granger Cause DM		0.32598	0.7246
GDP does not Granger Cause E	32	0.87452	0.4285
E does not Granger Cause GDP		0.32427	0.7258
IP does not Granger Cause E	32	3.10855	0.0610
E does not Granger Cause IP		4.43197	0.0217
GDP does not Granger Cause DM	32	1.72909	0.1965
DM does not Granger Cause GDP		2.68270	0.0866
IP does not Granger Cause DM	32	2.49307	0.1015
DM does not Granger Cause IP		3.15627	0.0586
IP does not Granger Cause GDP	32	1.44669	0.2530
GDP does not Granger Cause IP		0.30222	0.7416

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 8

نتائج فحص السببية لقوائم الموجودة في الجدول السابق (الجدول رقم 3-10) تبين أنّ التغيّر في سعر صرف الدولار مقابل الأورو لا يساعد في تفسير التغير في الواردات الجزائرية، إذ بلغت إحصائية F المحسوبة (0.23) باحتمال قدره (0.79)، لذا فإنه وعند مستوى ثقة 5% فإننا نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود علاقة سببية تتجه من سعر الصرف نحو الواردات. وهذا لأن الواردات الجزائرية غير مرنة (لا تتجاوز الواحد) بمعنى أن الكميات المستوردة لا تتأثر بسعر الصرف، وإنما تتأثر بعوامل أخرى كعدم مرونة القطاع الإنتاجي، إذ لا يوجد سياسة إحلال الواردات في الجزائر فالقطاع الإنتاجي لا يستطيع تعويض المستوردات بمنتجات محلية.

في حين تبين لنا 3 علاقات سببية:

* الأولى هي علاقة سببية ثنائية الاتجاه، بين معدل نمو السكان والواردات - أي أنّ معدل نمو السكان يسبب الواردات، والواردات هي كذلك تسبب معدل نمو السكان - حيث وجدنا أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أصغر من 5% في كلا الاتجاهين، وهذا يؤكد ما ذكرناه سابقاً، حيث أن عدد السكان سيزيد من الطلب على السلع بمختلف أنواعها سواء محلية أو أجنبية، خصوصاً أنه ما لاحظناه من الإحصائيات، أن عدد سكان الجزائر قد تضاعف من بداية الفترة المدروسة إلى نهايتها.

* العلاقة السببية الثانية هي من اتجاه واحد، بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب الواردات، وهذا أمر بديهي فالناتج المحلي الإجمالي يشمل جميع قطاعات الاقتصاد، ويمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة، وهو يعتبر ممولاً للسداد الخارجي، غير أنه في الجزائر، الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل جميع قطاعات الاقتصاد، حيث أن عنصر الصادرات هو التعبير الأمثل عن المحتوى الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي.

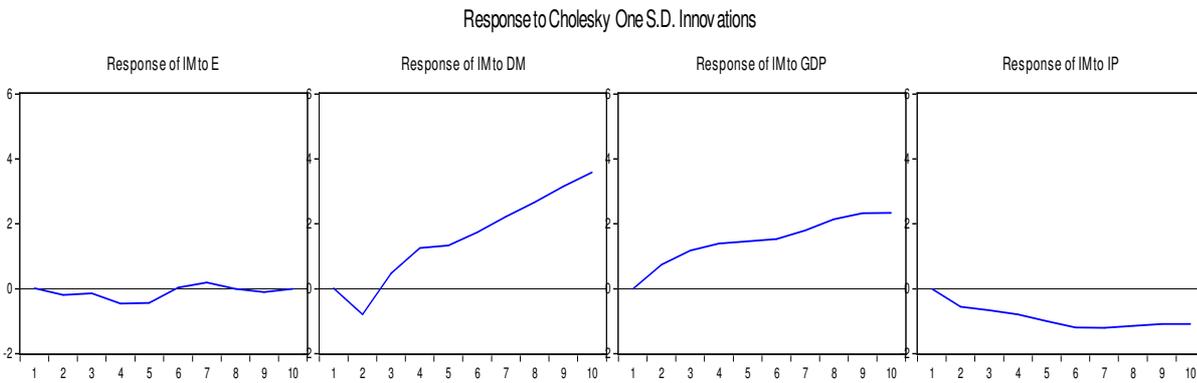
* العلاقة السببية الثالثة، هي كذلك في اتجاه واحد بين سعر صرف الدولار مقابل الأورو والإنتاج الصناعي، حيث تبين النتائج أن سعر الصرف يسبب الإنتاج الصناعي. وهذا لتأثر الإنتاج الصناعي بتغير أسعار الواردات من المنتجات النصف مصنعة بسبب التقلبات في سعر الدولار

مقابل الأورو وكذلك بسبب التضخم في الدول المتقدمة خاصة منطقة الأورو باعتبارها المورد الأول للجزائر.

أما باقي نتائج التقدير، فلا تظهر أية علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.

د. دوال استجابة النبضة للمتغيرات المتعلقة بدالة الواردات:

الشكل رقم (3-2): دوال استجابة النبضة للمتغيرات المتعلقة بدالة الواردات



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 8

تبين النتائج الموضحة في الشكل رقم (3-2) أن تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الأورو لها أثر متباين على الواردات على طول فترة الدراسة، حيث أن الاستجابة كانت سلبية من بداية الفترة الأولى إلى الفترة السادسة وذلك بسبب انخفاض قيمة الدولار في أواخر الثمانينات وبقائه متذبذباً إلى النصف الأول من سنوات التسعينات، لتصبح بعد ذلك الاستجابة إيجابية بين الفترتين السادسة والثامنة، ويرجع ذلك لتحسن قيمة الدولار ثم ارتفاعه منذ سنة 1995 إلى 2001، لتعود الاستجابة للانخفاض من جديد بعد سنة 2002، لتصبح بعد ذلك معدومة أو سلبية نسبياً (0.1%) وذلك من الفترة الثامنة إلى الفترة العاشرة وهذا ما كان بسبب انخفاض قيمة الدولار بعد سنة 2002 وما صاحبه لارتفاع معتبر في قيمة الواردات الجزائرية بعد أن كانت ثابتة تقريباً في الفترات الأولى من الدراسة.

أما بالنسبة لمعدل النمو الديمغرافي فإن كل انحراف معياري بمقدار 1% لهذا الأخير نجم عنه استجابة سلبية في الواردات بمقدار 1% في الفترتين الأولى والثانية، حيث أن معدل النمو كان في ارتفاع

نسبي (منذ الاستقلال حتى سنة 1985) بينما كانت قيمة الواردات في انخفاض نسبي، ولكن سرعان ما أصبحت استجابات الواردات ايجابية لمعدل نمو السكان بعد سنة 1985، حيث أن كل انحراف معياري لمعدل نمو السكان بـ 1% نجم عنه استجابة إيجابية للواردات بنسبة 2% في منتصف فترة الدراسة، ثم ارتفاع الاستجابة بعد ذلك لتصل إلى نسبة 4% في نهاية الفترة المدروسة، حيث لاحظنا أن الاستجابة كانت جد سريعة في النصف الثاني من الفترة المدروسة أي بعد سنة 1995، وذلك لسبب التركيبة البشرية المتزايدة والتي تبين مدى تحسن إنفاق الأسر بالإضافة إلى تطور الإنفاق الحكومي نتيجة تراكم الجباية البترولية من تحسن أسعار البترول، حيث أن هذه الزيادة في السكان بعد سنة 1995 صاحبها كذلك ارتفاع قيمة الواردات، التي شهدت كذلك ارتفاعا معتبرا في النصف الثاني من الفترة المدروسة.

فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي بينت النتائج أن تغيرات هذا الأخير كان لها أثر إيجابي ومباشر على الواردات على مدار فترة الدراسة، وأن سرعة الاستجابة كانت متصاعدة منذ بداية الفترة المدروسة إلى نهايتها، حيث أن كل انحراف معياري الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% نجم عنه متغير إيجابي ومتزايد في الواردات، حيث قدر بـ 1.5% في الفترة الخامسة، ثم واصل الارتفاع إلى نسبة 3.6% في نهاية الفترة المدروسة.

نلاحظ في الأخير أن استجابة الواردات الجزائرية كانت سلبية لمتغير مؤشر الإنتاج الصناعي، حيث أن نتائج الاختبار أظهرت أن كل انحراف معياري بمقدار 1% لمؤشر الإنتاج الصناعي نجم عنه استجابة سلبية على طول فترة الدراسة، إذ كان التغير متناقصا في النصف الأول من الفترة المدروسة فقد تراوح بين 0.6% إلى 1.2% ثم بقيت الاستجابة السلبية ثابتة بعد ذلك إلى نهاية الفترة المدروسة بمقدار 1.1% وهذه النتيجة تتطابق مع ما افترضناه سابقا، فقد اعتبرنا مؤشر الإنتاج الصناعي متغيرا سلبيا في دالة الطلب على الواردات، حيث أن تناقص إنتاج أية دولة يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، وذلك لإشباع حاجات المواطن.

الجدول رقم (3-11): تحليل مكونات التباين لدالة الواردات

Period	S.E.	IM	E	DM	GDP	IP
1	2.223937	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.800949	89.50106	0.262786	4.328626	3.746445	2.161085
3	4.753603	84.10818	0.271002	3.773264	8.519476	3.328077
4	5.878574	77.07043	0.817914	6.992690	11.14676	3.972207
5	7.182768	74.73631	0.939070	8.145316	11.54844	4.630860
6	8.627197	73.36704	0.651882	9.715340	11.11554	5.150202
7	10.09192	71.11086	0.510148	11.91171	11.28317	5.184102
8	11.51907	68.07911	0.391571	14.45469	12.09962	4.975009
9	12.97021	64.96319	0.316051	17.32151	12.75698	4.642275
10	14.50905	62.74144	0.252565	19.93438	12.78772	4.283891

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 8

فيما يخص مكونات التباين لدالة الواردات فإن النتائج الموجودة في الجدول رقم (3-11) تشير إلى أن التغير في الواردات الجزائرية في الفترة الأولى يعود إلى المتغير نفسه بنسبة 100%، ثم تتناقص على مدار فترة الدراسة لتصل إلى 62% في الأجل الطويل، أما ما بقي من تغير فيعود بدرجة أكبر إلى معدل نمو السكان بنسبة متزايدة قدرت بـ 3% في الأجل القصير ثم 19% في الأجل الطويل، يليه متغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% في الأجل القصير و 13% في الأجل الطويل، بينما بقي تأثير مؤشر الإنتاج الصناعي على الواردات محصورا بين 2% إلى 5% أما تأثير سعر الصرف فلم يتعدى 1% على طول فترة الدراسة، حيث أنه قدر بنسبة 0.27 في المدى القصير، ثم ارتفع إلى نسبة 0.93 في منتصف الفترة المدروسة، ثم انخفض إلى ما نسبته 0.25 في المدى الطويل.

خاتمة الفصل الثالث

من خلال دراستنا لأثر عملي الأورو والدولار على التجارة الخارجية للجزائر، وبعد التحليل، توصلنا إلى وجود أثر متباين للدولار على الصادرات الجزائرية، ويعود تفسير الاتجاه الأول المتمثل في الأثر الإيجابي إلى العلاقة بين الدولار والنفط التي اتّسمت بالإيجابية خلال السنوات التي سبقت سنة 2002، بمعنى أن ارتفاع سعر صرف الدولار كان مصاحبا لارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات النفطية والعكس صحيح حيث أنّ انخفاض الدولار كان يعمل على تآكل الإيرادات النفطية بالدولار، إلا أنّ تلك العلاقة الإيجابية تحوّلت إلى علاقة سلبية بعد سنة 2002، وهذا ما يفسّر التأثير الإيجابي لانخفاض سعر صرف الدولار على قيمة صادرات الجزائر خلال الفترات الأخيرة من الدراسة ويستوجب هذا التحليل تأملا دقيقا في الواقع الاقتصادي كون أنّ الدولار هو عملة الصادرات، وأنّ انخفاضه سينجم عنه اتجاه سالب للصادرات، إلا أنّ ذلك لم يحدث؛ حيث أنّ انخفاض الدولار أمام الأورو وهو ثاني عملة في العالم قد انعكس إيجابا على الصادرات الجزائرية، وهذا ما يفسر نتائج اختبار قرانجر للسببية - عدم وجود علاقة سببية بين سعر صرف الدولار والصادرات الجزائرية - خلال الفترة المدروسة، لأن هذه الأخيرة جمعت بين فترتين - قبل 2002 وبعدها - تميزتا بالتناقض في العلاقة بين الدولار والنفط.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية فقد توصلنا إلى وجود علاقة معنوية بين هذه الأخيرة والمتغيرات المدرجة بالدراسة كمعدل نمو السكان، الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر القطاع الصناعي بينما لا تتأثر بسعر الصرف الدولار مقابل الأورو، وهذا لأن الواردات الجزائرية غير مرنة (لا تتجاوز الواحد) بمعنى أن الكميات المستوردة لا تتأثر بسعر الصرف، وإنما تتأثر بعوامل أخرى كعدم مرونة القطاع الإنتاجي، إذ لا يوجد سياسة إحلال الواردات في الجزائر، فالقطاع الإنتاجي لا يستطيع تعويض المستوردات بمنتجات محلية. إضافة إلى ذلك لحضنا وجود علاقة وطيدة بين الواردات والصادرات في الجزائر، إذ ذكرنا سابقا أن الناتج المحلي الإجمالي هو من المتغيرات المفسرة للواردات، وبما أن الصادرات تمثل الجزء الأكبر من محتوى هذا الأخير، فهي بذلك تكون مفسرة للواردات، أي أن زيادة قيمة الصادرات تؤدي إلى زيادة قيمة الواردات.

الخاتمة العامة

تبين من النتائج التي توصلنا إليها في الجانب التطبيقي أن للدولار أثر متباين على الصادرات على الصادرات الجزائرية، فقبل سنة 2002 كان للدولار أثر إيجابي على الصادرات وذلك بحكم العلاقة بينه وبين النفط التي اتسمت بالإيجابية، إلا أن هذه العلاقة تحولت إلى سلبية بعد سنة 2002، وهذا ما يفسر التأثير الإيجابي لانخفاض سعر صرف الدولار على قيمة الصادرات خلال الفترة الأخيرة من الدراسة.

أما بالنسبة للواردات فقد وجدنا أنها لا تتأثر بسعر صرف الدولار مقابل الأورو، وإنما بعوامل أخرى كعدم مرونة القطاع الإنتاجي الذي لا يستطيع تعويض المستوردات بمنتجات محلية، هذه النتيجة القياسية لا تعكس حقيقة تأثير الواردات بسعر الصرف، وإنما يظهر ذلك في ارتفاع فاتورة الواردات، وبعبارة أخرى مهما كان تأثير سعر الصرف على الواردات فإن الجزائر مجبرة على الاستيراد في ظل عدم توفر البدائل في السوق المحلية.

بالرغم من أن التوقعات التي افترضناها في بداية الدراسة لا تتوافق في مجملها مع النتائج المحصل عليها، يبقى تأثير عملي الدولار والأورو موجودا رغم اختلافه عن المتوقع (من حيث طريقة وكيفية التأثير).

نظرا للحضور القوي لكل من الدولار والأورو في التجارة الخارجية الجزائرية، بحكم أن العائدات البترولية تسوى بالعملة الأمريكية بينما تدفع الاحتياجات من الواردات بالعملة الأوروبية الموحدة، يبقى الاقتصاد الجزائري مرهونا بتقلبات سعر صرف الدولار والأورو، فما هو الحل يا ترى؟

ربما يكون تسعير النفط بغير الدولار حلا لهذا المشكل، هذا ما ناقشته لجنة منظمة الأوبك في أواخر السبعينات والثمانينات نظرا للانخفاض المستمر للدولار مقابل العملات الأخرى، إلا أن العملات المتاحة آنذاك لتسعير النفط لدى الأوبك كانت محدودة، ولكن مع ظهور الأورو برزت مرة أخرى مسألة اختياره كعملة أخرى لتسعير النفط، خاصة بالنسبة للدول التي تتعامل بنسبة كبيرة مع الاتحاد الأوروبي في تبادلاتها التجارية كالجزائر.

هذا ما ذهب إليه Mohana Rajamanickam¹ وآخرون سنة 2004، حيث توصلوا إلى أنه بالرغم من أن سياسة تسعير النفط بالأورو قد تدرجيا دول منظمة الأوبك، إلا أنها سوف تؤدي إلى وضع غير موافق للبلدان التي تتعامل في مجمل تجارتها الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي رأى الباحثون أن هذا الحل لم يكن الأمثل في ذلك الوقت.

في نفس الموضوع قام Matt Elbeck² بدراسة قدم فيها حلا يتمثل في تسعير النفط الخام بسلة من العملات، مما قد يقدم لدول الأوبك تدفقات من الإيرادات المالية بعملات متنوعة وذات سيولة عالية، مما يجعل أعضاء منظمة الأوبك تبتعد تماما عن الاعتماد الكامل على تسعير النفط الخام بالدولار الأمريكي.

لكن اقتراح تسعير النفط الخام بغير الدولار يبقى قيد النقاش بين الفاعلين الاقتصاديين وحررا على ورق الباحثين، في ظل الضغوطات والمهيمنة الأمريكية، لذلك يجب أن تتضافر الجهود من قبل المسؤولين والباحثين الاقتصاديين في الجزائر لبعث الاقتصاد من جديد وتفعيله، وذلك بالبحث عن حلول بعيدة عن قطاع المحروقات محولين في ذلك:

تنمية الصادرات خارج المحروقات، فبعد سريان اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية وآفاق الانضمام إلى منظمة التجارة الخارجية، أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الجهوية والدولية، فبالرغم من الجهود المبذولة من السلطات للرفع من مستوى الصادرات خارج المحروقات، إلا أن مستواها يبقى ضعيفا.

¹ Rajamanickam. M. SAMII, V, M. THIRUNAVUKKARASU, A. (2004, septembre). Euro Pricing if crude oil: An OPEC's prespective, Topic in Middle Estern and north African Economies, 6 (1), 1-19.

² Elbeck. M. (2010, April), Advencing the desing of petro-dollar currency basket. Energy Policy, 38 (4), 1938-1945.

الخاتمة العامة

- ☞ إحلال الواردات بمنتجات تلبية الطلب المحلي عوض الاسترسال في الاستيراد وذلك بفتح الأبواب للاستثمار والدفاع عن مصلحة المؤسسات داخل القطر الجزائري، بدل التهاون عن مصالحها بتقديم الواردات وذلك لحماية الإنتاج الجزائري.
- ☞ تدعيم الفلاحة والمنتوج الفلاحي بتشجيع قطاع الصناعات التحويلية الغذائية وتجهيز المناطق الفلاحية بمستودعات التخزين والتبريد.
- ☞ تفعيل السياحة والصناعات التقليدية.
- ☞ التخطيط على المدى البعيد.
- ☞ تنويع الواردات من خارج منطقة الأورو، وذلك للحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار للأورو.
- ☞ ضرورة زيادة البحث والتطوير في مجال تقنيات استغلال الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)، فالجزائر تملك إمكانيات كبيرة، خاصة في مجال الطاقة الشمسية، والتي تؤهلها لأن تكون أكثر منطقة سطوع شمسي في العالم، ومن أكبر حقول الرياح في العالم.

الملاحق

قائمة الملاحق

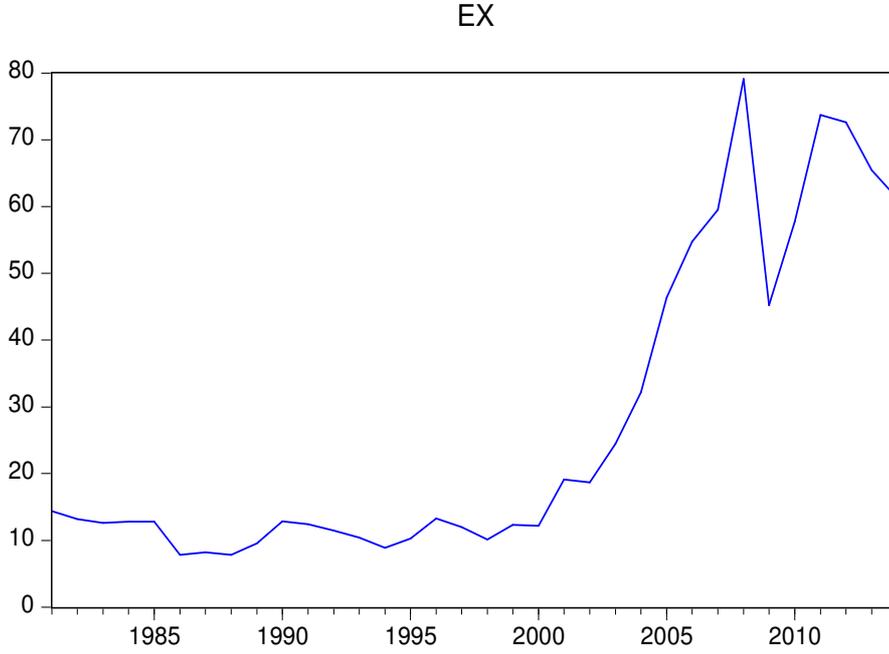
الملحق رقم (01): المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة

السنوات	قيمة الصادرات بالمليار (دولار)	سعر صرف الدولار مقابل الأورو	سعر النفط	كمية النفط المصدر الوحدة: مليون (برميل)	قيمة الواردات بالمليار (دولار)	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار (دج)	معدل النمو الديمغرافي	مؤشر الإنتاج الصناعي سنة الأساس (1989)
1981	14.39610	0.93657	34	1.106	11.3026	0.191.468	3.22	68
1982	13.16970	1.061841	32.38	1.002	10.7539	0.207.552	3.22	79.8
1983	12.58270	1.161248	29.04	0.987	10.3989	0.233.752	3.23	86.8
1984	12.79530	1.312188	28.2	0.96126	10.2882	0.263.856	3.2	100.8
1985	12.84140	1.364917	27.01	1.014	9.84116	0.291.597	2.96	104
1986	7.831880	1.032229	13.53	1.03607	9.228	0.296.551	2.78	109.7
1987	8.225390	0.871883	17.73	1.072	7.04223	0.312.706	2.78	108.1
1988	7.810000	0.856618	14.24	1.07132	7.69	0.347.717	2.63	105.4
1989	9.560000	0.916895	17.31	1.045	9.470	0.422.043	2.51	100
1990	12.88000	0.788742	22.26	1.10559	9.77	0.554.388	2.48	100.8
1991	12.44000	0.811868	18.62	1.18007	7.77	0.862.133	2.44	95.6
1992	11.51000	0.769998	18.44	1.17	8.31	0.1074.696	2.37	89.6
1993	10.41000	0.844983	16.33	1.20161	7.99	1.189.725	2.23	88.2
1994	8.892000	0.833602	15.53	1.16732	9.15387	1.487.404	2.05	80.3
1995	10.25820	0.751091	16.86	1.155	10.1	2.004.995	1.8	78.9
1996	13.25000	0.775139	20.29	1.1618	9.09	2.570.029	1.67	68.3
1997	12.00000	0.885013	18.86	1.22715	8.80	2.780.168	1.59	63.1
1998	10.14000	0.898283	12.28	1.25874	8.632	2.830.491	1.5	69
1999	12.32000	0.939475	17.44	1.22641	8.960	3.238.198	1.55	67.9
2000	12.22000	1.085899	27.6	1.1773	9.35	4.123.514	1.52	66.8
2001	19.09000	1.117587	23.12	1.21391	9.48	4.227.113	1.54	66.2
2002	18.70000	1.060945	24.36	1.265	12.01	4.522.773	1.56	65.2
2003	24.47000	0.885766	28.1	1.349	13.32	5.252.321	1.62	62.9
2004	32.21000	0.804828	36.05	1.51604	17.95	6.149.117	1.67	61.5
2005	46.37000	0.805097	50.59	1.58178	19.86	7.561.984	1.74	60
2006	54.76000	0.797153	61	1.69232	21.01	8.501.636	1.83	58.5
2007	59.52000	0.730754	69.04	1.69907	27.44	9.352.886	1.45	51.8
2008	79.12000	0.683499	94.1	1.7084	39.48	11.043.704	1.95	52.8
2009	45.24000	0.718968	60.86	1.705	39.340	9.968.025	2.01	53.6
2010	57.76200	0.755883	77.38	1.58488	40.2120	11.991.564	2.05	50.7
2011	73.72700	0.719219	107.46	1.54	47.301	14.526.608	2.11	50.1
2012	72.61950	0.778848	109.45	1.54	50.375	16.115.430	2.13	50.1
2013	65.48800	0.753234	105.87	1.53224	54.903	16.569.271	2.13	51
2014	61.17160	0.753941	96.29	1.46178	58.330	16.376.000	2.15	50.9

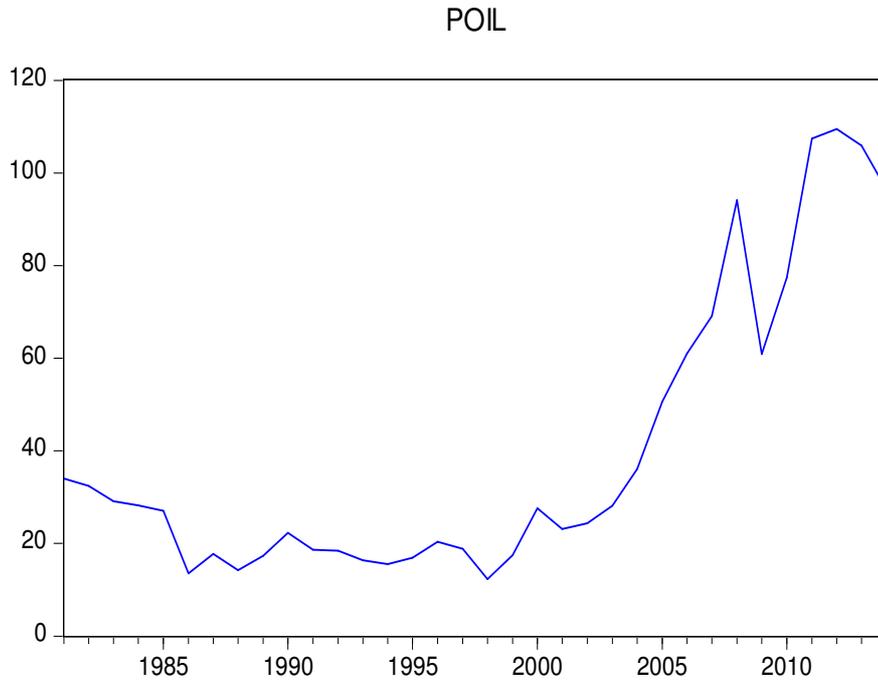
مصادر البيانات: تم الحصول على البيانات من مصادر رسمية محلية تتمثل في مركز الجمارك الجزائرية والديوان الوطني للإحصاء، ومصادر خارجية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك مواقع دولية لتحويل العملات كموقع fxcop.com و OANDA والذي يقدم معطيات على سعر صرف الدولار مقابل الأورو، حتى قبل إنشاء عملة الأورو، والبيانات هي سنوية تمتد من سنة 1981 إلى 2014.

الملحق رقم (02): السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مقدمة على شكل بياني

1. تطور صادرات الجزائر من سنة 1981 إلى 2014

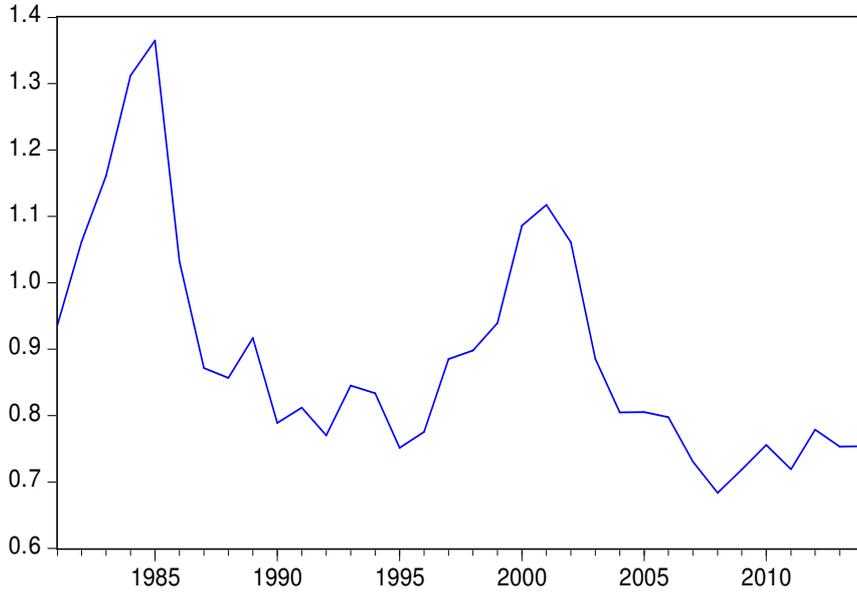


2. تطور سعر النفط من سنة 1981 إلى 2014



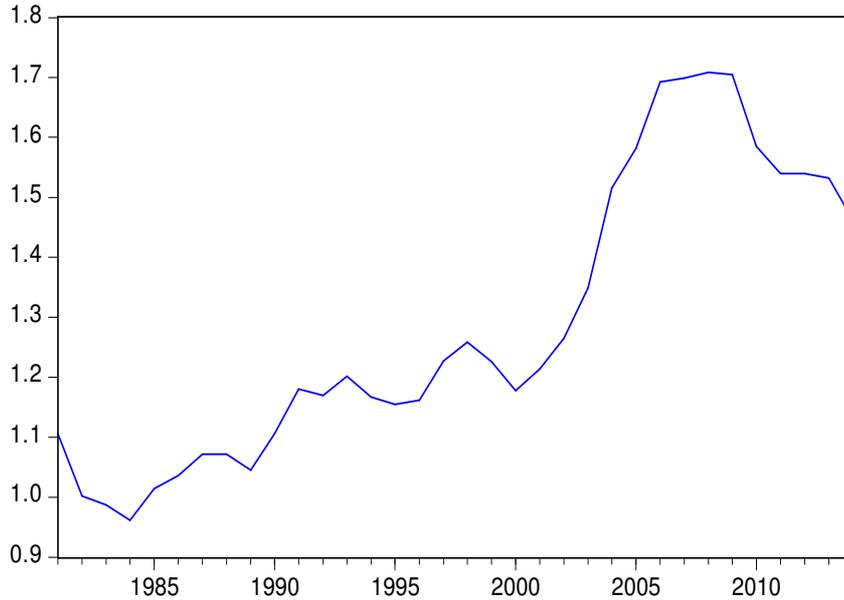
3. تطور سعر صرف الدولار مقابل الاورو من سنة 1981 إلى 2014

E



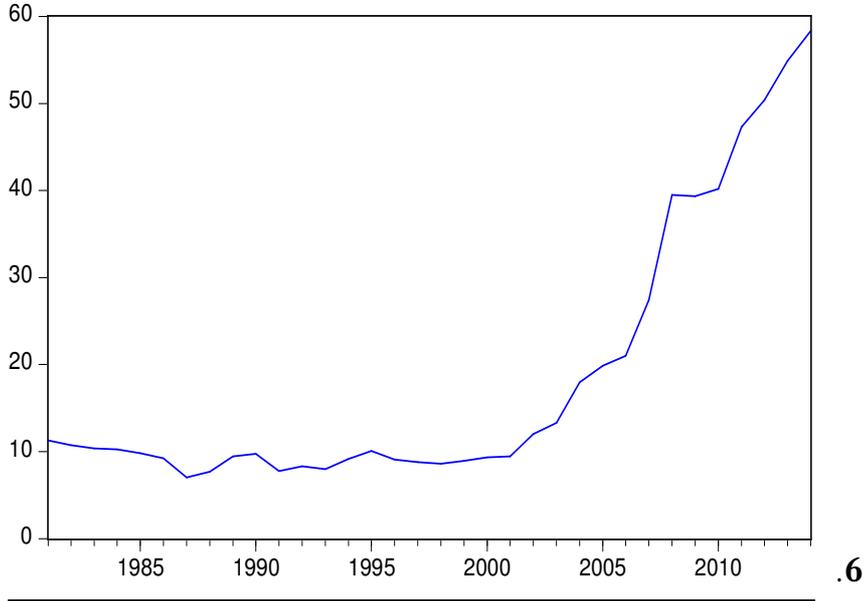
4. تطور كمية النفط المصدرة من سنة 1981 إلى 2014

QOIL



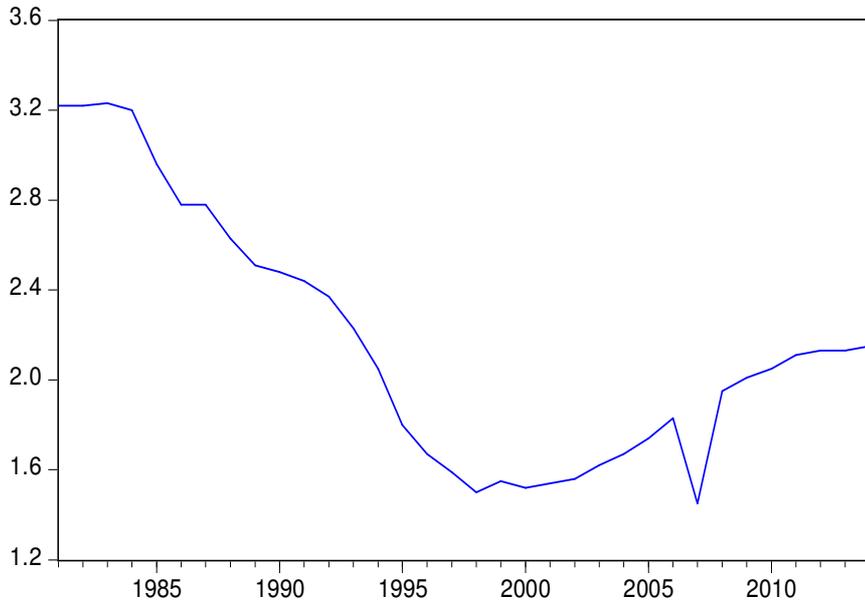
5. تطور واردات الجزائر من سنة 1981 إلى 2014

IM

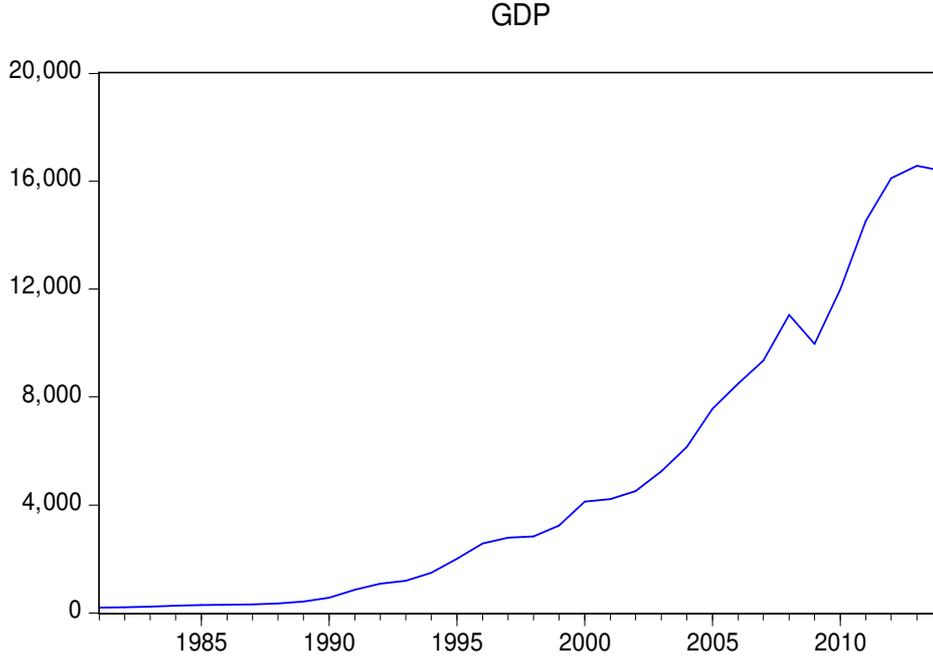


7. تطور معدل نمو السكان في الجزائر من سنة 1981 إلى 2014

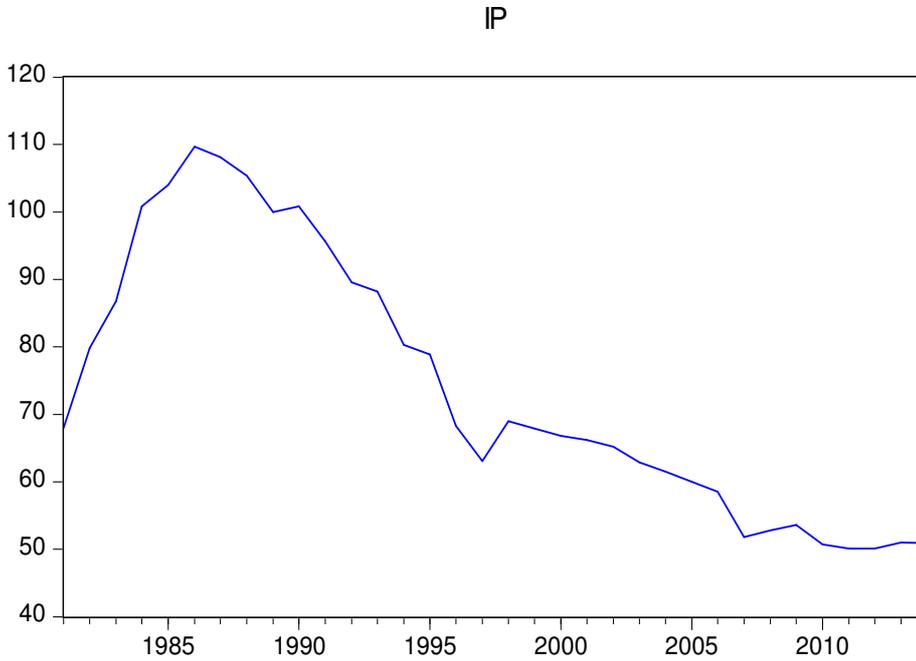
DM



8. تطور الناتج المحلي الجمالي للجزائر من سنة 1981 إلى 2014



9. تطور مؤشر الإنتاج الصناعي للجزائر من سنة 1981 إلى 2014



الملحق رقم (03): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المركب واختبار فليب بيرون

1. اختبار جذر الوحدة لمتغير الصادرات

Null Hypothesis: EX has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.631649	0.8500
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.842571	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EX has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.480439	0.8828
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: $D(EX)$ has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.842571	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2. اختبار جذر الوحدة لمتغير سعر النفط

Null Hypothesis: POIL has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.167766	0.9331
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: $D(POIL)$ has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.062369	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: POIL has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.167766	0.9331
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.062369	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

3. اختبار جذر الوحدة لمتغير سعر صرف الدولار مقابل الاورو

Null Hypothesis: E has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.601332	0.4707
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: $D(E)$ has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.207240	0.0025
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: E has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.887199	0.3340
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: $D(E)$ has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 31 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.877425	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

4. اختبار جذر الوحدة لمتغير كمية النفط المصدرة

Null Hypothesis: QOIL has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.605767	0.4681
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(QOIL) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.616613	0.0110
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: QOIL has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.946696	0.7602
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: $D(QOIL)$ has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips–Perron test statistic	-3.617979	0.0109
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

5. اختبار جذر الوحدة لمتغير الواردات

Null Hypothesis: IM has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	3.190248	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: $D(IM)$ has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-3.701413	0.0089
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IM has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.318208	1.0000
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IM) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.680028	0.0094
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

6. اختبار جذر الوحدة لمتغير معدل النمو الديمغرافي

Null Hypothesis: DM has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.019803	0.2773
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: $D(\text{DM})$ has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.560908	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DM has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.984309	0.2919
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: $D(\text{DM})$ has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.699249	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

7. اختبار جذر الوحدة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.575620	1.0000
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.730238	0.8205
Test critical values: 1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.562562	1.0000
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: $D_t(\text{GDP})$ has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey–West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips–Perron test statistic	-4.043106	0.0038
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

8. اختبار جذر الوحدة لمتغير مؤشر الإنتاج الصناعي

Null Hypothesis: IP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-0.278333	0.9178
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: $D_t(\text{IP})$ has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-4.034050	0.0038
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IP has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.853486	0.7902
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IP) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.001846	0.0042
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I. المراجع بالعربية

1/ الكتب

1. إبراهيم محمد الفار، "سعر الصرف بين التنظير والتطبيق"، دار النهضة العربية - القاهرة - 1992.
2. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، المعمورة، مصر، 2006.
3. أمين رشيد كنونة، "الاقتصاد الدولي"، مطبعة الجامعة، بغداد، الطبعة الأولى، 1980.
4. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالمعاملات، الأردن، دار الصفاء، 2009.
5. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
6. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996.
7. رشاد العصار، حسام داود، عليان الشريف، مصطفى سليمان، "التجارة الخارجية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000.
8. زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2008.
9. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين والتنظير التنظيم، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، 1991.
10. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000.

11. سامي عفيفي حاتم، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
12. سعود جايد مشكور العامري، "المالية الدولية : نظرية وتطبيق"، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
13. سمير صارم، "اليورو"، دار دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1999.
14. شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات"، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
15. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان 1983.
16. صلاح الدين حسن السيسي، "الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو - السوق العربية المشتركة الواقع والطموح"، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2003.
17. طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن 2004.
18. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
19. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر.
20. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية: نظرية وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
21. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، "التبادل التجاري - الأسس العمولة والتجارة الإلكترونية"، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2004.
22. عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، ترجمة: جريب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

23. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية-"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
24. عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
25. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2005.
26. عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة 2، 2002.
27. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
28. فريد راغب النجار، "اليورو والعملة الأوروبية الموحدة - الحقائق"، الآثار التجارية والمصرفية، التوقعات "مؤسسة شباب الجامعة 2004.
29. فؤاد قاسم الأمير، "الدولار دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى"، دار الغد، 1435هـ - 2014م.
30. لخلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها والسياسة النقدية"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
31. مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي"، دار المعرفة الجامعية، 1996.
32. محمد زكي الشافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1989.
33. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر 1999.
34. محمود حسن حسني، "النظرية النقدية"، مكتبة عين شمس، مصر، 1995.
35. محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

36. مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997.
37. مغاوري شلي، "الأورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم"، دار الجامعة الجديد للنشر، القاهرة، مصر، 2000.
38. موسى سعيد مطر، شيقري نوري موسى، ياسر المومني، "التمويل الدولي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
39. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 2001.
40. الهادي خالدي، "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر)"، دار هومة، أفريل 1996.
41. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 280.
42. هشام متولي، "الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي 1945-1977"، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، طبعة 1989.

2/ الرسائل والمذكرات

1. إبراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2009/2008.
2. آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية: حالة (الجزائر - مصر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011/2010.

3. حيزية هادف، "العوامل المحددة لاختيار أنظمة سعر الصرف فب الدول النامية"، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2006.
4. رحيمة بن عيني، "سياسة الصرف في الجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري-"، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2005-2006.
5. رفيقة صباغ، "أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف شريف شكيب أنوار، تخصص تحليل اقتصادي، تلمسان الجزائر 2006-2007.
6. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف أ.د. محمد بن بوزيان، تخصص مالية دولية، تلمسان الجزائر 2010-2011.
7. سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف أ.د. محمد بن بوزيان، تخصص مالية دولية، تلمسان الجزائر 2009-2010.
8. عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2003.
9. كمال سي محمد، "التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف الأستاذ الدكتور بن حبيب عبد الرزاق، فرع مالية ومؤسسات، 2013/2014.
10. محمد علة، "الدولار وأثره على الاقتصاد الجزائري" مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف براق محمد، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002-2003.
11. ميلود بورحلة، إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2010/2011.

12. نبيل علي ، نزار قنوع، (2007)، صراع اليورو في اطار العلاقات الاقتصادية الاوروبية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، 29(2).

3/المجلات

1. إبراهيم بلقلة، (2013). تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009). مجلة الباحث، (12).
2. إسماعيل بن قانة، بهدي عيسى، (2014). قياس اثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكللي للاقتصاد الجزائري للفترة بين: 1970-2012. مجلة الباحث، (14).
3. أنس بن فيصل الحجى، الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط في نهاية التسعينيات على الدول المنتجة، الحلقة السادسة، جريدة الاقتصادية، العدد 6203، 2010/10/05.
4. الجزائر تستورد منتجات غذائية بـ 5 مليارات دولار في النصف الأول، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11927، 2011/07/25.
5. جميلة الجوزي، (2012)، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، (11).
6. صالح تومي. رضوان جمعة، (2013)، علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية 1970-2010، دراسة قياسية لحالة الجزائر. مجلة الباحث، (12).
7. صالح تومي، عيسى شقبقب، "النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، خلال الفترة 1970-2002"، مجلة الباحث، 04، (2006).
8. علي لزعر. سمير آيت يحيى، (2012)، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث.
9. فيصل بهلوي، (2012)، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، (11).

10. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري، "دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012.

11. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.

12. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، (2012).

13. الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر "أسبابها وآثارها"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 1999.

14. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، (2002).

4/ الملتقيات

1. عية عبد الرحمان، "دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية"، ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي العاشر: الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة العالمية، لبنان، ديسمبر، 2009.

2. محمد بن بوزيان، طاهر زياني، "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، الملتقى الوطني الأول، أيام 21/22 ماي 2002 جامعة سعد دحلب، البليدة.

1) Les ouvrages:

1. Agnès Bènassy Quèrè benoit coeurè , "économie de l'euro", édition la Découverte 2002.
2. ANDREW HARISON et autres, Business international et mondialisation traduite par SIMEON FONGANE, édition de boeck, 1ère édition, paris, FRANCE, 2004.
3. Benissad Hocine, économie de développement de l'Algérie, 2^{ème} édition, OPU, Algérie, 1989.
4. Bernard Bernier, Yves Simon, "Initiation à la Macroéconomie", Dunod, Paris, 8^{ème} edition, 2001.
5. Gilbert Hoenig, "Analyse monétaire et financière", centre national d'enseignant à distance, éditions ECONOMICA, 2000.
6. Hocine Benissad "l'ajustement structurel : l'expérience du Maghreb " Office Des Publications Universitaires, 1999.
7. J.Peyrard, "Risque de change", Librairie Vuibert, Paris, 1986.
8. Jean bourget, Arcangelo figlinzzi, Yves Zenou "Monnaies et systèmes monétaires", Bréal, 9^{ème} édition, 2002.
9. Jean louis Mucchielli, Thierry moyer «économie internationl» dalloz, 2005.

- 
10. Jean-Marc Siroen, «finances internationales», Armand colin éditeur, Paris, 1993.
 11. Larbi Dohni, Carol Hainaut, "Les taux de change", de Boeck, Bruxelles, 2004.
 12. LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005.
 13. Michel Dupuy, Jean Marie Cardebat, Yves Jegourel, "Finance international", Dunod, Paris, 2006.
 14. Michel Jura, "Techniques financières internationales", ed Dunod, Paris 2003, 2^{ème} édition.
 15. Michelle de Mourgues "La Monnaie, Système Financier et Théorie Monétaire" 3ème edition, composé par Economica, Paris.
 16. Mondher Chérif, "les taux de change", Revue Banque edition, Paris, juin 2002.
 17. PATRICK A. Messerlin, commerce international, 1^{ère} edition, THEMIS Economies, 1998, Page 18.
 18. Paul Krugman, Maurice Obstfeld, "Economie international", de Boeck et Larcier.s.a, 3ème édition, 2001 ,p 482.
 19. Richard Baillie, Patrick Mc Mahon, "Le Marché des changes", Edition ESKA, Paris, 1997.

- 
20. Xavier Bruckert, et autre "le marché des changes et la zone FEAN" EDICEF, 1989.
 21. Youcef Deboub: "Le Nouveau mécanisme économique en Algérie", OPU, Alger, 1995.
 22. Yves Simon, «Marché des changes et gestion du risque de change», Edition Dalloz, Paris, 1995.
 23. Yves Simon, Samir Mannai, "Techniques financière internationales", Ed.Economica, 7^{ème} édition, 2002.

2) **Revue et articles:**

1. Baffés, J., Kose, M. A, Ohnsorge, F., Stocker, M. (2015, March). The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses. Policy Research Notes, 15(01).
2. Beck, R., Kamps, A. (2009, February). Petrodollars and Imports of oil exporting countries. Working Paper Series, 1012.
3. Bénassy-Quéré, A., Mignon, V., Penot, A. (2007, November). China and the relationship between the Oil price and the dollar. Energy Policy, 35(11).
4. BENDOUB , A., SI MOHAMMED, K. (2014). L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie Cas de

- l'Algérie durant 1980–2010 : Etude économétrique. El-Bahith Review, (14).
5. BENHABIB, A., SI MoHAMMED, K., MALIKI, S. (2014, May). The relationship between oil price and the Algerian exchange rate. Topics in Middle Eastern and African Economies, 16(1).
 6. Berument, M.H., Ceylan, N.B., Dogan, N. (2010, January). The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries. The Energy Journal, 31(1).
 7. Breitenfellner, A., Crespo Cuaresma, J. (2008, January). Crude Oil Prices and the USD/EUR Exchange Rate. MONETARY POLICY & THE ECONOMY, Q4/08.
 8. BRIKA, S., MEKARSSI, L. (2016). Analysis of Algerian Trade Performance: From 1970 to 2014. Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, 4(1).
 9. C.W.Granger (1969): «Investigation Causal Relations bay Econometric Model and Cross-spectral Methods», *Econometrica*, Vol, No.3 (July, 1969).
 10. C.W.J.Granger (1988), Some Recent development in a concept of causality, *Journal of econometrics*, vol.39, Issues 1-2, September – October 1988.

- 
11. Chen, S.-S., Chen, H.-C. (2007). Oil prices and real exchange rates. *Energy Economic*, 29.
 12. Coudert, V., Mignon, V. (2016). Reassessing the empirical relationship between the oil price and the dollar. *Energy Policy*, 95.
 13. Coudert, V., Mignon, V., Penot, A. (2008, January). Oil Price and the Dollar. *Energy Studies Review*, 15(2).
 14. De Schryder, S., Peersman, G. (2013, February). The U.S. dollar Exchange Rate and the Demand for Oil. CESifo Working Paper, 4126.
 15. Dicky, and Fuller, W (1981): Likelihood Ratio Statistics for Auto-regressive Time Series with and Unit Root, *Econometric Vol*, 49 NO, 4.
 16. Elbeck. M. (2010, April), Advancing the desing of petrodollar currency basket. *Energy Policy*, 38 (4), 1938-1945.
 17. Fratzscher, M., Schneider, D., Van Robays, I. (2014, July). Oil Prices, Exchange Rates and Asset Prices. ECB Working Paper, 1689.
 18. Gomes, G. (2016, May). On the Impact of Dollar Movements on Oil Currencies. CEPII Working Paper, 11.
 19. Grisse, C. (2010, December). What Drives the Oil-Dollar Correlation? Federal Reserve Bank of New York, 1-22.
Retrieved from :



<https://www.aeaweb.org/conference/2011/retrieve.php?pdfid=650>.

20. Guérineau. S et Guillaumont Jeanneney. S, "Politique de change et inflation en chine", revue d'économie politique, février 2003.
21. Heidarian, J., Green, .R .D. (1989, October). The impact of oil-export dependency on a developing country, The case of Algeria. *Energy economics*, 11(4).
22. Jiang, J. Gu, R. (2016). Asymmetrical long-run dependence between oil price and US dollar exchange rate—Based on structural oil shocks. *Physica A*, 456.
23. Johansen, S. and Juselius, K. "Maximum Likelihood Estimation and Interference on Co integration with application to the Demand for money", *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol.52, (1992).
24. Kilian, L., Rebucci, A., Spatafora, N. (2009). Oil shocks and external balances. *Journal of International Economics*.
25. Lin, F.-L., Chen, Y.-F., Yang, S.-Y. (2015). Does the value of US dollar matter with the price of oil and gold? A dynamic analysis from time-frequency space. *International Review of Economics and Finance*, doi:10.1016/j.iref.2015.10.031.
26. Mazeri, A., Zouaoui, C.E. (2013). The Relationship between Oil Prices and Exchange Rate of USD/ Euro.

- International Journal of Humanities and Applied Sciences (IJHAS), 2(5).
27. Mehrara, M. (2013). The Relationship between non-oil Trade and GDP in Petroleum Exporting Countries. International Letters of Social and Humanistic Sciences, 12.
 28. Melhem, S., Terraza, M. (2007). The oil single price and the dollar agricultural and Resources economics. west university and resource economic, west Virginia university, 1-35.
 29. Nikbakht, L. (2010, January). Oil Prices and Exchange Rates: The Case of OPEC. Business Intelligence Journal, 3 (1), 83-92.
 30. Novotný, F. (2012). The link between the brent crude oil price and the US Dollar exchange rate. PRAGUE ECONOMIC PAPERS, 2, 220-232.
 31. Phillips P.C.B and Perron, P(1988) "Testing for a unit Root in Time Series Regression", Biometrika –Vol. 75.
 32. PIB 2010 par pays, publié dans le World Economic Outlook Data base en Avril 2010 par le fonds monétaire international.
 33. Rajamanickam. M. SAMII, V, M. THIRUNAVUKKARASU, A. (2004, septembre). Euro Pricing if crude oil: An OPEC's prespective, Topic in Middle Estern and north African Economies, 6 (1).

34. Robert, A., Van Norden, S. (1998). Oil Prices and the Rise and Fall of the U.S. Real Exchange Rate. *Journal of International Money and Finance*, 17(2).
35. Sims C. A. and T. Zha (1999), Error Bands for Impulse Response, *Econometricas*, Vol. 67.
36. Yousefi, A., Wirjanto, T.S. (2003). Exchange rate of the US dollar and the J curve: the case of oil exporting countries. *Energy Economics*, 25.
37. Zhang, Y.J., Fan. Y, Tsai, H.T, Wei, Y.M. (2008). Spillover effect of US exchange rate on international crude oil price. *Journal of Policy Modeling*, 30(6).
38. Zhou, S. (1995, April). The response of real exchange rates to various economics hocks. *Southern economic journal*, 61(4).

III. مواقع الإنترنت

1. الجزائر تستورد منتجات غذائية بـ 5 مليارات دولار في النصف الأول، *جريدة الشرق الأوسط*، العدد 11927، 2011/07/25.
2. Feature=#.UqNzwdLuKSo&article=632701&issueno=11927&http://aawsat.com/details.asp?section=6

الفهرس

الفهرس

I.....	الإهداء
II.....	كلمة شكر وتقدير
IV.....	قائمة الجداول والأشكال
IV.....	قائمة الجداول
VI.....	قائمة الأشكال البيانية
أ.....	مقدمة عامة
2.....	الفصل الأول: سعر الصرف وعمليتي الدولار والأورو
2.....	مقدمة الفصل الأول
3.....	المبحث الأول: سعر الصرف
3.....	1. مفاهيم عامة حول سعر الصرف
3.....	1.1. ماهية سعر الصرف (تسعير العملات)
4.....	1.1.1. التسعير المباشر (التسعير المؤكد)
4.....	2.1.1. التسعير غير المباشر
4.....	3.1.1. الأسعار المتقاطعة
5.....	2.1. أنواع سعر الصرف
5.....	1.2.1. سعر الصرف العاجل
5.....	2.2.1. سعر الصرف الآجل
6.....	3.1. أشكال سعر الصرف

6	1.3.1. سعر الصرف الاسمي
6	2.3.1. سعر الصرف الحقيقي
7	3.3.1. سعر الصرف الفعلي
8	4.3.1. سعر الصرف الفعلي الحقيقي
8	4.1. وظائف سعر الصرف
8	1.4.1. وظيفة قياسية
8	2.4.1. وظيفة تطويرية
9	3.4.1. وظيفة توزيعية
10	5.1. سياسات سعر الصرف
10	1.5.1. تخفيض القيمة الخارجية للعملة
12	2.5.1. استعمال سعر الصرف في محاربة التضخم
14	6.1. العوامل المؤثرة في سعر الصرف
14	1.6.1. العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
17	2.6.1. العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
18	2. نظريات سعر الصرف
18	1.2. نظرية الأرصدة أو نظرية ميزان المدفوعات
19	2.2. نظرية تعادل القوة الشرائية
19	1.2.2. ماهية نظرية تعادل القوة الشرائية
20	2.2.2. صور نظرية تعادل القوة الشرائية
22	3.2.2. الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية

25.....	3.2. نظرية تعادل معدلات الفائدة.....
26.....	1.3.2. فرضيات النظرية.....
26.....	2.3.2. نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة.....
29.....	3.3.2. نظرية تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة.....
31.....	4.3.2. نقد نظرية تعادل معدلات الفائدة.....
32.....	4.2. نظرية كفاءة الأسواق.....
33.....	5.2. النظرية الكمية.....
33.....	6.2. النظرية الإنتاجية.....
34.....	7.2. نظرية فقاعات المضاربة.....
37.....	المبحث الثاني: عملي الدولار والأورو.....
37.....	1. الدولار.....
37.....	1.1. التطور التاريخي للدولار.....
38.....	1.1.1. المرحلة الأولى: من القرن 18 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية.....
38.....	2.1.1. المرحلة الثانية: من 1944 إلى 1971.....
40.....	3.1.1. المرحلة الثالثة: بعد سنة 1971.....
42.....	2.1. الدور الدولي للدولار.....
42.....	1.2.1. الدولة والاستخدام العالمي للدولار.....
44.....	2.2.1. عوامل نجاح الدولار.....
48.....	3.2.1. أسباب انخفاض الدولار.....
50.....	2. الأورو.....

50.....	1.2. التطور التاريخي للعملة الأوروبية الموحدة
50.....	1.1.2. مراحل تشكل الإتحاد الأوروبي
51.....	2.1.2. مراحل إنشاء النظام النقدي الأوروبي
55.....	3.1.2. مراحل إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية
58.....	2.2. الأورو والبحث عن الدور الدولي
58.....	1.2.2. عوامل نجاح الأورو
62.....	2.2.2. مكانة الأورو والاستخدام العالمي له
63.....	3. طبيعة العلاقة بين الدولار والأورو
63.....	1.3. الصراع القائم بين العملاتين و التحدي الذي يمثله الأورو
66.....	2.3. الدولار والأورو وسوق النفط
66.....	1.2.3. تحليل العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر النفط
68.....	2.2.3. آفاق تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي
69.....	خاتمة الفصل الأول
71.....	الفصل الثاني: التجارة الخارجية وواقعها في الجزائر
71.....	مقدمة الفصل الثاني
72.....	المبحث الأول: التجارة الخارجية
72.....	1. مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية
72.....	1.1. تعريف التجارة الخارجية وأهميتها
72.....	1.1.1. تعريف التجارة الخارجية
73.....	2.1.1. أهمية التجارة الخارجية

75	2.1. أسباب قيام التجارة الخارجية.....
75	3.1. العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.....
77	2. النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.....
77	1.2. النظرية الكلاسيكية.....
78	1.1.2. نظرية النفقات المطلقة.....
79	2.1.2. نظرية النفقات النسبية.....
80	3.1.2. نظرية القيم الدولية.....
81	2.2. النظرية النيوكلاسيكية.....
81	1.2.2. نظرية هكشر - أولين (نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج).....
82	2.2.2. لغز ليونتييف.....
83	3.2. النظريات الحديثة.....
83	1.3.2. نظرية تشابه الأذواق لليندر.....
85	2.3.2. نظرية الفجوة التكنولوجية.....
87	3.3.2. نظرية دورة حياة المنتج.....
89	4.3.2. نظرية أرس المال البشري.....
89	5.3.2. نظرية وفيات الحجم.....
90	6.3.2. نظرية التبادل اللامتكافئ "اريجي إيمانويل - سمير أمين".....
91	7.3.2. نظرية تشجيع الصادرات.....
91	8.3.2. نظرية إحلال الواردات.....
92	9.3.2. نظريات سعر الصرف.....

92.....	3. السياسات التجارية بين التحرير والتقيد
92.....	1.3. مفهوم السياسة التجارية وأنواعها
92.....	1.1.3. تعريف السياسة التجارية
93.....	2.1.3. أنواع السياسات التجارية
95.....	2.3. وسائل وأساليب السياسات التجارية
95.....	1.2.3. الوسائل السعرية
96.....	2.2.3. الوسائل الكمية
96.....	3.2.3. الوسائل التنظيمية
98.....	3.3. العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية
98.....	1.3.3. مستوى التنمية الاقتصادية
99.....	2.3.3. الأوضاع الاقتصادية السائدة
100.....	المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر
100.....	1. تطور التجارة الخارجية والسياسات التجارية الجزائرية
100.....	1.1. مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية الجزائرية 1969/1963
102.....	2.1. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1989/1970
104.....	3.1. مرحلة تحرير التجارة الخارجية بعد 1988
104.....	1.3.1. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994
105.....	2.3.1. مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994
110.....	2. التوزيع السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية
110.....	1.2. التوزيع السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية

110	1.1.2. التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية
114	2.1.2. التوزيع السلعي للواردات الجزائرية
118	2.2. التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية
119	1.2.2. التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية
122	2.2.2. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية
125	خاتمة الفصل الثاني
127	الفصل الثالث: أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية
127	مقدمة الفصل الثالث
128	المبحث الأول: الدراسات السابقة
128	1. الدراسات السابقة المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر
132	2. الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين الدولار والنفط
141	المبحث الثاني: منهجية الدراسة
141	1. اختبار جذر الوحدة
145	2. اختبار التكامل المشترك
145	1.2. تعريف تكامل السلاسل الزمنية
147	2.2. تعريف التكامل المشترك
148	3.2. اختبار التكامل المشترك
149	3. اختبار السببية لجرا نجر
151	4. نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (الاتجاهي) مع تصحيح الخطأ VECM
151	1.4. نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (الاتجاهي) VAR

152	2.4. نموذج تصحيح الخطأ
153	3.4. نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM
153	5. دوال استجابة النبضة ومكونات التباين
154	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الأورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر
154	1. مصادر البيانات والمدى الزمني للدراسة
154	2. النموذج العام للدراسة
154	1.2. دالة الصادرات
155	2.2. دالة الواردات
155	3. اختيار متغيرات الدراسة
155	1.3. دالة الصادرات
156	2.3. دالة الواردات
157	4. عرض النتائج
157	1.4. عرض النتائج بالنسبة لدالة الصادرات
164	2.4. عرض النتائج بالنسبة لدالة الواردات
172	خاتمة الفصل الثالث
174	الخاتمة العامة
178	قائمة الملاحق
195	قائمة المصادر والمراجع
211	الفهرس

ملخص:

في أطروحتنا هذه درسنا أثر الأورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر حيث قمنا باستعراض نموذج عام لدراسة أثر هاتين العملتين على الصادرات والواردات الجزائرية من خلال نموذج قياسي اعتمدنا فيه على بيانات سنوية من 1981 إلى 2014. لتحقيق هذا الهدف استخدمنا دوال استجابة النبضة ومكونات التباين المقدرة من نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM)، وهذا بعد القيام باختبار جذر الوحدة، وتحليل التكامل المشترك ثم تحليل العلاقة السببية (Granger Causality). جاءت النتائج على عكس التوقعات التي كنا ننتظرها من تحليل الدراسة، فلم نجد تأثيراً قوياً من سعر صرف الدولار مقابل الأورو على صادرات وواردات الجزائر، وذلك ربما لخصوصية الفترة المدروسة ولعدم مرونة الواردات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: سعر صرف الدولار / الأورو، التجارة الخارجية الجزائرية، أسعار النفط، سببية قراجر، نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM).

التصنيف الاقتصادي: C32 . Q43 . F14 . F31.

Résumé :

Dans cette thèse, nous examinons un modèle général pour étudier l'impact de l'euro et du dollar sur les exportations et les importations de l'Algérie à partir d'un modèle économétrique sur lequel Nous avons adopté les données annuelles 1981-2014. Pour atteindre cet objectif, nous avons utilisé les fonctions de réponses impulsion elles et la décomposition de la variance estimées par le modèle vectoriel à correction d'erreur, et ce ci après avoir fait le test de racine unitaire, l'analyse de test de cointégration et l'analyse de test de causalité (causalité de Granger). Les résultats étaient contraires a ce que nous avons attendu de l'analyse de l'étude, nous n'avons pas trouvé une forte influence du taux de change du dollar face à l'euro sur les exportations et les importations de l'Algérie, ces résultats son peut-être dû à la particularité de la période étudiée, et le manque de flexibilité des importations algériennes.

Mots Clés: taux de change Dollar / Euro, commerce extérieur de l'Algérie, prix du pétrole, causalité de Granger, modèle vectoriel à correction d'erreur.

Classification JEL: C32 . Q43 . F14 . F31.

Abstract:

In this Dissertation we reviewed a general model to study the impact of the euro and the dollar on Algeria's exports and imports through a Econometric model in which we adopted on annual data from 1981 to 2014. To achieve this goal we used impulse response function and Variances decompositions estimated by the Vector Error Correction Model (VECM), and that after doing the unit root test, cointegration test and Granger Causality test analysis. The results were contrary to the expectations that we have been waiting from the study analysis, We did not find a strong effect of the dollar/euro exchange rate on Algeria's exports and imports, perhaps for specificity of the period studied and inflexibility Algerian imports.

Key words: dollar/euro Exchange rate, Algerian foreign trade, Oil price, Granger Causality, Vector Error Correction Model.

Jel Classification Codes: F31, F14, Q43, C32.